التغطية الصحفيّة الاستقصائيّة

(تحقيقات عابرة للحدود)



د. بشرى حسين الحمداني

دار أسامة

التغطية

الصحفية الاستقصائية

تحقيقات عابرة للحدود

تأليف

د. بشرى حسين الحمداني

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن - عمان

الناشر

دار أسامة للنشر و التوزيع

الأردن – عمان

- هاتف : 5658252 – 5658253
- فاكس : 5658254
- العنوان : العبدلي- مقابل البنك العربي

ص. ب : 141781

Email: darosama@orange.jo

www.darosama.net

الطبعة الأولى

2012م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2012/2/808)

070 الحمداني، بشرى حسين

التغطية الصحفية الاستقصائية: تحقيقات عابرة للحدود/ بشرى حسني الحمداني – عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.

( ) ص.

ر.إ: (2012/2/808).

الواصفات: الصحف والصحافة// الاتصال الجماهيري/

ISBN: 978-9957-22-476-9

الفهرس

المحتويات ـــــــــــــ الصفحة

الفصل الاول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

❖❖❖❖❖

❖❖

❖

مقدمة

تألقت مكانة الاعلام منذ الثلاثين سنة الماضية وهي حقبة صحافة الاستقصاء وتعود اسباب ذلك التألق الى تحرر الصحافة من الاعلام الحكومي الرسمي وانهيار مراتب السلطة وتصدع الكثير من مؤسسات الدولة الواحدة والتي كانت المسؤول الاوحد عن سن القرارات والمعايير الاخلاقية والاجتماعية ، وظهر ما يعرف بـ «صحافة الاستقصاء»، وبدأ الصحفيون العرب ينظمون المؤتمرات لهذا الغرض وإنجاز تحقيقات تنهض بالمجتمعات وتفعيل دور الإعلام في خدمة المجتمع، فيما طالب عدد كبير منهم بضرورة نشر هذا النوع من الصحافة في دول المنطقة العربية وتعريف الصحفيين العرب بآخر تقنيات البحث عن المعلومة ومنهجية كتابة التحقيقات الاستقصائية.

في الوقت الذي تسعى الدول الديمقراطية لأعطاء اهمية قصوى للمحاسبة وتطالب المسؤولين بتبرير اعمالهم تصبح الصحافة الاستقصائية حاجة للعمل الاعلامي وللناس على حد سواء.

وفي بلادنا العربية لازال يخاف الصحافي ، لانه غالبا ما يكون محسوبا على طرف من الاطراف السياسية ، لان حرية التعبير تتوقف عند حدود الرقابة الذاتية في حال غياب الرقيب الرسمي. ومن يغامر ويتحدى ويتجاوز الخطوط الحمر يتعرض للخطر، والتاريخ حافل بشهداء الصحافة الذين دفعوا حياتهم ثمنا لنشرهم معلومة يجب ان تصل الى الشعب.

وتستخدم الصحافة الاستقصائية الآن بشكل متسع فى مجالات كشف الفساد فى المجتمع وتقديم الرؤية الاستقصائية الشاملة التى لا تستطيع أن تقدمها وسائل الإعلام الأخرى، وقد صاحب هذا نموا متزايدا فى توظيف الحاسبات الإليكترونية لأغراض تصنيف المعلومات والبيانات الكثيرة التى يحصل المحررون الاستقصائيون عليها، وتحليلها بشكل يساعدهم على الوصول إلى خلاصات كمية دقيقة وقد ساعد على ذلك انتشار استخدام المؤسسات الحكومية والمؤسسات

الخاصة للمحاسبات الإليكترونية فى تخزين المعلومات وتصنيفها واسترجاعها مما أتاح إمكانية الحصول عليها بنفقات قليلة أو بدون نفقات على الإطلاق.

فما المقصود بـ «الصحافة الاستقصائية»؟ وهل تقدم الصحافة العربية هذا النوع أم أنه غاب عن صفحاتها؟ وبالتالي اين تكمن نواحي القصور والاختلال في فن الصحافة الاستقصائية العربية ؟.

هذه الاسئلة وغيرها يجيب عليها هذا الكتاب فضلاً عن تمكين الصحفيين العرب من بناء الأسس الصحيحة للصحافة الاستقصائية والتي تعتبر ضرورة قصوى لكل الصحفيين القادرين على مساءلة ومحاسبة المسؤولين الحكوميين عن أدائهم العام وأفعالهم.

ويسلط الضوء على الخطوط العامة التي تتناولها الصحافة الاستقصائية والجوانب الأخلاقية التي تجب مراعاتها في العمل الاستقصائي و القدرة على إقناع جهات التحرير المسؤولة بالموافقة على المشروع الصحفي الاستقصائي وتبنيه ، فضلاً عن كيفية تخطيط له وإعداد وكتابة التحقيق الصحفي الاستقصائي.

د. بشرى حسين الحمداني

الفصل الاول

التغطية الصحفية الاستقصائية

أن المهمة الأساسية للصحفي هي تغطية الأحداث، بمعنى أن يحصل على كل المعلومات التي يمكن الحصول عليها حول الحدث من مصادرها الأساسية، ثم القيام بمتابعة تطورات الحدث، وما يمكن أن ينتج عنه من أحداث أخرى.

ويقر جون هوهنبرج (أن أساس كل كتابة جيدة هو التغطية الخبرية الجيدة، كما أن الدقة والوضوح والحداثة والأهمية هي صفات ضرورية أيضاً. وتتميز بنفس القدر من الأهمية المقومات الأوسع مثل النزاهة "التي يسميها البعض الموضوعية" والذوق والحكم السليمين، ولكن التغطية الجيدة هي الصفة التي لا غنى عنها والتي تجعل كل الصفات الأخرى ممكنة... وبدونها يضيع الكاتب).

ويضيف ميلفن مينتشر (أن أي قدر من الكتابة الجيدة، لا يمكن أن يعوض التغطية (Reporting) غير المناسبة تماماً، كما قال الروائي وليام بورو، عن الكاتب "إذا كان لا يستطيع أن يرى الشيء، أو أن يسمعه، أو أن يحس به أو أن يشمه، فإنه لن يستطيع أن يكتبه).

التغطية لغة:

التغطية من غطّى يغطيّ غطّ تغطية (غطو وغطى) الشيء واره وعكسه كشفه.

ومنها: غطى الثوب رجليه، غطت الزهور الارض، غطى الكرم عيوبه، وغطت الضوضاء حيوته.

وأيضاً غطت بجمالها سائر النساء، وغطى النفقات أي خصص لها المبلغ اللازم، يقولون غطت الحكومة العجز في الميزانية، وغطت المؤسسة مصروفات الرحلة.

وأيضاً غطىّ الصحفيون أنباء المؤتمر، أي استوعبوها ولم يتركوا شيئاً منها.

وأخيراً وليس آخر، غطى الليل فلاناً: أي لفه بظلامه والتغطية باللغة الإنجليزية هي Reporting وأيضاً (Coverage).

وكلمة Reporting معناها في اللغة العربية: اذكر، اقص، وتخبر، تفيد واسرد وانقل ومعناها التبليغ. وأيضاً بمعنى الأخبار، يقال اخبري فلان كذا وبكذا.

أما كلمة (coverage) بمعنى التغطية كما جاءت في معجم الصحاح مصدر الفعل غطىّ: بمعنى حاول تغطية الحقيقة، أي سترها، وحضر الصحفي لتغطية أشغال المؤتمر: بمعنى لنقل أخباره ونتائجه وأعماله ونشرها.

ومعنى كلمة (coverage) في معجم المحيط هي المواراة والستر، يحاول الأب تغطية عيوب ابنه، وتغطية النفقات ونحوها في المالية والاقتصاد: بمعنى تخصيص المال اللازم لسد العجز، تغطية نفقات الرحلة مثلاً.

ونجد أن المواقع الأخبارية في الإنترنت وكذلك الصحف الفورية عبر الإنترنت (On Line Journalist) تستخدم الكلمتين معاً ونعني بالـ (coverage) التغطية الفورية للأحداث دون تحليلها أو تقديم تفسيرات لها وذلك فور وقوعها، ونعني بالـ Reporting التغطية المتعمقة للأحداث أي نقل الأحداث بتحليلاتها وتقديم تفسيرات لها.

التغطية الصحفية اصطلاحاً:

إن أساس كل كتابة جيدة هو التغطية الخبرية الجيدة ولكن ما هي التغطية الخبرية اصطلاحاً ؟

يعرف ميلفن مينيتشر (Melvin Mincher) التغطية الخبرية (News Reporting) بأنها: عملية جمع الوقائع من خلال الملاحظة والتعليل والتفكير والتأكد من صحة الوقائع – والمواد – التي تعطي للقارئ وللمستمع وللمشاهد عندما يتم تجميعها في قصة أخبارية، فكرة جيدة عما حدث). .

والتغطية الخبرية هي إحدى أشكال التغطية الصحفية وتعرف بأنها: العملية التي يقوم من خلالها المحرر الصحفي بالحصول على معلومات عن

التفاصيل والتطورات والجوانب المختلفة لحدث أو واقعة أو تصريح ما أو بمعنى آخر: يجيب على كل الأسئلة التي قد تتبادر إلى ذهن القارئ بشأن هذه الواقعة أو الحدث أو التصريح، ثم يقيم هذه المعلومات ثم يحررها باسلوب صحفي مناسب وفى شكل صحفي مناسب.

ويعرف أحد الصحفيين في الواشنطن بوست (التغطية الخبرية) بقوله: (أنها مهمة "كشف طبقات الحقيقة المحيطة بنا، وطبقات الفهم الذي يتحدانا).

ويعرف الدكتور فاروق ابو زيد التغطية الخبرية بقوله: (أنها عملية الحصول على بيانات وتفاصيل حدث معين والمعلومات المتعلقة به والاحاطة بأسبابه ومكان وقوعه واسماء المشتركين فيه، وكيف وقع ومتى وقع.. وغير ذلك من المعلومات التي تجعل الحدث مالكاً للمقومات والعناصر التي تجعله صالحاً للنشر، ويضيف أن التغطية الخبرية هي التي تحول الحدث إلى خبر يستحق النشر).

ويعرف دكتور عبد الفتاح عبد النبي التغطية الخبرية بأنها: (عملية تتبع الأخبار من مصادرها وعرضها على صفحات الصحف وذلك بالعمل في اتجاهات عدة منها: الاتصال بالمصادر الأساسية المشاركة في صنع الحدث والانتقال إلى مكان الحدث ذاته، والرجوع إذا اقتضت الضرورة إلى المصادر الثانوية أو الثابتة ثم حساب عامل الزمن اللازم وموعد دوران المطبعة وصدور الجريدة.

جانبا التغطية الخبرية:

من خلال التعريفات السابقة للتغطية نخلص الى أن التغطية الصحفية تشتمل على عمليتين هما: جمع الأخبار ثم كتابة الأخبار وتحريرها، والكتابة والتحرير في السابق كانتا عمليتان منفصلتان اذ تسبق عملية الكتابة عملية التحرير فكان المخبر (Reporter) هو الذي يكتب المادة

بعد جمعها في الشكل الذي اختاره بنفسه ثم يراجعه المحرر المسئول أي يحرر ما كتبه، أما التحرير الصحفي فكان هو العملية التي تبدأ فور عملية الكتابة الصحفية.

أما الان وفى ظل التطور التكنولوجي الحالي وفى ظل المنافسة المحمومة للوصول للقارئ قبل الموعد النهائي للطباعة فان المخبر يكتب ويحرر في آن واحد ويرسل لجريدته من موقع الحدث بالنص الصحفي الكامل للخبر عبر الحاسب الآلي وهو جاهز لا يحتاج إلى عملية تحرير جريدة تتضمن المراجعة واعادة الصياغة مرة بالحذف أو الاضافة أو تغيير الاسلوب أو البناء الفني للنص وبذلك اندمجت العمليتين معاً في عمل واحد يقوم به المخبر من موقع الحدث.

فالتغطية (Reporting) نشاط مزدوج أو مضاعف (Twofold ativity) يتضمن جمع الأخبار (News Gathering) وكتابة الأخبار (News Writing) وكلاهما متساوٍ في الاهمية (Both are of equal important) لانه بدون التقنيات الضرورية لجمع الأخبار ومراجعتها أو فحصها (Verify) فان المقدرة في الكتابة سوف تكون قليلة النفع (little avail).

كما أن المهارة أو البراعة في جمع الأخبار سوف تكون دون التصاق إذا لم يتصل أو يشارك أو يحسب (Communicate) المخبر القارئ كما ينبغي أو بدقة.

ونقصد بعملية جمع الأخبار التقنيات الخاصة بجمع الأخبار والتي تتضمن:

1. كيف نجد الأخبار How to find News.
2. كيف نشهد على صحتها: How to auttenticate it.

وهذه العملية يمكن تعلمها بمزيج من التعلم أو التوصية (Instruction) والمثال (Example) والخبرة (experience) خلال المراحل الاولى للتدريب الصحفي.

أما عملية كتابة الأخبار فتؤكد أن كل عمل للتغطية يبدأ في غرفة الأخبار وتبدأ رحلة التغطية بان يعطي المخبر مختصر بواسطة محرر الأخبار

أو المخبر المسئول (chief Reporter) وهذا المختصر يعين طبيعة العمل وهو يتضمن أي معلومات ضرورية ومعروفة ومقترح فيها نقاط البحث وفي معظم الحالات ترشح أو تسمى (nominates) الطول والامتداد المطلوب وزمان (dead line) النص أو الوقت المحدد لطباعة النص أو الموعد النهائي لتجهيز واعداد النص.

وجمع الخبر للحقائق (أو الوقائع) والمعلومات المطلوبة يجب أن يبدأ كتابة القصة بتعريف وحشد الوقائع الضرورية في الفقرة الاولى (المقدمة) (Introduction)، ويجب أن تكون المقدمة قصيرة وقوية وتهدف إلى شد انتباه القارئ كما يجب أن تخبر القارئ عن ماذا تتحدث القصة، كما يجب أن تكون العنوان الرئيسي الذي يوضع في بداية القصة في مرحلة متأخرة بواسطة مساعد المحرر.

وبما أن هناك عدداً من النقاط الاخبارية الجيدة يجب على المخبر أن لا يحشدها كلها في المقدمة، بل يجب أن يقرر من وجهة نظره هو ما هي افضلها لكي يبدأ بها، ثم يضع النقاط الأخرى في الفقرات الثانية أو الثالثة.

انواع التغطية

اولا- انواع التغطية بالنسبة لتوقيت حدوث الحدث او الواقعة الصحفية:

(1) تغطية تمهيدية:

وهى التى تسبق حدوث الواقعة و بالتالى فالحدث متوقع. كمثال:

يصل غدا الرئيس باراك اوباما.

وعليه فان التغطية لهذا الخبر.

هو بعلم بالموعد وعليه استكمال التفاصيل التى تساعد فى الاجابة عن الاستفهامات الستة .

(2) تغطية تقريريه او تسجيليه:

وهى التى تتم بعد وقوع الحدث بالفعل اى الوقائع التى حدثت.. وما النتائج التى ترتبت عليها.

(3) تغطية المتابعة:

فهى التى تتابع التطورات التى حدثت فعلا وفى هذه الحاله لابد من تذكرة القارئ بالتطورات السابقة لربطه بالخبر القديم.

ثانيا: انواع التغطية من حيث أتجاه المضمون:

(1) تغطية محايدة:

وفيها يقدم المندوب الصحفى الحقائق فقط المتعلقه بالموضوع بدون تعمق فى ابعاد الخبر وتقديم خلفيات له.

(2) التغطية التفسيرية:

وفى هذه التغطية يقوم المحرر بجمع الحقائق الاساسيه للقصة الخبرية بهدف تفسير الخبر وشرحه، وتقدم هذه التغطية كافة التفاصيل و الجو المحيط بالحدث ووصف المكان او الاشخاص وذكر بعض المعلومات الجغرافية او التاريخية او الاقتصادية أو السياسية عن البلد التى وقع فيها الحدث.

(3) تغطية متحيزه او ملونه:

وهى تركز على جانب معين من الخبر وتحذف بعض الوقائع وتبالغ فى أخرى او تشوهها او تخلط الخبر برأى.

الاستفهامات الخمسة:

وهى كما سبق توضيحها (من- اين- متى- لماذا- ماذا - بالاضافة الى كيف.

وهى كل شيء فى الموضوع الصحفى. ولكنها فى حقيقة الامر المفاتيح اللازمة لفتح الابواب المؤدية الى كل تفاصيل الخبر.

مثال:

يغادر المنتخب العراقي لكرة القدم الى قطر للمشاركة في فعاليات كأس الخليج العربي لكرة القدم التي يعقد في الدوحة للفترة من الاول وحتى السادس من سبتمبر القادم.

*ماذا .... يغادر

*من ..... المنتخب العراقي

*اين ..... قطر

*لماذا ..... للمشاركة بفعاليات الخليج العربي

*متى ...... من 1 حتى 6 سبتمبر

مع ملاحظة ان هناك بعض الاخبار التى تقتصرعلى الاجابة عن تساؤل واحد او اثنين. .

مبادئ التغطية الخبرية:

يؤكد ميلفن مينتشر أن مبادئ التغطية الخبرية وثيقة الصلة بالكتابة والتحرير ويحدد مبادئ التغطية فيما يلي: ويصنفها الباحث إلى جانبي التغطية كما يلي:

اولاً: مبادئ جمع الأخبار:

1. مادة مناسبة تتعلق بالوقائع مأخوذة من ملاحظة شخصية.
2. الاعتماد على مصادر مطلقة ومسئولة للحصول على معلومات اضافية.
3. وضع خلفية كافية وكاملة للمعلومات.

ثانياً: مبادئ الكتابة وهي تشمل:

1. استخدام لغة سهلة.

2. تقديم صور وامثلة واقتباسات.

3. تقديم ما يعلق بالانسان ويهمه

4. استخدام اسلوب مناسب.

الفصل الثاني

فجر الصحافة الاستقصائية

بدأت الصحافة الاستقصائية بالظهور في المجتمع وابراز جانب التركيز والتحرى عن قضايا معينة تحدث فى المجتمع، خاصة جوانب الانحراف والفساد ونتيجة لذلك ظهر لون جديد من التغطية الصحفية سمى بالصحافة الاستقصائية Investigative Journalism وسمى محررو هذا اللون بـ Muck Rekers: أو المنقبون عن الفساد.

وقد أطلق هذا الاسم على مجموعة الصحفيين الذين قادوا حملات صحيفة مهمة ضد الفساد خاصة عام 1901، حين أدى التوسع الصناعى السريع بعد الحرب الأهلية إلى الكثير من أنواع الظلم وكانت الاحتكارات موضع قلق عام، ورأى فيها بعض المراقبين تحالفا غير سديد بين التجارة والسياسة، واعتمد هؤلاء الصحفيون الملقبون بالمنقبين عن الفساد فى حركتهم الصحفية على نشر التحقيقات الصحفية الكاشفة المبنية على وثائق رسمية وخاضعة لمراقبة الخبراء، وبرزت حركة المنقبين عن الفساد كقوة مهمة عام 1906، ثم أخذت تنحسر بعد ذلك بعامين ثم بلغت قمة النجاح عام 1911 مرة أخرى، ثم تبددت عام 1912 حيث بدأ الجمهور يبتعد عنها، وكذلك تعرض الصحف لكثرة الضغوط المالية، مما أدى إلى اختفاء هذا اللون من الصحافة، ولكن يرجع إلى هذا النوع الفضل فى العديد من الإصلاحات التى تمت فى المجتمع الغربى.

ومع مطلع السبعينيات من القرن العشرين بدأت الصحف الأمريكية بشكل متزايد فى تشجيع المحررين ذوى الخبرة على التحرر من القصص الروتينية حتى يستطيعوا معالجة القضايا والموضوعات ذات المغزى التى تتطلب وقتا أكثر وخبرة وأشهر المحررين الذين قاموا بالتغطية الاستقصائية، كل من Bbwood Ward, Carl Bernsteinبجريدة الـ Washington Post وقد انتشرت الصحافة الاستقصائية فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة السبعينات من القرن العشرين لأسباب متعددة منها: الدعم المالى الذى حصلت عليه الصحافة فى أوائل السبعينات، إذا كان التخطيط لذلك قد بدأ منذ عام 1968 بشكل غير منتظم،

وأصبح هناك منظمة أو صندوق مستقل هوFund Of Investigative Journalism ، يموله المؤسسات والأفراد ، وقد نجح هذا الصندوق في تمويل أكثر من 60 مشروع تغطية استقصائية خلال الفترة من سبتمبر عام 1971 وحتى سبتمبر 1973، كشفت عن أوجه نشاط قابلة للمناقشة تتصل بالأوضاع المريبة في النشاط الاقتصادى والحياة السياسية، وعن فساد الحكومة.

وفي عام 1976 تأسس اتحاد المندوبين والمحررين الاستقصائيين "IRE" Investigative Reporters & Editorsكجماعة صحفية لا تهدف إلى الربح، وذلك على يد مجموعة من المحررين الاستقصائيين بهدف تشجيع الصحافة الاستقصائية وتنميتها. وخطط لتطوير مركز للموارد يضع خدمات ونشرة إخبارية عن الموضوعات الاستقصائية إلى جانب دليل للخبراء وبعض الخدمات الأخرى ومع نهاية عام 1976 شكلت الجماعة فريق عمل صحفى بقيادة محرر جريدة Newsdayالشهير Robert Green لإجراء تغطية استقصائية عن الجرائم التى أدت إلى اغتيال Bollesdonمحرر جريدة Arizona Republic الذى كان يقوم باستقصاء نشاط الجريمة المنظمة فى ولايته، أريزونا، حيث وضعت قنبلة فى سيارته، ومنذ ذلك الوقت يتعرض الصحفيون المنقبون عن الفساد للخطر من أجل تعزيز الشفافية والحكم المسئول والتصرف المشترك والحد من الفساد، وقد اغتيل ثمانية وستون صحفيا عام 2001، ويرجع سبب اغتيال خمسة عشر صحفيا منهم إلى أعمال استقصاء عن قضايا الفساد وهذا رقم ينذر بالخطر.

وتستخدم الصحافة الاستقصائية الآن بشكل متسع فى مجالات كشف الفساد فى المجتمع وتقديم الرؤية الاستقصائية الشاملة التى لا تستطيع أن تقدمها وسائل الإعلام الأخرى.

وقد صاحب هذا نموا متزايدا فى توظيف الحاسبات الإليكترونية لأغراض تصنيف المعلومات والبيانات الكثيرة التى يحصل المحررون الاستقصائيون عليها، وتحليلها بشكل يساعدهم على الوصول إلى خلاصات كمية دقيقة . وقد ساعد على ذلك انتشار استخدام المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة للمحاسبات

الإليكترونيـة فـى تخـزين المعلومـات وتـصنيفها واسـترجاعها ممـا أتـاح إمكانيـة الحصول عليها بنفقات قليلة أو بدون نفقات على الإطلاق. ورغم النجاح الذى حققته الصحافة الاستقصائية خـلال السنوات السابقة فـى الولايات المتحدة الأمريكية وتفجيرها لأخطـر فضيحة أمريكية "ووترجيت" إلا أن الوضع قد تغير بعد انقضاء ثلاثة عقود على هذا الإنجـاز، فلم تعد الصحافة الاستقصائية النجم الأكثر تألقا فى أمريكا، ففى الوقت الذى بقيت فيه الصحافة تفخر بما قامت به خـلال سنوات ما بعد ووترجيت، تنتشر حاليا موجة من التشاؤم حول الأوضاع الصحفية فى الولايات المتحدة الأمريكية، فالتوسع فى تركز وسائل الإعلام فى عدد قليل من الشركات الضخمة، والاتجاه إلى إدخال الإثارة فى التغطية الإخبارية، استنزف النشاط الذى تتطلبه عمليات الاستقصاء فى الميدان الصحفى، وبجانب ضغوط إدارة الأعمال التى تعوق القيام بنشاطات صحيفة استقصائية فمثل هـذه النشاطات تتطلب تخصيص أوقات طويلة وموارد بشرية ومالية كبيرة، كما أن احتمال تسبب التقارير الصحفية فى دعاوى قضائية مكلفة يقلق المؤسسات الصحفية فى دعم حمـلات الاستقصاء، ولكـن هـذه العوامـل لم تؤثر على عدد التقارير الاستقصائية التى تم نشرها خلال العامين الماضيين فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ما هية الصحافة الاستقصائية ؟

الصحافة الاستقصائية او مـا يعـرف بـصحافة الدقـة: Precision Journalism هـذا النوع مـن الصحافة يتبناه الصحفيون الأكـاديميون الـذين يـسعون إلى ترسيخ مفهـوم "فـن التغطيـة الاستقصائية" فضلاً عـن إعتمـادهم الفـن والتجديد. هؤلاء يعًرفون الصحافة بأنها "الدقة، الدقة ثم الدقة.

الا ان رئيس المركـز الـدولى للصحفيين "ديفيد نابـل يعـرف الصحافة الاستقصائية بأنها "مجـرد سلوك منهجـى ومؤسساتى صـرف، يعتمد علـى البحث والتدقيق والاستقصاء حرصا على الموضوعية والدقة وللتأكد من صحة الخبر وما

قد يخفيه انطلاقا من مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد ، و تعد الصحافة الاستقصائية وسيلة لمساءلة المسئولين ومحاسبتهم على أعمالهم خدمة للمصلحة العامة.

ووفقا لمبادئ قوانين حق الاطلاع وحرية المعلومات" وقد أصبحت اليوم المنافسة قوية على الصحافة الاستقصائية ، فى جميع الصحف الأمريكية الكبرى والصغرى التى يوجد بها أقسام وفرق عمل استقصائى ، بل إن بعض الوكالات الصحفية الكبرى مثل وكالة "اسوشيتدبرس" استحدثت مؤخرا قسما خاصا بالتحقيقات الاستقصائية ، وتوسعت فرق الصحفيين الاستقصائيين لتشمل المكاتب الإعلامية فى البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية ، والكونجرس الأمريكي ، تعمل فى التحقيق حول التحقيقات الاستقصائية للصحف التى تمس مسئولا ما أو مسألة ما فى هذه المراكز، وهى سابقة أوجدتها فضيحة ، ووترجيت ، وتتزاحم الصحف الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية على موضوعات التحقيقات الاستقصائية ، فتخصص لها بجانب فريق المحررين المتميزين والمعروفين بموضوعيتهم ومصداقيتهم ميزانيات مالية كبيرة ، وفترات زمنية طويلة للقيام بالتحقيقات الاستقصائية التى تهم الرأي العام. وقد أصبح قسم التحقيقات الاستقصائية أكثر الأقسام قراءة حيث وصلت نسبة القراءة من قبل الجمهور الأمريكى إلى معدل90٪ ، حتى باتت موضوعاتها موسعة لتشمل الأعمال والمال السياسة والمجتمع.

كما و تتمتع الصحافة الاستقصائية بأهمية كبيرة نظرا لمساهمتها المتعددة فى تثبيت الحكم الديمقراطى ، ويمكن فهم تأثيرها من خلال نموذج السلطة الرابعة التى تتولاها الصحافة ، ووفقاً لهذا النموذج يقع على الصحافة فى هذه السلطة مهام محاسبة الحكومة بنشرها المعلومات المتعلقة بالشئون العامة ، حتى ولو كانت هذه المعلومات تكشف تجاوزات أو جرائم ارتكبها من هم فى السلطة.

ومن هذا المنظور تعتبر تقارير تقصى الحقائق من أهم المساهمات التى تقدمها الصحافة الاستقصائية لتثبيت الديمقراطية فهى ترتبط بمنطق الضوابط والتوازنات فى الأنظمة الديمقراطية ، وتوفر آلية ثمينة لمراقبة أداء المؤسسات

الديمقراطية التى تضم حسب المفهوم العام، الهيئات الحكومية، والمنظمات المدنية، والشركات المملوكة من القطاع العام. كما تساهم الصحافة الاستقصائية أيضا فى تثبيت الديمقراطية من خلال زيادة إطلاع المواطنين ومعرفتهم فالمعلومات مصدر حيوى لتذكير الشعب اليقظ بأنه يملك سلطة محاسبة الحكومة من خلال الانتخابات والمشاركة، كما تحتفظ الصحافة الاستقصائية بسلطة تحديد برنامج عمل لها لتذكير المواطنين والشخصيات السياسية بوجود مسائل عليهم معالجتها.

أهمية الصحافة الاستقصائية

تنبع أهمية الصحافة الاستقصائية من الوظيفة التي تؤديها، فهي تعد:

١ - جزء من العمل الرقابي التخصصي، الذي ممكن ان يصنع رأي عام بين الجمهور لاسيما اذا تبنت نتائجه بعض الجهات السياسية ووسائل الاعلام.

٢- ارشيفاً للجرائم والفضائح وفساد الساسة والمسؤولين في الدولة.

٣- أداة للوصول للحقيقة من مصدرها الأصيل، والوقوف على صدقها من كذبها، تضخيمها من تحجيمها، اذ تعد أداة تعمق فهم الحدث.

٤ - بوابة مهمة لشروع أجهزة الدولة في فتح التحقيقات في جرائم المال والأدارة.

٥ - تشكل مركز معلومات المؤسسة، وقاعدة بياناتها.

٦ - تمثل مستقبل الصحافة الحية الناجحة المؤثرة مستقبلا، واذا اسلمنا ان صحافة المستقبل هي صحافة العمق فإن الصحافة الاستقصائية ضرورة لنهوض صحافة مؤسساتنا الإعلامية تحديداً، وهي مبرر لوجودها.

قواعد صحافة الاستقصاء

إن الوظيفة الاساسية للصحف هي أن تنقل للجنس البشري ما يفعل أعضاؤه، ومايشعرون، ومايفكرون. ولهذا فإن الصحافة تتطلب من ممارسيها أوسع مدى ممكن من الثقافة والذكاء والمعرفة والتجربة، وذلك بالاضافة الى القوى الفطرية والمكتسبة والمدربة على الملاحظة والتفكير

والتعليل. كما ترتبط بخاصية الصحافة كمؤرخ، ويشكل عضوى التزاماتها كمعلم وكمفسر وبهدف إيجاد بعض الوسائل لايجاد قواعد سليمة للمارسة وطموحات مبررة للصحافة فقد تم وضع القواعد التالية للصحافة التي تفسر الاحداث ومنها: -

1 - المسؤولية: لا يحد حق الصحيفة في أن تجذب وتكسب القراء اي شيء الا اعتبار رفاهية المجتمع وسعادته. أن الفائدة التي تحققها لاي صحيفة من مشاركة الاهتمام العام هي التي تحدد شعورها بالمسؤولية، ذلك الشعور الذي يجب أن يوجد لدى كل العاملين في الصحيفة. إن الصحفي الذي يستخدم أي غرض أناني أو تافه، هو صحفي لا يستحق الثقة التي وضعت فيه.

2 - حرية الصحافة: يجب إعتبار حرية الصحافة حقاً أساسياً وجوهرياً للجنس البشري – إنه حق مؤكد وثابت، وغير خاضع للنقاش.

3 - الاستقلال: ويعني التحرر من اي إلتزام باستثناء الولاء للمصلحة العامةوهذا يعني:

أ - إن تقديم أي مصلحة خاصة على المصلحة العامة ولاي سبب من الاسباب ليس أمراً مناسباً ومتوافقاً مع الصحافة الصادقة والنزيهة. كما أن الاخبار التي تم الحصول عليها من مصادر خاصة يجب عدم نشرها دون أن يذكر مصدرها بوضوح، والا يصبح من المتعذر تقديمها كأخبار، سواء من حيث الشكل أو المضمون.

ب - إن التحيز في التعليق، الذي يبتعد متعمداً عن الحقيقة يتعارض مع روح الصحافة الامينة. أما التحيز في الاعمدة الاخبارية فإنه ينسف ويدمر المبدأ الاساسي الذي تقوم عليه مهنة الصحافة.

4 - الصدق والحقيقة والدقة: الثقة القوية بالقارئ هي الاساس الذي تقوم عليه الصحافة التي تستحق ، إن هذه الثقة القوية هي التي تلزم الصحافة أن تكون صادقة، وسوف لن تسامح الصحيفة على

افتقادها الى جدية المعالجة والي الدقة، اللتين تقفان ضمن مجال امكانياتها، كما أنها لن تسامح عن عجزها عن إمتلاك مثل هذه الخصائص الاساسية وإتقانها. كما يجب أن تستند العناوين بشكل كامل على مضمون المواد التي تعلوها هذه العناوين.

5 - عدم التحيز: الممارسة السليمة تضع حداً واضحاً وفاصلاً بين نقل الاخبار وبين التعبير عن الرأي. التقارير الاخبارية يجب أن تكون خالية من أي نوع من أنواع الرأي أو التحيز أو المحاباة، وهذه القاعدة لا تنطبق على ما يسمى بالمقالات الخاصة المكرسة للدفاع عن موقف او التي تحمل توقيعاً يتيح لكتابها عرض استنتاجاته وتفسيراته.

6 - التوازن: يجب على الصحيفة الا تنشر تهماً غير رسمية من شأنها أن تؤثر على سمعة شخص ما، وذلك دون أن يعطي المتهم فرصة عرض رأيه. الممارسة الصحفية السليمة تعطي هذه الفرصة للمتهم في جميع الحالات التي تتضمن إتهاماً جدياً خارج الاجراءات القضائية:

أ) يجب الا تنتهك الصحيفة الحقوق أو المشاعر الشخصية بدون تفويض أو مبرر من الحق العام، الذي يتميز عن الفضول العام.

ب) إنه لامتياز، تماماً كما أنه واجب أن تقوم الصحيفة بتصحيح كامل الاخطاء الجدية التي اقترفتها، والمتعلقة بالواقعة أو بالرأي مهما كان مصدر هذه الاخطاء.

7- اللباقة والادب والذوق: الصحيفة لا تستطيع أن تهرب من إتهام عدم اللباقة اذا ما قدمت، وهي التي تدعي سعيها لتحقيق أهداف أخلاقية، مواد مثيرة ومحرضة في اساس المعالجة مثل تلك المواد التي نجدها في التفاصيل التي تنشر عن الجرائم. الصحف التي تفعل ذلك ليست صحفاً جيدة.

كتابة التحقيق الإستقصائي

قبل الولوج بأي عمل استقصائي يتعين على الاعلامي الاستقصائي المرور بمرحلتين وهما على التوالي:

اولاً : الكشف عن قضية أو موضوع:

اختيار قضية ليتم إستقصائها تتطلب عملية رصد وفهم عام لكل متعلقات القرارات السياسية والاقتصادية والشئون العامة ، أي الثقافة الموسوعية لكل متعلقات التغيير، ليس فقط فى الجانب المعلوماتى بل والقدرة على ربط الأحداث واستنباط مجاوراتها من الظواهر ،ثم تحديد القضية أو الموضوع أو الظاهرة،فالمادة موجودة فى كل مكان والمشكلة هى فى رؤيتها.

وتوجد طرق عديدة لإستشعار قصة تسدعى الإستقصاء، تتمثل إحدى هذه الطرق فى مراقبة وسائل الإعلام ، فبشكل عام من الأفكار الجيدة مراقبة قطاع إعلامى معين كى تستطيع البدء بتحديد انماطه فتدرك بذلك متى يحدث أمر غير عادى ، إذا أنهيت قصة وفكرت لماذا حصل ذلك ؟ فسيكون حظاً جيداً فى أن تجد المزيد لتستقصيه ، وتتمثل طريقة أخرى فى انتباهك لما يتغير فى بيئتك ، وأن لاتعتبر التغير أمراً عادياً.

وعلى الصحفي طرح جملة من التساؤلات منها:

لماذا هذه القضية دون غيرها من القضايا؟

- ماذا سأضيف في عملى الأستقصائى لهذا الموضوع؟
- من المستفيد؟
- من المتضرر؟
- هل هناك قاعدة معلومات أو بيانات؟ وكيف سأصل إلى الحقائق وبأى طريقة؟
- هل تثير القضية الرأى العام ايجابيا؟ وكم ستتكلف مؤسستى مادياً؟

- كم من الوقت ستستغرق عملية التقصى والكشف وربط الأحداث والتحرير؟
- بأى شكل تحريرى ساتناول الموضوع ؟

ثانياً : طرح فرضية للتحقق منها:

إستخدام الفرضيات جوهر الأسلوب الإستقصائى حيث تطرح أسئلة محددة يجب الإجابة عنها من خلال تقطيعها إلى محاور أوأجزاء ثم التثبت من كل واحد من تلك الإدعاءات على حدة.

وطرح الفرضية يحقق المزايا التالية:

أ- يمنحنا شيئاً للتحقق منه بدلاً من محاولة كشف سر ما.

ب- تزيد الفرص فى اكتشاف الأسرار.

ج- تجعل ادارة مشروع الإستقصاء أكثر سهولة.

د- أدوات يسهل استخدامها بكثرة.

و- تضمن كتابة قصة وليس فقط كمية من المعلومات.

ويتطلب العمل بهذه المرحلة بديهية وغور اسبار القضية المطروحة لاحقاً.

فالأستقصاء هو محاولة لكشف شىء غير معروف إلى الان وفيها الصحفى لا يغطى أخباراً فحسب بل يصنعها ايضاً ولذا فهو يقوم بقفزة إلى مستقبل غامض ، مما يتطلب محاولة تخيل القصة وهذا عمل إبداعى بحد ذاته. يكن محدداً للغاية- فكلما كنت أكثر دقة فى تحديد حقيقة مفترضة ، كلما كان أسهل لك التحقق منها.

استخدم خبرتك- فالخبرة يمكن أن تكون من عوامل سرعة الانتهاء من الفرضية.

كن موضوعياً- وتعنى الموضوعية ثلاثة أشياء ، قبول واقع الحقائق التى يمكن أن نثبتها ، وقبول الخطأ ، الإستعداد لطرح فرضية جديدة.

وتتطلب هذه المرحلة تحديد الفترة الزمنية لانجازها ومن ثم تحديد التكلفة المادية.

ثالثاً :الحصول على معلومات من مصادر علنية وبشرية للتحقق من الفرضية:

فى العالم المعاصر تكثر المصادر العلنية بما لانهاية لها وتشمل المعلومات التى التى نشرت فى أى وسيلة إعلامية يسهل الوصول إليهابحرية مثل وسائل الإعلام من صحف ومجلات وتليفزيون وراديو وإنترنت , ومنشورات متخصصة ،وكالات الأنباء، إدارات الإعلام بالقطاعات المختلفة ، كما توجد المعلومات الأكثر إثارة عادة فى ذاكرة وعقول الناس وليس المصادر العلنية وهو مانطلق عليه المصادر البشرية ، الامر الذى يتطلب من الصحفى سؤال نفسه من أين نعثر على هؤلاء الناس؟ وكيف نجعلهم يقولون لنا ما يعرفونه ؟ وعلى الصحفى عدم التقليل من هذه المهارات ، فليس كل صحفى يمتلكها ، وعمل الصحفى الإستقصائى سوف يطور هذه المصادر إلى درجة عالية بشرط عدم إساءة استخدامها.

رابعاً :التنظيم:

يتطور العمل الإستقصائى إلى مادة أكثر بكثير مما تنتجه الأخبار التقليدية ، لذا يجب أن تكون هذه المادة منظمة بفاعلية على أسس مستمرة وهذا العمل التنظيمى هوجزء من عملية منهجية للكتابة والنشر ، والتنظيم الإستقصائى هو التأكد من أنك تعرف أى نوع من التوثيق الذى لديك ، والمعلومات التى تحتوى عليها الاصول ، وأنك تعرف مكان أصل معين وتستطيع أن تجده بسهولة ويسر ، ولهذه العملية جزءان ، الجزء الواضح أنك تبنى قاعدة معلومات أو أرشيفاً تستطيع البحث فيه بسهولة ، والجزء الثانى الأقل وضوحاً هوأنك خلال بناء قاعدة المعلومات تكون فى طور بناء قصتك وثقتك بها.

خامساً: كتابة الإستقصاءات:

تختلف كتابة الموضوعات الإستقصائية عن الكتابة الصحفية العادية , ففى هذه المرحلة تتطلب مهارات مختافة وقواعد مختلفة من خلال استخدام قواعد السرد الأكثر تعقيداً ؛ الأمر الذى يتطلب من الصحفى ألا يكون مملاًحيث الايقاع

المبسط مفتاح الكتابة الاستقصائية ، وتجنب خطر الشك ، ولاتلوث الاتهامات الجادة بأخرى تافهة ، وبوجه عام يجب أن يلتزم العمل الإستقصائى المحرر بثلاثة معايير أساسية هى :التماسك ، والتكامل ، والحركة.

توظيف الحاسوب في صحافة الاستقصاء

مع التطور التكنولوجي الذي طرأ على مجالات الحياة عامة والصحافة خاصة ياتي استخدام الحاسوب لتسهيل العمل الصحفي الاستقصائي من حيث : -

1 – تمكين الصحفيين من نشر القصص التي يطلبها القراء ولا يمكنهم الحصول عليها بطريقة اخرى.

2 – توجد عدد لا يحصى من القصص المثيرة جداً للاهتمام محفوظة للمراسلين الذين يمكنهم استعمال الكمبيوتر لتحليل التاريخ فهذه المهارات تجعل تحريرالقصص الحصرية التي تميز بين وسيلة اعلام واخرى اكثر فاعلية.

3 – تساعد هذه الاداة ايضاً في خلق ثقافة المراقبة او تحسينها ، فالعناصر هذه مثل قاعدة البيانات واوراق الحسابات تزيد عمق القصص وتفاصيلها الامر الذي يذهل القراء.

كما ينبغي على الصحفيين معرفة الطريقة الانجع للوصول الى المعلومات التي يبحثون عنها ووضع خطة لبحثهم واختيار الادوات الملائمة من دليل المواضيع او محركات البحث وان يكونوا مستعدين لشطب ما وجدوه في الاول واستعمال كلمات رئيسة مختلفة والبحث في المحركات والدليل للوصول الى اهدافهم.

ومتى ما حدد الصحفي المواد المطلوبة التي وجدها على شبكة الانترنت عليه ان يعرف كيفية تقييمها ومدى امكانية تجديد المعلومات ونوع الاخطاء الموجودة في المضمون اخطاء لغوية او كتابية في اللفظ او في التاريخ.

الفرق بين الاستقصاء والاكتشاف وحل المشكلات

يؤكد الباحثون وجود علاقة وطيدة بين مفاهيم الاستقصاء والاكتشاف وحل المشكلات، وذلك لأن المتعلم في الاستقصاء يستخدم قدراته الاكتشافية بالإضافة إلى العمليات والخطوات الأخرى مثل: تحديد المشكلة وفرض الفروض وتصميم التجارب وجمع المعلومات وتحليل المعلومات والتعميم.

وكل هذا يتطلب معلومات عقلية أكثر تعقيدا من العمليات العقلية في الاكتشاف، وفي الاستقصاء تبدو عملية الاكتشاف وكأنها جزء من المكونات الداخلية للاستقصاء.

يعرف الاستقصاء بأنه طريقة تعلم تفرض على المتعلم أن يدرك المشكلة، ويضع بعض الأسئلة حولها والتي تعمل على دفع المتعلم للبحث عن إجابات لها، وإدراك أن هذه الإجابات هي الحلول النهائية لهذه المشكلة، وقد تكون هذه الإجابات نقطة انطلاق لدراسات أخرى.

ويعرف آخرون الاستقصاء بأنه عملية عامة يبحث من خلالها الفرد عن معلومات وكيفية الوصول إليها، وفهم الطرق المناسبة التي تؤدي إلى الحلول الصحيحة، وبذلك يكون الاستقصاء عبارة عن طريقة للتفكير.

فالاستقصاء عبارة عن عملية تتضمن إيجاد الإجابات المناسبة للأسئلة المطروحة، فيتعلم الفرد من خلال هذه الطريقة جوانب التعلم المختلفة، كالمعلومات والمعارف والمهارات العلمية.

ويستخدم الاستقصاء في التعليم عندما يهدف المعلم إلى تنمية مهارات البحث العلمي عند طلابه، ويعمل الاستقصاء على مساعدة المتعلم على استخلاص العلاقات بين المفاهيم في فروض تسمى التعميمات، وفي الاستقصاء يكون الطالب هو محور العملية التعليمية ويحفز المعلم الطلاب على البحث والتحقق والاستقصاء عن طريق الأسئلة المحفزة والمفتوحة.

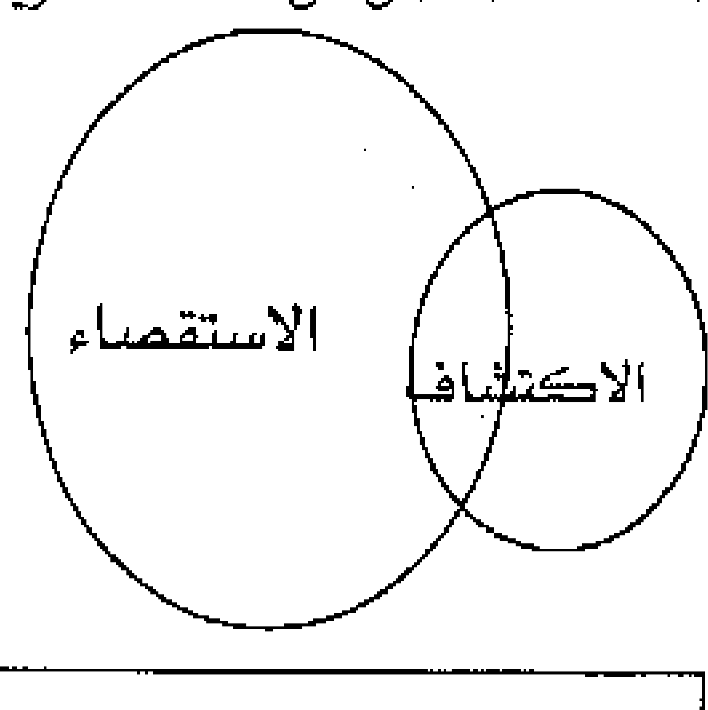
يخفق الكثيرون في التمييز بين الاكتشاف والاستقصاء، ويستخدمون أحياناً مفهوم الاكتشاف كمرادف أو مساو لمفهوم الاستقصاء، ويعتقد البعض أنّ الاكتشاف هو نفسه الاستقصاء. إنّ الإخفاق في التمييز الدقيق بين مفهومي الاكتشاف والاستقصاء قد يجعل الافراد يركزون على عمليات الاكتشاف وإهمال عمليات الاستقصاء الأخرى.

ففي الاكتشاف، يتم استخدام العمليات العقلية لاكتشاف بعض المفاهيم والمبادئ العلمية. وتضم العمليات العقلية في الاكتشاف: الملاحظة، والتصنيف، والقياس، والتنبوء، والوصف، والاستنتاج.

أمّا الاستقصاء فيضم العمليات التي تستخدم في الاكتشاف (العمليات السهلة) وعمليات أخرى أكثر تعقيداً وتضم تحديد المشكلة، وفرض الفروض، وتصميم التجربة، وجمع المعلومات، وتحليل المعلومات، والتوصل إلى الإجابات عن الأسئلة المطروحة.

فبهذا يعمل الطالب في الاستقصاء كما يعمل العالم في أي مجال من مجالات العلوم من ناحية البحث والتفكير. فالاستقصاء مبني على الاكتشاف ويضم عمليات التفكير العلمي الأكثر تعقيداً، ويتعلم الفرد كما يتعلم العالم.

ويوضح الشكل التالي التداخل بين الاستقصاء والاكتشاف، حيث يظهر الشكل كيف أنّ الاستقصاء أشمل من الاكتشاف ويعتمد على عمليات عقلية وعمليات عملية:



العلاقة بين الاستقصاء والاكتشاف

ويوضح الجدول التالي الفرق بين الاكتشاف و الاستقصاء:

الاكتشاف	الاستقصاء
1 - يتم فيه استخدام عمليات عقلية في التأمل	يتم فيه استخدام عمليات عقلية إضافة إلى عمليات عملية
2 - تستخدم فيه عمليات عقلية	تستخدم فيه عمليات عقلية أكثر تعقيداً
3 - الاكتشاف يساعد المتعلم على التوصل إلى الفرضية وهو بذلك يكون عملية سابقة للاستقصاء	الاستقصاء عمليات قد تسبقها عمليات الاكتشاف

أمّا استراتيجية حل المشكلات فهي تساعد الافراد على إيجاد الأشياء بأنفسهم ولأنفسهم بحيث أنّ نجاحهم في معالجة القضايا والمشكلات وحلها سوف يعد الافراد للنجاح في معالجة القضايا والمشكلات التي تصادفهم في حياتهم اليومية، وسوف تقترب إلى أذهانهم صفات العالم الحقيقية.

ويرى باحثون أنّ استراتيجية حل المشكلات تتداخل مع إستراتيجيتي الاستقصاء والاكتشاف لدرجة أنّ كثيراً من المختصين في التربية يعتبرونها جزءاً لا يتجزأ من طريقة الاستقصاء والاكتشاف، أو أنّها امتداد لها وبالتالي يصعب التفريق بينهما، وبخاصة إذا ما علمنا أنّ إستراتيجيتي الاستقصاء والاكتشاف تتطلب موقفاً مشكلاً أو سؤالاً تفكيرياً يثير تفكير الطالب ويتحدى عقله بحيث يجره ليبحث ويتقصى ويتساءل ويجمع المعلومات ويفسر ويستنتج ويجرب للوصول إلى حل المشكلة.

ويمكن أن نقول أن حل المشكلات بالضرورة يتطلب إيجاد وتحديد حل، في حين أن الاستقصاء ليس شرطا أن يحل مشكلة بقدر التحقق من صحة معلومة.

الفرق بين الصحافة الاستقصائية والصحافة التقليدية

سال احدهم عن الفرق بين العمل الصحفي اليومي وعمله الاستقصائي أجاب: - في العمل اليومي نعكس واقع المجتمع، وفي العمل الاستقصائي نهدف لتغيير واقع المجتمع ، وعن كيفية تشكيل فريق صحفي يمكنه انجاز تحقيقات استقصائية ناجحة ؟

أجاب بالقول: فريق أكثر مرحا وأقل إدارة وأقل مخاطرة وأكثر استمرارية ينتج أفضل.

ثم عاد ليسأله عن أهم الأمراض التي تصيب الصحفي الاستقصائي، فقال " يبالغ ثم يضيع ثم يصبح مشلولا ثم يتهرب وبعدها يريد الانسحاب".

يتضح مما سبق ان تغيير المجتمع هو هاجس الصحافة الاستقصائية وقوامها التقصي للوصول الى المعلومة الصحيحة التي يحصل عليها الصحفي الاستقصائي لا ان يستلمها جاهزة من احدى دوائر الدولة او احدى المحاكم.

فالعمل الاستقصائي الصحفي يحتاج الى مجهود أكبر بكثير من الصحافة العادية، لكنك تستطيع إنجاز كل خطوة من الخطوات العملية بكفاءة ومتعة وستشعر بأن مردود الاستقصاء كبير.

وهنا نوضح الفرق بين الصحافة الاستقصائية ونظريتها العادية من حيث:

للجمهور، الوسيلة الإعلامية، الصحفي.

1 - الجمهور: يحب المشاهدون القصة التي تُقدّم لهم قيمًا إضافية – أي معلومات لا يستطيعون العثور عليها في أي مكان آخر ،ويستطيعون الثقة بها، وتمنحهم سلطانًا على حياتهم ، يمكن للمعلومات أن تكون عن السياسة أو الشؤون المالية أو المنتجات التي يستخدمونها في منازلهم، وما يهم أن حياتهم يمكن أن تتغير بما يمكننا قوله عن هذه المواضيع، إذًا لاحظ كيف أن الصحافة الاستقصائية ليست فقط منتجًا إعلاميًا ، إنها خدمة تجعل حياة الناس أفضل.

2 – الوسيلة الإعلامية: لا تدعْ أي شخص يقول لك إن الاستقصاء ترف بالنسبة لوسائل الإعلام الإخبارية لأن وسائل الإعلام التي تقوم بالاستقصاء وتديرها بكفاءة، وتستخدمها لإعلاء قيمتها، قد تحقق أرباحًا.

3 – الصحفي: الحقيقة هي أنك إن قمت بعملك بشكل صحيح، ستصنع أصدقاء أكثر مما ستخلق أعداء، وأيضًا ستجعل نفسك معروفًا بشكل أفضل في المهنة وخارجها وسوف تُقيّم مهاراتك بشكل أكبر في سوق العمل، وسواء بقيت صحفيًا أو لم تبقَ، لن تجد أبدًا صعوبة في العثور على عمل آخر.

فالصحفيون الذين يفتقدون المهارات الاستقصائية يمكن استبدالهم بسهولة الأهم أنك كفرد سوف تتغير بطرق عديدة مدهشة، سوف تصبح أقوى لأنك ستعرف أنك قادر على العثور على الحقيقة بنفسك، بدلاً من انتظار شخص ما يُقدّمها لك، وسوف تتعلم كيفية التغلب على مخاوفك وأن تنصت لشكوك، وسوف تفهم العالم بطريقة جديدة أعمق ,باختصار المردود كبير جدًا إلي حدٍّ سيجعلك إن كنت مهتمًا بالصحافة وبنفسك، تُقدّم لنفسك ولمشاهديك ولزملائك القيمة الإضافية التي يخلقها.

فليست الصحافة الاستقصائية تغطِية عادية لخبَر ما. فبعد مُضي 36 عاما على فضيحة واترغيت التي أطاحت بالرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عام 1974، ما زال الجمهور والصحفيون غير متّفقين على تحديد مفهوم الصحافة الاستقصائية.

فهي تشمَل كشف أمور خفِية للجمهور، وهي أمور إما أخفاها عمْدا شخص يتبوّأ منصبا في السلطة أو اختفت صُدفة تحت رُكام من الحقائق، التي بات صعبا فهمها وتتطلب استخدام مقومات ووثائق سرية.

والفرق بين التغطية الإخبارية التقليدية والتغطية الإستقصائية، يتمثل أساسا في أن الأولى تعتمد بصورة عامة على مواد ومعلومات وفّرها آخرون (صادرة عن مؤسسات حكومية أو شركات عامة وخاصة وعن القضاء أو الشرطة...) وجمع

ردود الفعل المتعدّدة حيالها، بينما تعتمد التغطية الإستقصائية على العكس، على مواد استقاها وجمعها الصحفي بنفسه.

وبالإضافة إلى ذلك، تهدف التغطية الإخبارية التقليدية إلى خلق صورة موضوعية عن العالم مثلما هو. أما التغطية الإستقصائية، فتستخدم بطريقة موضوعية مواد ومعلومات حقيقية تتحوّل إلى حقائق يُوافق أي مراقب عَقلاني على أنها حقيقية. ويُحرّك الصحفي الإستقصائي هدفا ذاتيا، يتمثل في الرغبة في إصلاح العالم، وطبعا ينبغي معرفة الحقيقة كي يُمكن تغيير العالم.

ويحدد عبد الرحيم نور الدين حامد ملامح الاختلاف بين الصحافة الاستقصائية والتحقيقات الروتينية بالآتي: -

- تتجه صحافة التحقيقات إلى فضح الممارسات.
- أنها تشغل مساحة أكبر.
- تستغرق وقتا أطول في الإعداد.
- تتطلب موارد مالية أكبر.
- يعهد إلى كتابتها إلى الصحفيين المتمرسين.
- تهدف إلى إجراء تغيير ما.
- أكثر جذبا للقراء.
- أكثر خطورة.

ويرى ان التحقيقات الاستقصائية هي جهد صحفي مثابر ومنظم لتقصي موضوعات ذات مغزى مؤثر في جماهير المتلقين وكشف الأخطاء والإخفاقات ومظاهر الخلل والقصور وفضح التصرفات غير السليمة وانتهاكات القانون أو النظام أو معايير السلوك العام..

فيما يحدد الدكتور عيسى عبد الباقي استاذ مادة التحرير الصحفي والاعلام السياسي الفرق بين الصحافة الاستقصائية والصحافة التقليدية من خلال ثلاثة مجالات وهي كالآتي:

الصحافة الاستقصائية	الصحافة التقليدية
في مجال البحث	
1 – لا يمكن نشر المعلومات إلا إذا تم التأكد من ترابطها واكتمالها.	تُجمع المعلومات وتُرسل وفق إيقاع ثابت (يوميًا، أسبوعيًا، شهريًا).
2 - يستمر البحث إلي أن يتم التثبت من القصة، وقد يستمر بعد نشرها.	يكتمل البحث بسرعة، ولا يتم القيام بأي بحث آخر بعد أن تكتمل القصة.
3 - تقوم القصة على الحد الأقصى من المعلومات المُحصَّلة، ويمكن أن تكون طويلة جدًا.	تقوم القصة على الحد الأدنى الضروري من المعلومات ويمكن أن تكوت قصيرة جدًا.
4 - يتطلب التحقيق الصحفي توثيقًا لدعم تصريحات المصادر أو إنكارها.	يمكن لتصريحات المصادر أن تحلّ محلّ التوثيق.
في مجال العلاقات بالمصدر	
1- لا يمكن افتراض الثقة بالمصدر: فقد يُقدم المصدر معلومات مزيفة، ولا تستطيع استخدام أية معلومات دون التحقق منها.	الثقة في المصدر مُفترضة، وفي الأغلب دون التحقق منها.
2- تُخفي المعلومات الرسمية عن الإعلامي؛ لأن كشفها قد يعرض مصالح السلطات أو المؤسسات للخطر.	تُقدم المصادر الرسمية المعلومات للإعلامي مجانًا، لتُعزز دورها وتروج لأهدافها.
3- يتحدى الإعلامي بصراحة الرواية الرسمية للقصة أو ينكرها، بناء على معلومات يستقيها من مصادر مستقلة.	لا مجال أمام الصحافي إلا قبول الرواية الرسمية للقصة، رغم أنه يمكن أن يعارضها بتعليقات أو بيانات من مصادر أخرى.
4- يجمع الإعلامي ويتصرف بمعلومات أكثر مما يتصرف به أي مصدر منفرد من مصادره وبمعلومات أكثر مما يتصرف بها معظم مصادره أو جميعها.	يتصرف الإعلامي بمعلومات أقل مما تتصرف بها معظم مصادره أو كلها.

5- في الأغلب لا يمكن تعريف المصادر لضمان أمنها.	المصادر دائمًا مُعرّفة تقريبًا.
في مجال النتائج	
1 - يرفض الإعلامي قبول العالم كما هو، فهدف القصة اختراق وضع معين أو تعريته كي يصلحه، أو يدينه، أو في حالات معينة، تقديم مثال لطريق أفضل.	يُنظر إلى التحقيق الصحفي كانعكاس للعالم الذي يتم قبوله كما هو ، ولا يأمل الإعلامي في الوصول إلى نتائج أبعد من مجرد إخبار الجمهور بموضوعه.
2- دون انخراط شخصي وحماس من الإعلامي، لن تكتمل القصة أبدًا.	لا يتطلب التحقيق الصحفي انخراطاً أو حماسًا شخصيًا من الإعلامي.
3- يسعى الإعلامي لأن يكون عادلا ومدققًا في حقائق القصة ، وبناء على ذلك قد يحدد ضحاياها وأبطالها ومذنبيها، وقد يقدم الإعلامي أيضًا حكمًا على القصة أو يصدر قرارًا بشأنها.	يسعى الإعلامي لأن يكون موضوعيًا قدر المستطاع دون تحيُّز لأي طرف في القصة أو حكم عليه.
4- بنية القصة الدرامية ضرورية لتأثيرها وتقود إلى استنتاج يقدّمه الإعلامي أو المصدر.	البنية الدرامية ليست مهمة جدًا في التحقيق الصحفي، وليس للقصة نهاية، لأن الأخبار مستمرة.
5- تُعرِّض الأخطاءُ الإعلاميَّ لجزاءات رسمية أو غير رسمية يمكن أن تُحطم مصداقية الإعلامي والوسيلة الإعلامية.	قد يرتكب الإعلامي أخطاءً، ولكنها حتمية وعادة ليست مهمة.

صفات الصحفي الاستقصائي

على الصحفي الاستقصائي التمتع بجملة صفات منها: -

- ان يكون منتمياً لمؤسسة تهتم بهذا الفن وتدعمه ولديها الامكانيات التي يمكن ان تدعمه.
- القدرة على تحمل الجهد في سبيل الحصول على المعلومة وتوثيقها جيدا مع القدرة على احتمال المصادر، والربط بين حديث المصادر وتصريحاتهم.
- تحديد خطة زمنية لانهاء التحقيق الاستقصائي حتى يتعرف الصحفي على قدراته ومهاراته ويحاول ان يتمنى نقاط الضعف بها.
- تجميع المادة بشكل جيد وباسلوب يجذب انتباه القراء خاصة بسبب طول الموضوع الذي يأخذ الشكل الاستقصائي.
- عامل التكنولوجيا: إذ لا بد من أن يتسلح المحرر الاستقصائي بأدوات تقنية.
- وقد يحتاج الصحفي الاستقصائي إلى تمويل يمكنه من السفر، من أجل تقصي واستخلاص حقائق معينة، في حين الصحافة المصرية لا تؤمن بفكرة الموضوع "المموّل".

ويتوجب على الصحفي الاستقصائي الالتزام بالموضوعية في طرح الحدث او الموضوع الصحفي الذي يروم تغطيته ،وتعني الموضوعية ن يطرح الصحفي موضوع الحدث بتجرد عن ذاته ، اراءه ، قيمه ، معتقداته وان يلتزم الحياد فيما يطرح من اراء وافكار.

والسؤال الاكثر الحاحاً هو كيف يكون الصحفي موضوعياً وسط عالم متلاطم بالمعلومات المتناقضة ؟.

والاجابة تكمن في الالتزام بـ: -

1 - ان يتقبل الحقائق التي يمكن ان يثبتها سواء احببناها ام لا ، أي ان نكون موضوعيين تجاه الحقائق.

2 - ان نتقبل فكرة اننا قد نكون مخطئين فكيف يمكن مساعدة شخص نعرف مسبقاً جميع اجابته.

3 - ابذل جهد في التحري عن صحة المعلومات التي تروم الحصول عليها.

4 - لا تبالغ في وصف الحدث او تضيف توحي للقارىء بتقبل فكرة انت ترغب ايصالها له.

5 - حاول الاثبات ان الاقوال والاراء الصدرة قد اخذت من الاشخاص انفسهم.

6 – نسب الاخبار الى مصادها الاصلية.

الصحافة الاستقصائية والديمقراطية

سمة الصحافة انها بذرة تنمو في كنف الحرية والديمقراطية وتبدو العلاقة بين الاثنين متلازمة منذ القدم ، فلا يمكن للصحافة العيش بدون ديمقراطية تنمو في ظلها ولا ديمقراطية بدون صحافة تعبر عنها وتعكس احوالها.

يتطلب توضيح العلاقة بين الصحافة والديمقراطية الوقوف على ادوار الصحافة التي تؤثر من خلالها على الحياة السياسية والديمقراطية بشكل عام، وضعها الباحثون باستخدام تشبيهات واستعارات مبنية على أساس العلاقة بين الإنسان والكلب لتوضيح هذه الأدوار والوظائف وهي :

-1 وظيفة المراقبة:**watchdog**

وتعد هذه الوظيفة امتداداً لمفهوم السلطة الرابعةFourth estate ، أي أن الصحافة تسعى لأن تكون رقيباً على كل ما يدور في المجتمع من

مدخلات ومخرجات، بما في ذلك مراقبة المؤسسات الاجتماعية والسياسية النافذة في المجتمع، وهنا يوصف دور الصحافة بأنه مثل دور الحارس اليقظ الذي يعمل كحارس ورقيب ضد إساءات استخدام السلطة الرسمية، وكمراقب لمصالح المجتمع وحمايته من الفساد والانحراف، فالصحافة تعمل كرقيب للسلطة من خلال مراقبة المؤسسات والقضايا والأحداث والآراء، وتسليط الضوء على بعضها، وتقويم أداء الحكومة، وترويج مبدأ الحق في المعرفة، وحماية المجتمع من تسلط النظام السياسي، وهذا الدور الواقي يتم بشكل أفضل بواسطة صحافة مستقلة تحكمها اهتماماتها ومعاييرها الخاصة.

2- وظيفة الحراسة: Guard dog

وتعني هذه الوظيفة أن الصحافة تقوم بحراسة فقط للمؤسسات النافذة في المجتمع، وتكون أشد حرصاً على متابعة العناصر الطفيلية التي تدخل إلى المجتمع وتعكر صفوه ونقاء العلاقة القائمة.

3- وظيفة المرشد: Guide dog

وتعني هذه الوظيفة أن الصحافة تقوم بدور المرشد أو الدليل الذي يمد المواطنين بمجموعة من المعلومات عن السياسات، وصانعي السياسة، والتي يحتاجونها لصنع القرارات، ولتقييم قادتهم.

4- وظيفة الأليف: lapdog

أو الناقل وتعني هذه الوظيفة أن الصحافة ترتمي في حضن المؤسسات الاجتماعية والسياسية دون أن تكون أداة مستقلة، ودون إبداء أي مساءلة للسلطة، ودون الالتفات إلى الآراء والاتجاهات الأخرى في المجتمع، خاصة التي لا تتفق مع مصالح المؤسسات النافذة في المجتمع، فهي تكون بمثابة

أداة ناقلة لما يريد النظام السياسي أن تعرفه الجماهير، وبالطريقة التي يريدونها بدون توجيه أية انتقادات للمؤسسات القائمة.

5- وظيفة القائد: lead dog

وتعني هذه الوظيفة أن الصحافة تقوم بدور وضع الأجندة Agenda settingللقضايا المطروحة على الساحة السياسية، حيث تعمل الصحافة كمصفاة لهذه الحلول وترتيبها حسب الأولويات والأهمية قبل تقديمها للجمهور، كما تحث السياسيين على متابعة هذه القضايا نظراً لأهميتها في سياق الشأن العام، وبذلك تلعب دور الكلب القائد في الطريقة المحددة لإعطاء تغطية أكبر لأحد القضايا أكثر من الأنواع الأخرى .

وتتحدد حرية الصحافة في أي بلد من بلدان العالم بعلاقتها مع النظام الحاكم فقد تؤثر فيه بشكل كبير وقد يحصل العكس ، كما تحدد نوعية هذه العلاقة مدى تطور الصحافة الاستقصائية في ذلك البلد.

وهناك نماذج لأشكال استقصائية شبيهه بالصحافة الاستقصائية الغربية فى الصحف المصرية إلا أن هذه التحقيقات غالبا ما انتهت بحظر النشر من قبل النائب العام، أو بإدانة وحبس الصحفيين ومنها حملات الفساد التى نشرتها صحيفة الأحرار حول إهدار المال العام فى مؤسسة مصر للطيران برئاسة رئيس مجلس إدارتها السابق، محمد فهيم ريان، والفساد داخل وزارة الإسكان لحملات الوفد ، وتلاعب رجال الأعمال بأموال البنوك لحملات الأسبوع، وصوت الأمة ، إلا أن ضعف التجاوب من قبل النظام مع الصحافة لم يعطى هذه الأشكال الاستقصائية القدر الأكبر من الأهمية ، ويبرز دور الصحافة فى التصدى للقضايا الخطيرة فى المجتمع.

وتقوم الصحافة فى المجتمعات الليبرالية بدور الرقيب على الحكومة وعلى المشروعات العامة والخاصة ، وتقوم بالكشف عن الانحرافات

والأخطاء التى ترتكب فى حق الشعب ويساعد الصحافة فى المجتمعات الليبرالية على القيام بهذا الدور الحرية الواسعة التى تتمتع بها الصحف فى هذه المجتمعات من ناحية، ثم الحماية التى يكفلها القانون للصحف التى تتعرض لقضايا الانحرافات من بطش السلطات الحاكمة من ناحية ثانية، كذلك يعطى القانون فى هذه المجتمعات الصحفى الحق فى عدم الإفشاء بأسماء المصادر التى تمده بالمعلومات من ناحية ثالثة فقد نجحت بعض الصحف الأمريكية والأوربية فى أن ترسل العديد من السياسيين وكبار رجال الدولة ورجال الأعمال المنحرفين إلى السجون.

ومن أبرز الأمثلة على نجاح الصحافة الليبرالية فى أداء هذه الوظيفة، الحملة التى كشفت فيها صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية فى يونيو 1972 فضيحة ووترجيت وتورط الرئيس الأمريكى الأسبق، نيكسون فى التجسس على المقر الانتخابى للحزب الديمقراطى وهو الحزب المنافس للحزب الجمهورى الذى ينتمى إليه الرئيس نيكسون، وقد انتهت الحملة الصحفية باستقالة الرئيس الأمريكى من الرئاسة كما كشفت الصحف الأمريكية أيضا عن تهرب، سبيرو اجينيو، نائب الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون، من دفع الضرائب وحصوله على رشاوى من بعض كبار رجال المال لتسهيل صفقاتهم مع الحكومة بالإضافة إلى عدد آخر من التهم وقد انتهى الأمر بإجباره على تقديم استقالته.

وكذلك الكشف عن فضيحة رشاوى لوكهيد والتى أطاحت برئيس وزراء اليابان وعدد آخر من كبار المسئولين فى العالم لتقاضيهم رشاوى من هذه الشركة لتسهيل صفقاتهم التجارية مع الحكومات التى ينتمون إليها. وفى بريطانيا تم الكشف عن فضيحة بروفيمور وزير البحرية البريطانية الذى تورط فى علاقة غير شرعية مع كريستين كيلر وقد استغل

أحد الجواسيس السوفيت هذه العلاقة للحصول على معلومات عن الجيش البريطانى وفى فرنسا أثيرت فضيحة هدية الماس التى قدمها الإمبراطور بوكاسا إمبراطور إفريقيا الوسطى السابق إلى الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان عندما كان يشغل وزارة المالية قبل توليه منصب الرئاسة.

وفى إيطاليا تم الكشف عن فضيحة مالية كبرى تورط فيها الرئيس الإيطالى جيوفانى ليونى، وقد انتهى الأمر باستقالة الرئيس الإيطالى، وفى ألمانيا الغربية أثيرت قضية تورط سكرتير المستشار الألمانى ويلى برانت فى حلقة جاسوسية تابعة لألمانيا الشرقية وقد انتهى الأمر باستقالة المستشار الألمانى.فالافتقار إلى المعلومات يجعل الفساد يترعرع، فعندما لا تخضع تصرفات الموظفين العموميين للفحص من جانب الجمهور العام تصبح الفرص المتاحة أمام السلوك الرسمى المعيب أكثر إغراء، ومن شأن توافر المعلومات أن تمثل قوة تدفع إلى تغيير السلوك فى عدة أبعاد ولتحقيق هذه النتائج يتطلب الأمر استقلال وسائل الإعلام خاصة الصحافة، وإخضاعها للمحاسبة، وأن تكون قادرة على توفير المعلومات اللازمة وأن تعكس وجهات النظر الاجتماعية المختلفة.

بيد أنه فى كثير من الأحيان لا تتوافر لوسائل الإعلام تلك الخواص، ذلك أن الملكية المركزة، والمنافسة الممتدة، والتبعية المالية، والتنظيمات المرهقة على حرية الصحافة تشوه عملية توفيرها للمعلومات وقد تحد من استقلالها، كذلك ضعف فرص الحصول على المعلومات، وانخفاض قدرة الصحفيين فى التعامل مع المعلومات المتاحة، فإذا نظرنا إلى الواقع المصرى نجد أن الحديث عن دور الصحف فى التصدى للفساد وتفوقها على كافة أجهزة الدفاع الاجتماعى الأخرى المنوط بها حماية المجتمع من الانحراف

والفساد يعد فى واقع الممارسة انطباعا نظريا مازال يفتقد المشروعية والفعالية فى أرض الواقع .

الفصل الثالث

أخلاقيات الصحافة الاستقصائية

يرى "سيلفيو وايزبورد " Silvio waisbard أستاذ الصحافة فى جامعتى راتجرز، وجامعة ولاية نيوجيرسى بالولايات المتحدة إن الصحافة الاستقصائية سيف ذو حدين، فنشر التقارير حول التصرفات الخاطئة يوجه انتباه الناس إلى جرائم مفترضة، ولكنه قد يقود أيضا إلى صدور أحكام متسرعة حول مسئولية المعنيين دون اللجوء إلى مؤسسات أنشأت دستوريا لإجراء التحقيقات وإصدار الأحكام القانونية.

وهنا تكون المسئولية الأخلاقية مهمة للغاية، فيمكن أن يؤدى نشر الصحف لاتهامات غير مدعومة بأدلة دامغة إلى نتائج مدمرة لسمعة أفراد ومؤسسات ويقول، وايزبورد، أن معظم المناقشات التى دارت بين خبراء الإعلام فى السنوات الأخيرة حول أخلاقيات الصحافة الاستقصائية تركزت على المنهجية أى: هل هناك أى أسلوب صالح للكشف عن التصرفات الخاطئة؟ هل يعتبر اللجوء إلى الخداع شرعيا عندما يهدف الصحفيون إلى قول الحقيقة؟ هل يمكن تبرير اللجوء إلى أسلوب معين إذا كانت ظروف العمل وصعوبات الحصول على المعلومات تستدعى ذلك؟ هل يجوز للصحفيين استعمال هويات مزيفة من أجل الوصول إلى معلومات. ويبرز بالنسبة إلى هذه النقطة "أساليب الحصول على المعلومات" عامل مهم يجب أخذه فى الاعتبار، وهو أن الجمهور يبدو أقل رغبة من الصحفيين فى قبول أى سلوك كان للكشف عن التصرفات الخاطئة، فقد أظهرت استطلاعات الرأى داخل المجتمع الأمريكى أن الناس ينظرون بعين الريبة إلى عمليات انتهاك الخصوصية مهما كانت أهمية أى قضية إخبارية لهم ويظهر ذلك بوضوح كبير فى دول عديدة حين تهبط مصداقية الصحافة إلى أدنى درجة لها.

ولا تقتصر القضايا الأخلاقية فى الصحافة الاستقصائية على أساليب الحصول على المعلومات، فالفساد كما يقول "السدير ذرلاند Alasdair sutherland" يشكل أيضا قضية أخلاقية مهمة أخرى فى الصحافة ويشمل أشكالا متنوعة من الممارسات تتراوح بين قبول الصحفيين للرشاوى أو امتناعهم عن نشر تقارير معنية، أو دفعهم أموالا لمصادر المعلومات.

ويشير إلى أن هذه القضايا غير الأخلاقية فى الصحافة منتشرة فى جميع أنحاء العالم خاصة فى جنوب شرق أوربا وأمريكا اللاتينية والدول النامية، كما ظهرت فى السنوات الأخيرة الكثير من الانتقادات الموجهة إلى وسائل الإعلام فى الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لا تقوم بدورها فى كشف الانحرافات والفساد وسوء استغلال السلطة، وإن الفساد يضرب بجذوره فى الكثير من المؤسسات الأمريكية لكن وسائل الإعلام لا تستطيع الكشف عن ذلك نتيجة لسيطرة الشركات متعددة الجنسية على وسائل الإعلام والتأثير المباشر على التغطية التى تقوم بها وسائل الإعلام وظهر ذلك واضحا فى فضيحة شركة، "إنرون Enron "، وما تبعها من وجود روابط لا أخلاقية بين الصحفيين الماديين والشركات كان من نتائجها، تغطية نشاط الشركة دون أية انتقادات.

وكان "إيروين ستلز "Irwin Stelzer المحرر فى صحيفتى، ويكلى ستاندرد Weekly Standard الأمريكية وصانداى تايمز Sunday Times اللندنية قد اثنى فى نوفمبر عام 2001 على شركة، إنرون، لأنها تقود حرب التنافس، ثم كشف علانية ارتباطه بإنرون، وبرئيس تحرير Weekly Standard، "وليم كريستول "William Kristol ولم يصرح، ستلرز، عن المبلغ الذى كان يقبضه نظير عمله مع الشركة، إلا أنه قد كشف عن تلقى، كريستول، أكثر من مائة ألف دولار أمريكى نظير عمله كمستشار للشركة، ولمكافحة مثل هذه النشاطات الفاسدة بدأت بعض مجموعات وسائل الإعلام، إلزام الصحفيين بمعايير أخلاقية ففى روسيا يوزع اتحاد الصحافة بطاقات صحفية فقط على مؤسسات الإعلام والصحفيين الذين يتبنون نظامه السلوكى الرسمى الذى يدين ممارسات الفساد ويؤمن باستقلال التحرير.

وفى مصر توجد مجموعة من العوامل تمنع ظهور هذا النوع من الصحافة بمفهومه الشامل، وتتمثل هذه العوامل فى:

- قوانين النشر التى ترهب أى عمل صحفى جاد يتعرض للفساد، خاصة لفساد النخبة التى تمثل جماعات ضغط داخل المجتمع.

- وافتقار الصحف المصرية خاصة الحزبية والخاصة والتى تسمح لها أيديولوجيتها وسياستها التحريرية للقيام بمثل هذا الدور – افتقارها إلى كوادر صحفية تمتلك الكفاءة العالية للقيام بحملات الاستقصاء.
- عدم تجاوب النظام بشكل كبير مع ما تنشره الصحف المصرية عن وقائع وحملات الفساد، فغالباً لا تؤدى حملات الصحف المصرية بالفعل لمحاكمات حقيقية لرموز الفساد أو لتخليهم عن مناصبهم بعد أن تحوم حولهم الشبهات، وفى الغالب تنتهى هذه الحملات بحفظ قضاياها، خاصة إذا لم يكن للنظام السياسى مصلحة فى ذلك.

وباستثناء ذلك يمكن أن نطلق على ما تطرحه الصحف المصرية من أشكال استقصائية بأنها موضوعات شبيهه بالصحافة الاستقصائية لم تصل بعد إلى هذا المفهوم سواء من حيث الشكل والمضمون، فعلاقة الصحافة بالنظام هى التى تحدد بشكل كبير مدى تطور هذا النوع من الصحافة، وهناك نماذج لأشكال استقصائية شبيهه بالصحافة الاستقصائية الغربية فى الصحف المصرية إلا أن هذه التحقيقات غالبا ما انتهت بحظر النشر من قبل النائب العام، أو بإدانة وحبس الصحفيين ومنها حملات الفساد التى نشرتها صحيفة الأحرار حول إهدار المال العام فى مؤسسة مصر للطيران برئاسة رئيس مجلس إدارتها السابق، محمد فهيم ريان، والفساد داخل وزارة الإسكان لحملات الوفد، وتلاعب رجال الأعمال بأموال البنوك لحملات الأسبوع، وصوت الأمة، إلا أن ضعف التجاوب من قبل النظام مع الصحافة لم يعطى هذه الأشكال الاستقصائية القدر الأكبر من الأهمية، ويبرز دور الصحافة فى التصدى للقضايا الخطيرة.

فلم تعد الصحافة الحالية بكافة فنونها واشكالها بداية من الخبر، التحقيق، المقال او حتى التحليل الاخبارى، ترضى القارىء المصرى وخاصة عندما بدأ يشعر ان الصحافة تريد التآمر عليه وعلى مستقبله كما شعر ان الصحافة اصبحت هى بمثابة يد للحكومة تتصرف بها كما تشاء وتوجها الى حيثما تريد، وتجعلها تعرض الموضوعات التى لاتشكل خطر للرأى العام ومهادنه للحكومة،

وتناست الصحافة دورها الحقيقي الاوهو الرقابة على مؤسسات الحكومة، وخاصة ان الصحافة بمقدورها ان تعزل حكومة وتولي اخرى، كما ان بمقدورها عزل وتعيين وزراء كما فعلت الصحافة الامريكية عندما لعبت ادواراً حاسمة فى كشف مايعرف بفضيحة" ووترجيت"حيث تابع المراسلون والصحفيون الاستقصائيون حادثة السرقة التى كانت بمبنى ووترجيت الى ان انتهى الامر بعزل الرئيس نيكسون من رئاسة الولايات المتحدة الامريكية، وادانته هو واحد كبار معاونيه عام 1974 " وكان ذلك على يد الحقى الامريكى "بوب وود ورد" وفازت الصحافة الامريكية فى كشف هذا التجسس ونشرت صحيفة "واشنطن بوست" كافة تفاصيل الواقعة مما ادى الى الاطاحة بالرئيس.

فأخلاقيات المهنة تتطلب توفير : -

1. قواعد السلوك المهني للصحافيين.
2. خاصية احترام الحقيقة.
3. حق الرأي العام في الحصول على الحقيقة.
4. مراعاة الدقة والموضوعية وعدم التحريف أو التشهير.

وتنص المادة 19 في دليل الصحفيين العرب ضمن الحملة العالمية لحرية التعبير ان على الصحفي الاستقصائي الالتزام بالعناصر الاساسية لاخلاقيات الاعلام في الممارسة اليومية لعمله والتي تتضمن: -

- ضرورة تحديد المصادر بكل وضوح ويتجنب اي انتحال للشخصية فاي معلومات يجب ان تدعم على الاقل بمصدر او مصدرين.
- ان يكون متيقظاً لاي رشوة من رجال السياسة او من اي شركة تروج لبضاعة او منتوج فالصحفي يشوه بذلك مصداقيته اذا ما قام بتغطية حدث بشكل ايجابي مقابل اجر مادي.
- الدقة والعدل عنصران اساسيان في العمل الصحفي فعليه يمنع التحريف في مضمون او صورة في المادة الصحفية.

- على الصحفيين احترام الخصوصية لاسيما في الاملاك والاحزان الخاصة الا اذا كانت للمصلحة العامة وان يتجنب اجراء مقابلة مع الاطفال او تصويرهم دون موافقة ذويهم أو الوصي الشرعي عليهم الا في امور المصلحة العامة
- على الصحفي الاخذ بنظر الاعتبار التصحيحات للاخبار التي يثبت خطئها وفرصة الرد واستعمال المصادر السرية.

وفي العمل الإعلامي هناك عدة مواثيق شرف أو أدلة للسلوك المهني:

1) دولية: كميثاق شرف الفدرالية الدولية للصحفيين[1].
2) اقليمية: مثل ميثاق شرف الصحفي العربي الصادر عن اتحاد الصحفيين العرب[2].
3) وطنية: مثل ميثاق شرف الصحفيين الأردنيين[3].
4) داخلية: وهي مواثيق أو ادلة تضعها المؤسسة الإعلامية للعاملين فيها.

ما يجمع هذه المواثيق هو:

1 - نابعة من الإعلاميين انفسهم بدون ضغوطات.

2- ليس لها قوة قانونية انما اخلاقية.

هناك قواسم مشتركة بين مواثيق شرف أو أدلة للسلوك المهني تقع ضمن المسؤولية الإجتماعية للصحفي والإعلامي:

1- الحقيقة: الحقيقة لا يحتكرها أحد، لكن كل واحد قد يمتلك جزءاً منها.

2- الدقة والموضوعية والنزاهة.

3- فصل الخبر عن الرأي.

4- احترام الرأي الآخر: وهو غالبا رأي المعارضة والأقلية، وعلى الصحافة ضمان تعددية الآراء لايجاد سوق حرة للأفكار.

1- أنظر نص الميثاق: http://www.ifj.org/en/pages/journalism-ethics

2- نص الميثاق: #http://www.faj.org.eg/charter.asp

3 - أنظر نص الميثاق http://www.jpa.jo/arabic/CodeOfEthics.aspx

5- تضارب المصالح: ويقع تحتها الهدايا وتقبل أو البحث عن مصالح شخصية.

6- الإعلانات: يجب فصل التحرير عن تأثير الإعلانات. (المبالغة في ايجابيات الشركات المعلنة، وتقليل سلبياتها، أو عدم نشر الحقيقة مراعاة للمصالح الإعلانية.

7- الحفاظ على سرية مصادر المعلومات.

8- حق الرد.

ولمزيد من الضمانات عمدت بعض المؤسسات الإعلامية الى تعيين[1] News Ombudsman يقوم من تلقاء نفسه أو بناء على شكوى بفحص إن كانت المادة الإعلامية تتوافق مع معايير السلوك المهني.

إن عدم التزام الصحفي بأخلاقيات المهنة واحترامها قد يؤدي إلى إدانته في بعض القضايا إذا تم رفع قضية ضده.

وفي تقرير المجلس الأعلى للصحافة في مصر (2008) تبين أن الصحف القومية هي الأقل التزاما بالميثاق وأن أهم انتهاك كان خلط الإعلان بالتحرير، أما الصحف الحزبية فكانت الأكثر التزاما بالميثاق وكان أهم انتهاك قامت به هو نشر اسماء الأطفال الضحايا.

وفي الصحافة الإستقصائية بشكل خاص فإن الإلتزام بأقصى درجات النزاهة هو أكثر من واجب مهني، بسبب ما قد تتضمنه هذه التحقيقات من إتهام أناس بالفساد أو سوء الإدارة أو الذم.

ويمكن إضافة مبادىء حول أخلاقيات المهنة للصحافة الاستقصائية تتمثل بما يلي:

1- لا تكذب.

2- لا تسرق (وثائق من مكتب موظف أو مسؤول).

1 - أنظر: www.newsombudsman.org

3- لا تنتحل شخصية غير أنك صحفي، كأن تدعي بأنك موظف أو تاجر وغير ذلك. (هناك حالات تجيز فيها بعض المؤسسات ذلك كحل أخير إذا لم تكن هناك أي وسيلة أقل ضرراً للحصول على المعلومات).

لا تدفع أية أموال لقاء الحصول على المعلومات خاصة من الموظفين العموميين فقد يعتبر ذلك رشوة بالقانون. (إن دفع اتعاب لمختبر مثلا لتحليل عينة مياه جائز، وكذلك الطلب من مدقق حسابات دراسة ميزانيات معينة أو إفهامك ماذا تعني التحويلات).

لا تصور أو تسجل بدون إذن أو تتجسس على مراسلات الآخرين. (في حالات خاصة ربما يضطر الصحفي الاستقصائي إلى التصوير أو التسجيل بدون إذن، بشرط استنفاذ الطرق الأقل ضرراً للحصول على المعلومات).

مراحل أخلاقيات العمل الإعلامي ومهنة الصحافة

يضع باحثون في مجال الاعلام عدد من المراحل لأخلاقيات العمل الصحفي وهي على التوالي: -

اولاً: التفكير الأخلاقي:

قبل كتابة الخبر أونشر الصورة لابد أن يفكر الإعلامي أوالصحفي - محرراً كان أم مصور لافرق؟.. المهم لابد لهما من التفكير العميق في جميع المشكلات التي ستثيرها تلك الأخبار أوالصور بعد النشر.. فلابد للصحفي من دراسة كل الخيارات لديه:

"ضع فرضيات أمام نفسك؟.. هل أستطيع النشر، أو لا أستطيع؟

وهل سأعرضه بصورة بارزة أو في موقع ثانوي؟..

انتظر لفترة إلى أن تحصل على مزيد من المعلومات قبل النشر!

برر قرارك.. ادرس أضرار ومنافع النشر.. وأهمية المادة التي تنوي نشرها وملاءمتها لدى الجماهير.

ثانياً: المواثيق الأخلاقية:

بعض الصحف الورقية وأيضاً بعض المواقع الإعلامية الإلكترونية العالمية على شبكة النت وضعت لنفسها مواثيق أخلاقية تحكم سلوك العاملين فيها وتشمل سياسات تتعلق بقبول الهدايا أو تكليفات خارج الدوام الرسمي.. وهناك حالات طُرد فيها مراسلون لأنهم أقاموا علاقات مع المصدر أواستغلوا معلومات لتحقيق منفعة ذاتية.

ثالثاً: المبادىء:

من أهم المبادىء التي لابد أن يتحلى بها الإعلامي والصحفي:

1- **المسئولية:**

وتعني التزام المصداقية والموضوعية والحياد فيما تكتب لتكسب ثقة الرأي العام.

2- **حرية الإعلام والصحافة:**

وذلك بالدفاع عنها (فلا تقلل من شأن مهنتك، ولاتصفها بالسوء عطفاً على تعامل وسلوكيات بعض الأفراد ممن يعملون بها).

3- **الاستقلالية:**

حافظ على كرامتك وكذلك أمانتك فأنت أعلامي وصحفي تحمل رسالة خالدة، وتقوم بدور تنويري وتثقيفي لمجتمعك ولست متطفلاً.. ولست أداة لتلميع الآخرين.

4- المصداقية والصدق والدقة:

تحرى ذلك في كل كتاباتك لكسب ثقة القارىء.

5- عدم الانحياز:

أكتب بموضوعية وافصل بين رأيك وعاطفتك من جهة وما تكتبه من جهة أخرى فأنت ناقل للخبر ولست مصلحاً اجتماعياً أوطبيباً نفسياً.

6- المحافظة على حقوق الآخرين:

حافظ على حقوق الآخرين ولا تتعدى أوتتجاوز على حرياتهم وتكشف أسرار بيوتهم مالم تكن قضية تعني المجتمع كالجرائم، وأيضاً تحرى كتابة القصة الخبرية بإنصاف بحيث تذكر أقوال جميع الأطراف وبحيادية تامة ولك الحق في إبداء وجهة نظرك الخاصة ورأيك الشخصي مع إيضاح أنه رأي شخصي وخاص بك ولايمثل رأي الجريدة أوالموقع الذي تتبع له!

ميثاق شرف الفيدرالية الدولية للصحافيين

يتم اعتماد هذا الإعلان العالمي بمثابة معيار للأداء المهني للصحافيين الذين يقومون بجمع ونقل وتوزيع المعلومات بالإضافة إلى أولئك الذين يقومون بالتعليق على الأنباء أثناء تناولهم للأحداث:

(1) احترام الحقيقة وحق الجمهور في الوصول إليها هو أولى واجبات الصحفي.

(2) خلال أدائهم لعملهم سيقوم الصحافيون وفي جميع الأوقات بالدفاع عن الحرية من خلال النقل الأمين والصادق للأنباء ونشرها وكذلك الحق في إبداء تعليقات وآراء نقدية بشكل عادل.

(3) سيقوم الصحفي بنشر تلك الأنباء وفقا للحقائق التي يعلم مصدره فقط ولن يقوم بإخفاء معلومات هامة أو تزييف وثائق.

(4) سيستخدم الصحفي وسائل مشروعة للحصول على الأنباء أو الصور أو الوثائق.

(5) سيقوم الصحافي ببذل أقصى طاقته لتصحيح وتعديل معلومات نشرت ووجد بأنها غير دقيقة على نحو مسيء.

(6) سيلتزم الصحفي بإتباع السرية المهنية فيما يتعلق بمصدر المعلومات الذي يطلب عدم إفشائه.

(7) على الصحفي التنبه للمخاطر التي قد تنجم عن التمييز والتفرقة اللذين قد يدعو إليهما الإعلام، وسيبذل كل ما بوسعه لتجنب القيام بتسهيل مثل هذه

الدعوات التي قد تكون مبنية على أساس عنصري أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقدات السياسية وغيرها من المعتقدات أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي.

(8) سيقوم الصحفي باعتبار ما سيأتي على ذكره على أنه تجاوز مهني خطير: الانتحال، التفسير بنية السوء، الافتراء، الطعن، القذف، الاتهام على غير أساس، قبول الرشوة سواء من أجل النشر أو لإخفاء المعلومات.

(9) على الصحافيين الجديرين بصفتهم هذه أن يؤمنوا أن من واجبهم المراعاة الأمينة للمبادئ التي تم ذكرها. ومن خلال الإطار العام للقانون في كل دولة؛ وفيما يخص القضايا المهنية على الصحفي أن يراعي استقلالية زملائه باستثناء أي شكل من أشكال التدخل الحكومي أو غيره.

نظام " الواشنطن بوست "

وحول الدقة والنزاهة والمصداقية يشير كتاب " The Washington Post Desk book on Style " إلى بعض المبادئ ومنها:

1. لا نقبل هدايا من مصادر الأخبار.
2. نلتزم بالمحافظة على سرية مصدر المعلومات.
3. إذا كانت المعلومات تستحق أن تنشر في صحيفتنا فيجب ذكر اسم الوسيلة الإعلامية التي أخذت عنها.
4. نلتزم بالنزاهة، والنزاهة تعني عدم حذف الحقائق، وعدم خداع القراء، والابتعاد عن التلاعب والتشويه ووجهات النظر الشخصية.
5. الفصل بين الأخبار والآراء.
6. نحترم ذوق وكرامة الجمهور.
7. واجب الصحيفة هو تجاه القراء، وليس تجاه مصالح مالكيها.

أزمة المصداقية

في دراسة نشرت عام 2009 لمنظمة "أسوشيتد بريس مانيجنغ أديترز APME" وجدت أن العديد من غرف الأخبار لديها معايير لتقاريرهم المطبوعة ولكن القليل من السياسات تعالج التقارير الإلكترونية.

وترأس محرر "سيوكس سيتي جورنال" ميتش بغ مشروع مصداقية الصحافة الإلكترونية لـ APME لاستكشاف القضايا المتعلقة بنشر الأخبار العاجلة على الإنترنت. وفيما يلي بعض الأسئلة التي يشجع على أن تسألها كل غرفة أخبار قبل جعل المعلومات علنية.

الأسئلة المتعلّقة بأخلاقيات الصحافة

- المعلومات الرسمية مقابل التقارير المستقلة: متى تتجه لأي منها؟
- الجهاز اللاقط للاتصالات: هل تقوم بتغطية ما تسمعه على الجهاز؟
- متى تذكر اسم شخص ما؟ كيف تتحقق من مصدر الاسم؟ هل تذكر الاسم قبل أن تقوم المصادر المسؤولة بنشره، وإذا كان الأمر كذلك، تحت أي ظروف؟ هل يهم إذا كان هذا الشخص حدثاً أو يافعاً؟
- ما هو نوع الفيديو أو الصور المناسبة ضمن إطار الأخبار العاجلة؟ كيف تتعامل مع الأحداث اليافعين وضحايا الجريمة وغيرهم في مثل وسائل الإعلام هذه؟
- ما هي التوقعات عن كيفية تعاملنا مع الأحداث المشتركين في الأخبار العاجلة وخاصة في عصر غوغل؟
- كيف نتعامل مع التصحيحات للأخبار العاجلة أو تغيير المعلومات في تقارير الأخبار العاجلة؟ ما مدى وضوحنا في عملية التصحيح وبأي طريقة تتم؟ هل تقوم بالتصحيح إذا كانت المعلومات مستمرة بالتغيّر ببساطة؟ ما هو الحد الأدنى؟

الأسئلة المتعلقة بالمصداقية

- ما هي سرعة تغطية المعلومات التي يمكن أن تتغير؟
- كيف تكون شفافاً أو صريحاً مع القراء من حيث أن التقرير هو في طور التطور والأخبار لا تزال تتوارد؟
- ما نوع المصادر الموثوقة في إطار الأخبار العاجلة؟ هل هذا يختلف عن التغطية الإخبارية للصحف المطبوعة؟ ماذا يفكّر القراء؟
- ماذا تعني الدقة في إطار الأخبار العاجلة؟ هل هي ما تعلم أنه صحيح الآن؟
- هل كونك الأول له تأثير على مصداقيتك؟ هل يجدك القراء أكثر مصداقية إذا كنت الأول أم أن تكون معلوماتك صحيحة هو الأكثر أهمية؟

الأسئلة المتعلقة بوسائل الإعلام الاجتماعية وتوصيل المعلومة بطريقة إلكترونية

- ماذا يفكّر القراء بشأن تغطية ما يقوم الآخرون بتغطيته؟ كيف ينطبق هذا على إعادة نشر ما ورد على تويتر؟
- ما هي توقعات القراء للجمع الجماهيري؟ ما مدى مصداقية المعلومات التي تم جمعها؟
- ما مدى موثوقية الاخبار العاجلة المقدّمة من قبل المستخدم وخاصة الصور والفيديو؟ ما هي التوقعات أو القواعد؟
- هل المعلومات التي تم جمعها من مواقع الشبكات الاجتماعية عن الأفراد أو الجماعات تعتبر ذات مصداقية أو ذات صلة؟***

*** نُشرت هذه المقالة أصلاً على موقع بوينتر أون لاين. وقد تُرجمت ونشرت على موقع شبكة الصحفيين الدوليين بعد الحصول على إذن بذلك.

الفصل الرابع

التغطية الاستقصائية المتخصصة

اولاً: التغطية المتخصصة بالفساد

يؤكد تقرير منظمة الشفافية العالمية الصادر مؤخراً ان "ثلث الفساد المالي مركزه الوطن العربي، ونصفه في العالم الإسلامي، وأن حجم الفساد المالي في العالم يقدر بألف بليون دولار، منها ثلاثمائة بليون في الوطن العربي وحده، أي أن حجم الفساد المالي في الوطن العربي يساوي ثلث الفساد العالمي، فإذا أضفنا حجم الفساد في الدول القائمة في العالم الإسلامي الأخرى فإن حجم الفساد في العالم الإسلامي يتجاوز نصف الفساد العالمي، والفساد المقصود في هذا التقرير ينحصر في سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية. فكيف لو تحدث التقرير عن أنواع الفساد الأخرى الأخلاقية والبيئية والإدارية والتعسف في استغلال السلطة ومواقع المسؤولية والاجتماعية ،وحتى في مجالي الفن والأدب وغيرهما كثير.

هذه المعطيات المريعة تنذر بوباء مستفحل وشامل للمشهد العربي ،وبمجمل تراكيبه ومجالاته، فليس غريبا ما نراه من نسب الفقر والبطالة والحرمان والضياع والتشتت لملايين من العائلات في العالمين العربي والإسلامي.

فمصر على سبيل المثال التي يصف سكانها عالم اجتماع ألماني "يحاربون ليس من أجل العيش، بل من أجل البقاء" تبلغ قيمة ومقدار الأموال المهدورة جراء أشكال الفساد المتعددة قرابة الخمسين مليار جنيه سنوياً، وبمعدل عملية فساد في كل دقيقة واحدة.هذا المشهد التراجيدي أدى بنسبة كبيرة من سكان أكبر بلد عربي لأن يعيشوا في ظروف حياتية لا تطاق،وها هي المظاهر الاجتماعية الخطيرة تظهر يوماً بعد آخر كانتشار الاغتصاب والتحرش الجنسي والقتل والسرقة، إلى جانب التسول تحت بند "الإكراميات".

ويعد الفساد واحداً في كل أنحاء وأنواع المجتمعات، إلا انه يختلف من مجتمع إلى آخر بالدرجة لا بالنوع من حيث كونه موجوداً في الدول الغربية المتقدمة مثلما موجود في دول العالم الثالث، فهو إذن يشبه رائحة الثوم.. هو هو لا يتغير.

ومن حيث اسباب الفساد فحدث ولا حرج حيث يمكن لنا إجمال أهمها في الآتي: الفقر، الاستبداد السياسي، الهوة بين الأغنياء والفقراء، انعدام أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي وغياب مفهوم المساءلة العامة والمسؤولية، ازدياد حجم القطاع العام، فكلما اتسعت مجالاته ازداد الميل نحو الفساد، وأدى ذلك إلى بيروقراطية ذات توجهات تعنى بالتوزيع لا الإنتاج، التحيز العنصري، صراع ثقافتين أو قوتين في مجتمع واحد، محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات أجهزة الدولة الحكومية، وجود هياكل قديمة لأجهزة الدولة، عدم العدالة في توزيع الثروة، ضعف التفتيش والرقابة والمتابعة، إلى جانب هشاشة العقوبات المفروضة على الفاسدين، إن تم محاسبتهم في الأصل .

وترجح معظم الدراسات المسحية والوصفية إلى أن أبرز وأخطر نتائج الفساد تتمثل في: حالات الإفقار وتراجع العدالة الاجتماعية وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع نتيجة تركز الثروات والسلطات في أيدي فئة الأقلية التي تملك المال والسلطة على حساب فئة الأكثرية وهم عامة الشعب الفقراء من خلال سوء توزيع الدخول بشكل غير مشروع وما قد ينجم عن ذلك الإفقار من ملابسات كثيرة قد تؤدي بهذه الفئات المسحوقة إلى ارتكاب سلوكيات خاطئة وخطيرة من شأنها تعطيل قوة فاعلة في المجتمع، من الممكن الاستفادة منها لو أُحسن التعامل معها.

والنتائج هنا تتمثل في: ضياع أموال الدولة التي يمكن استغلالها في إقامة المشاريع التي تخدم المواطنين بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية، وما لذلك من آثار سلبية جداً على الفئات المهمشة، خاصة الأطفال والمعاقين والنساء، إلى جانب عدم تقديم الدول الأجنبية مساعدات للدولة بسبب انتشار الفساد فيها، الأمر الذي يحرم المواطنين من هذه المساعدات، لا سيما هذه الفئات.

وإضافة إلى ذلك، فإن الفساد يؤثر على حقوق الأطفال والمعاقين لا سيما فيما يتعلق بالخدمات الأساسية مثل التعليم الابتدائي والخدمات الصحية، ناهيك عن التأثير الأخطر من ذلك، وهو مساهمة الفساد بشكل مباشر في تشويه التجارب

الديمقراطية وعمليات السوق الحرة والاقتصاد الليبرالي عن طريق التلاعب بآليات السوق وسلب البشر من منافعه.

وتظهر آثار الفساد بشكل واضح على المهمشين،فبسبب هذا الفساد الواسع يحدث فقدان الثقة في النظام الاجتماعي السياسي ،وبالتالي فقدان شعور المواطنة والانتماء القائم على علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة ،إلى جانب هجرة العقول والكفاءات والتي تفقد الأمل في الحصول على موقع يتلاءم مع قدراتها ،مما يدفعها للبحث عن فرص عمل ونجاح في الخارج، وهذا له تأثير على اقتصاد وتنمية المجتمع عموماً.

كيف نمكن الإعلام من محاربة الفساد؟

لا يمكن الحديث عن محاربة الفساد دون وجود صحافة حرة، حيث إن تمتع وسائل الإعلام بحرية التعبير يمكنها من المشاركة بفاعلية في عملية المحاسبة والمساءلة ونشر الشفافية وتمثيل مصالح المواطنين والدفاع عنها،إضافة إلى فضح حالات الفساد التي تهدد مصير أبناء المجتمع ومستقبل التنمية في بلدانهم.

وما زال سؤال ملكية وسائل الإعلام في العالم العربي مفتوحاً دون إجابة نهائية ،ففي اغلب هذه البلدان تفرض الدولة احتكارا كاملا على الوسائل المسموعة والمرئية،بينما يبدو الأمر اقل تقييدا بالنسبة للصحافة المكتوبة،ولكن هذه السلطة إذا لم تكن تملك الصحف أو وسائل الإعلام الأخرى عمليا فهي تملكها لأشخاص أو جهات مقربة منها،وفي حال ظهور وسيلة إعلامية خاصة تحاول توسيع هامش استقلاليتها فهي تلاقي أنواعا مختلفة من التضييق الحكومي، علماً أنه تم تسجيل ظهور واختفاء صحف كثيرة من هذا النوع خلال السنوات الأخيرة في عالمنا العربي.

وفي كثير من البلدان العربية تعمل الدولة على احتكار الإعلام والحد من حرية الصحافة ودورها في غرس قيم الثقافة المدنية وتطورها للمساهمة في تكوين رأي عام مقاوم للفساد.والصحافة تعد من المفردات المهمة في عملية المراقبة ،حيث

يمكن لبعض وسائل الإعلام العربية إن تصبح من الأليات المهمة للمشاركة الشعبية والنزاهة والمساءلة وتمثيل مصالح الناس، كما يمكنها جمع المعلومات ورصد الانتهاكات المتعلقة بالفساد في قضايا بعينها.

ولا يمكن تصور الوصول إلى إعلام حر في عالمنا العربي من دون دعم من قوى المجتمع المدني، لذا ينبغي حفز القوى على خوض معركة الإعلام لما فيه من خير لصالح الجميع.فالمجتمع المدني القائم على أسس ديمقراطية نزيهة وفاعلة لتطوير المجتمع هو الحليف الأول للإعلام الحر، وهو الذي يجب إن يزرع الجرأة عند الصحفيين للمواجهة ،وان يقوم بدور الدفاع عن هؤلاء الذين يتعرضون للقمع، وان يتبنى حملات لتغيير القوانين المقيدة للحريات الصحافية ،وهو اقدر، بحكم مصلحته واتساعه، على توظيف وسائل الإعلام في معركة مواجهة الفساد.

وعندما نتحدث عن الإعلام ودوره في مواجهة الفساد، يستلزم الأمر منا التطرق إلى الإعلام البديل أو المتعارف عليه "بشبكة الانترنت" حيث انه بفضل هذه الوسيلة الإعلامية أصبحت قوى فقيرة مالياً، ولكنها فاعلة اجتماعيا وناشطة في الشأن العام، إن تصل إلى مئات الآلاف ،وقد يزيد، من القراء وطرح مواقفها بسهولة ويسر.

ويمكن إطلاق لقب "إعلام الفقراء" على هذه الوسيلة التي رغم توظيفها من قبل الفئات الضعيفة مالياً إلا إن استعمالها لا يزال محدودا على مستوى الجهات المعنية بمحاربة الفساد، مع التنويه هنا إلى إن الحكومات العربية تنبهت لذلك مبكرا وتعاملت مع هذه الأداة الإعلامية للترويج لسياساتها.

لذلك يتوجب على مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في محاربة الفساد تشجيع الإعلاميين، واتخاذ " الانترنت" وسيلة أساسية في المواجهة، وحث الجمهور على التفاعل معها، فهي (أي الانترنت) شبكة يتاح الوصول إليها دون تراخيص مسبقة، وبتكلفة مالية بسيطة.

وفي هذا الاطار ولمواجهة الفساد لابد من ذكر بعض النقاط والتي أكدت عليها منظمة الشفافية العربية كصيغة مرضية لصحافة عربية تواجه الفساد.هذه النقاط تتمثل في:

1. القيام بعملية مراجعة شاملة للقوانين المختلفة المتعلقة بتقييد الحريات، وإلغاء قوانين المطبوعات المقيدة للحريات، وتبني حملات وطنية لإقرار قانون حرية الوصول إلى المعلومات.
2. حملات توعية للمجتمع المدني بضرورة حرية الصحافة.
3. حث القطاع الخاص على اصدرا الصحف لكونها خط دفاع مهماً ضد الفساد الذي يشوه العملية الاقتصادية ويوجهها نحو الاحتكار، والربح غير المشروع في كثير من الأحيان.
4. فك الارتباط بين الصحافة والحكومات بتضمين القوانين المدنية مواد تمنع الحكومات من التملك في الصحافة.
5. الحث على تأسيس نقابات وتجمعات تدافع عن الصحفيين وتقوم بالتعاون المشترك بين النقابات العربية والأجنبية في هذا الأمر.
6. الترويج للصحافة الاستقصائية بوصفها الأهم في فضح قضايا الفساد في المجتمع.
7. إقرار قوانين تشجع المنافسة وتمنع الاحتكار في السوق الإعلامية.
8. العمل على إقناع المؤسسات الصحافية بتخصيص صفحات لمتابعة قضايا الفساد، وحث مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على دعم صحف متخصصة في محاربة الفساد.
9. تخصيص جوائز سنوية لأحسن موضوعات عن محاربة الفساد، أو لأشخاص يحاربون الفساد، ويتفرغون لمواجهة هذا الوباء الذي يفكك المجتمع ويسبب نتائج مريعة لكافة مجالاته وقطاعاته.

10. تشجيع عقد دورات لتدريب الصحافيين على الصحافة الاستقصائية المتخصصة وسبل كشف قضايا الفساد.

المدونات لمحاربة الفساد

يرجع الكثيرون بداية ظهور المدونات الى السنة الخامسة عشرة للهجرة، أي في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب حيث عرف ما يسمى بـ"الدواوين"، وهي لفظة أطلقت على السجلات التي يتم فيها تدوين الأعمال والأموال والقائمين بها أو عليها، وفق تعبير الماوردى في الأحكام السلطانية.

واستئناساً بهذا المعطى الدلالي والتاريخي لخلفية "المدونات" نود الخروج من زحمة التعريف، وتعدد الأهداف لندخل مباشرة إلى الحديث عن المدونات، مع الاستعراض لأهمية هذه الأداة في محاربة أشكال الفساد المختلفة، وكيفية توظيف مثل هذه الأداة التقنية العصرية في مواجهة هذا الوباء المسمى "الفساد".

والمدونات كمفهوم وأداة توظيف لأن التطرق إليها في صحفنا يكاد يكون معدوماً..المدونات نقصد بها هنا "صفحة الكترونية مكتوبة بترتيب زمني من الأحدث إلى الأقدم، ومعروضة من الأقدم إلى الأحدث.هذه الصفحة أو الابتكار الالكتروني الهام الذي ظهر في العام 1995 انتشر بشكل واسع ليشكل ظاهرة عالمية أبرز تجلياتها الكم الهائل لعدد المدونات الشخصية في العالم التي قدر عددها لغاية هذا العام أكثر من 71 مليون مدونة شخصية بعد أن كان عددها 100 ألف مدونة في العام 2003، وليرتفع عددها إلى 4,1 مليون مدونة، فضلاً عن أن ما نسبته 11٪ من مستخدمي الانترنت في العالم والبالغ تعدادهم أكثر من 950 مليون شخص يقرؤون أو يستخدمون المدونات.

وفي الوقت الذي أصبح انتشار المدونات الشخصية يتزايد بشكل سريع في العالم لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية وكثير من دول جنوب وشرق آسيا نجد أن الوطن العربي لم تلامسه هذه التقنية الحيوية بالشكل المطلوب، وذلك لأسباب أهمها: محدودية الثقافة الالكترونية، تراجع التعليم

النوعي، خاصة الالكتروني والتقني، الأوضاع الاقتصادية والأمنية المضطربة والمعقدة، فضلاً عن الهيمنة والتسلط المفروض من قبل السلطة العربية الحاكمة على الشعوب.

هذه الأسباب على الرغم من أنها لعبت دوراً ملموساً في إعاقة بروز وانتشار المدونات في العالم العربي إلا أنها كانت المحفز الرئيس، إن لم يكن الوحيد لاستخدامها ومن ثم انتشارها، وإن كانت في مساحات محددة من الشرائح المجتمعية كالشباب تحديداً، لا سيما في مصر والمغرب، في حين أن معظم الدول العربية الأخرى تقل فيها هذه التقنية واستخداماتها إلى حد بائس.

ومما لا شك فيه أن ظاهرة المدونات عالمياً شكلت ثقافة مواجهة وتحد فاعلة من قبل بعض الجماعات والأشخاص(الكتاب، الصحافيين، الشعراء، المفكرين، الفنانين، ..الخ) ضد من يرون بأن الحقيقة يجب هم الذين يصنعونها وبالتالي يقدموها إلى الشعوب.

هذه الثقافة أصبحت الآن تشكل العمود الفقري لكثير من الجماعات الشبابية والسياسية ، خاصة في أمريكا وأوروبا ، دون غض البصر عن الحالة المصرية التي مثلت حركة كفاية وبعض الشباب المصري أداة هامة وجيدة لتفعيل المدونات، وبالتالي تأسيس حالة رأي مقبولة وتكوين مواقف عامة ضد هيمنة وتقييدات السلطة الحاكمة في مصر، والتي كان من نتائجها اعتقال السلطات المصرية للعديد من الشباب القائمين على مثل هذه المدونات.

وفي الوقت الذي كدس فيه كثير من الكتاب والصحافيين وغيرهم عدد لا يحصى من المقالات والتحقيقات التي لم تتجرأ معظم الوسائل الإعلامية العربية على نشرها خوفاً من الملاحقة القانونية أو التعسف الذي قد يصل إلى حد الاغتيال غدت المدونات الشخصية المتنفس الإعلامي والفكري الذي يستنشق منه، وبه الكاتب العربي وكذلك المواطن قصص وصور ومواضيع صحافية وفكرية وغيرها

لم يألفها الإنسان العربي طويلاً بفعل هيمنة الحاكم وبطش السلطة.هذه الحرية مما لاشك فيها ستؤدي حتماً إلى تعزيز قدرة المدونات والقائمين عليها في ملاحقة قضايا الفساد والكشف عن المفسدين دون القدرة على معرفة لهؤلاء الصحفيين الذين يتصيدون هذه المسالة من الفساد أو هذا الفاسد أو ذاك.

ونظراً إلى التطور الهائل والمتميز في عالم التكنولوجيا وتقنياتها النوعية فإن آفاق المدونات وإمكانية ظهورها وانتشارها في الوطن العربي ستتسع وتمتد إلى فئات متعددة من شرائح المجتمع، عدا عن فئة الشباب التي تمثل الرافعة الأساسية والواسعة لاستخدام المدونات.هذا الانتشار سيتيح بلا شك لشريحة الشباب التي ظلمت كثيراً في بعض حقوقها إن تنادي بصوت قوي بعيداً عن غطرسة المقيدين لواقعها، والعابثين والفاسدين بطموحاتها.

كما أن الأمل معقود في أن تنتشر هذه الظاهرة الكونية إلى دول ومناطق عربية كثيرة لا سيما في لبنان وسوريا ودول الخليج وكذلك فلسطين التي أخذت بعض المؤسسات، لا سيما شبكة أمين الإعلامية في نشر وتوسيع هذه التقنية الحيوية، وذلك من خلال إقامة الدورات التدريبية والتعليمية لكثير من الصحافيين وطلبة الجامعات وغيرهم، أملاً في خلق ثقافة ملموسة وواسعة للمدونات ليتمكن الكتاب من التعبير عن آرائهم بحرية بعيداً عن اشتراطات هذه الصحيفة أو توجسات الرقيب الذاتي، إلى جانب القوانين الرسمية التي في بعضها صارمة إلى حد إلغاء فضاءات حرية الرأي والتعبير.

وحددت شبكة الصحفيين الدوليين على موقعهم على شبكة الانترنت جملة من النصائح دعت خلالها الصحفيين الاستقصائيين الى اتباعها في كشف معالم الفساد اينما وجد.

وذكرت ان تحديد الشكل الهندسي لمنظومة الرشوة، ومعرفة كيف يتم إستخدام النفوذ، وتوثيق وتعقّب المستندات، ثم التعاطي مع التهديدات والانتقام و العقبات الداخلية؛ هذه بعض النصائح التي يقدّمها ((دون راي))* لفهم سلطة الفساد. يقول: "إن مهمة الصحفي هي أن يجد النتائج المرئية لقوة غالباً ما تكون مخفيّة".

يقـوم دون راي، الـصحفي الإستقـصائي والمـدرّب الـدولي والمستـشار في الإعـلام، بتقديم 10 نصائح في الإستقصاء الصحفي المتخصص في مجال الفساد اوالتي تشكّل إطاراً عاماً للتدريبات التي يقدمها في مختلف أنحاء العالم.

1 - **المقاربة من الاسفل الى الأعلى** : وهي أساسية للتعرف على نتائج الفساد والطريق الاسرع لمعرفة المستويات العليا من الفساد – الإثباتات دائماً مرئية عند مستوى الشارع.

2 - **تحديد الشكل الهندسي لمنظومة الرشوة والنفوذ** : يتورط بالرشوة دائما أكثر من شخص واحد أومركز أو مسار أو علاقة بين طرفين. ولفهم مجريات الرشوة، والنفوذ والابتزاز، يتطلب ذلك تصويرها في أشكال هندسية كمثلثات، أو أشكال شبه منحرفة الاضلع(trapezoids) ،او أشكال خماسية الاضلع الخ، وذلك لتتعرف على العلاقات بين مختلف الأطراف.

3 - **تنمية وحماية المصادر الرئيسية** : وهي موجودة في مكان ما، وتتمنى ان تجد من تثق به لتقدّم اليه معلوماتها. على الصحفي أن يتعلم أن عملية إقناع المصادر تتطلب بناء أكبر قدر ممكن من الثقة، وإيجاد بيئة خصبة للتحقق

---

* هذه النصائح أخذت كخطوط عريضة من درس تدريبي أعدّه دون راي، الذي يستمر في العمل كمستشار في اعلام التحقيقات الإستقصائية في أفريقيا، البلقان، أوروبا الشرقية، رابطة الدول المستقلة وأمريكا الشمالية والجنوبية.

مـن دقّـة المعلومـات، بالإضـافة الى فهـم "المكافـأة الحقيقيـة" الـتي يتوقعهـا المصدر (أي رؤية المعلومات التي قدمها منشورة).

4 - تحديد كيف يتمّ إستخدام النفوذ :كلما كانت القوانين وتطبيقها أكثر تطورا، كلما كانت وسائل الرشوة مواكبة لهذا التطور. نادراً ما تقتصر الرشـوة علـى المـال النقـدي، فعلـى الـصحفيين أن يلاحقـوا مـسارات أخـرى كالأملاك، الترقيات، الحماية، الإمتيازات، الرشوة والتوظيف (حتى لأفراد من العائلة الممتدة).

5 - توثيق وتعقّب المستندات :السجلات العامة تعتبر أساسية، ولكنها وحدها لا تكفي لاعطاء صورة كاملة عن الموضوع. هي بداية مهمة. فهي تعطي إشارات خفيّة ولكن منبّهة في الوقت عينه، لوثائق أخرى أو أشخاص آخرين بإمكانهم أن يسدّوا الفراغات أي يحلّوا اللغز.

6 - العوائق الداخلية :سيواجه الصحفيون في كل بلد قدر معين من العراقيل مـن داخـل مؤسـساتهم الإعلاميـة. فللأسـف، إن مـالكي ومـديري الـصحف ومحطات وشبكات الراديو والتلفزيون، هم إما على حافة الجريمة المنظمة أو الفساد وإما هم لاعبين أساسيين فيها. وهذه الحالات تتطلب وعياً كبيراً وتخطيطاً متأنياً.

7 - الاثبـات والتـسجيل: ان العمـل في مجـال التحقيقـات الإستقـصائية حـول الفسـاد يتطلب اكثر من العمل في غيره من المجـالات، التدقيق والتحقق عن طريق عدة مصادروبشكل متواصل. إن التقـارير المنشورة هـي أهـداف سهلة للمسؤولين وفريق عملهم الذين إعتادوا التلاعب والعمل على تشويه سمعة الصحفيين. هذا ليس المكان الملائم للامنيات لعليك بتسجيل كل ما يشكل إثباتاً.

8 - التحـالف مع حلفاء موثوق بهـم: هنـاك طـرق عديـدة لإقحام نفسك فـي تحقيقـات جاريـة، والتحـالف مـع مجموعـات أو اشـخاص سـبق لهـم ان جمعـوا المعلومـات القيّمة .إن الإنترنت يقـدّم للصحفيين شـبكة كـبيرة مـن الخـبراء

والحلفاء المحتملين. كذلك هناك منظمات محلّية تقوم بالتحقيق في فساد الشخصيات أو المؤسسات التي ستلتقيها.

9 - التعامل مع التهديدات والإنتقام :هذا النوع من العمل لا يناسب الجميع. على الصحفيين أن يتنبّهوا الى اي مدى من الممكن أن يكون معرضين للخطر، هم بذاتهم وأفراد عائلاتهم. من الأساسي أن يعرف الصحفي كيفية الردّ بشكل سريع ومباشرعلى التهديدات دون أن يهرب أو يختبيء.

10 - أن تجعل قصة الموضوع الصحفي ذات صلة مباشرة بالقراء والمشاهدين : يميل الصحفيون الى الكتابة عن النخبة وللنخبة. بالتأكيد يجب أن تركز مواضيع فضائح الرشوة على اللاعبين في المراكزالعليا، ولكن على الصحفيين أيضاً أن يتحدثوا أيضاً عن الضحايا والشركاء في الفساد على كافة المستويات. في النهاية، المواضيع يجب ان تكون عن الناس؛ وعلى الصحفيين أن يرسموا صورة واضحة للنتائج الناجمة عن هذه القوة الخفيّة (أي الفساد).

ينصح الصحفي الاستقصائي مارك هانتر**، في محاضراته حول التقنيات المتقدمة في الكتابة الصحافية ينصح بعدم كتابة نهاية للقصص الاستقصائية لعلمه بعدم معرفة ماذا يحصل في المستقبل.

ويضيف ان القصة يجب أن تبقى متحركة طيلة الوقت لكن يمكنكم ابطاءها أو تسريعها، بحسب التفاصيل"، و يعمل هانتر الذي يدرّس مادة التحقيق الاستقصائي في جامعتي "انسياد" و"باريس الثانية"، منذ العام 1976 كصحافي محقّق "يعمل لمعرفة الحقيقة وليس لاستهلاك أو تسويق أو تلقي الحقائق". لكنه كلّما كان يغوص في عالم التحقيق

** نُشرت هذه النصائح أول مرة على موقع الإعلام لمساعدة الإعلام (Media Helping Media) ونُشرت على شبكة الصحفيين الدوليين بعد الحصول على الإذن بذلك .وموقع الإعلام لمساعدة الإعلام هو موقع تدريبي يوفر المعلومات لوسائل الاعلام الحرة.

الاستقصائي ويتعرّف على محققين في أميركا (بلده الأم) أو في أوروبا وأخيراً في العالم العربي، "لم يكن سؤالي لماذا نفعل تحقيقاً لأن الجواب حتماً سيكون للتغيير والتطوير وكشف الحقيقة.

بل السؤال الأهم كيف نفعل التحقيق؟"، كما يقول. ويفيد أن "مشكلات الصحافيين في العالم تتشابه وتتقاطع في معظمها، هذا إن لم تكن نفسها"، وبعد العمل مع صحافيين طلاب ومتدربين ومتمرسين لسنوات، بدأ هانتر يتأكد أن ليس الحصول على المعلومات هو العائق لكتابة تحقيق استقصائي، بل غرق الصحافي بالمعلومات والقصص هو ما يعيقه عن كتابة تحقيقه بشكل جذاب وسهل، إذن التقط هانتر الذي ألف كتب استقصائية عدّة، طرف الخيط.

وبدأ منذ كان يُحضّر لأطروحة الدكتورا في العام 1995 التي قارنت بين الأساليب الاستقصائية الأميركية والفرنسية، بالبحث عن السبل الأنجح لتنظيم كتابة التحقيق ووضع تصميم تسلسلي لذلك. وصار صاحب كتاب "اليمين السياسي في فرنسا"، يُسجّل ملاحظاته من خلال العمل مع زملائه وطلابه والصحافيين المتدربين على يديه كونه من أهم المحققين الذي عُرف اسمهم مع بداية انتشار التحقيق الاستقصائي في أميركا وفرنسا.. فتعاون هانتر مع صحافيين متخصصين في الصحافة الاستقصائية هم عدا رنا صباغ وثوردسن، يسري فوده، نيلز هانسون، ولوك سنغرز، فلمنغ سفيث، يحيى شقير، ومحمد قطيشات، وأصدروا أول دليل مجاني للصحافة الاستقصائية في العالم العربي بعنوان "على درب الحقيقة"، وبدعم من منظمة "يونيسكو" في باريس.

ويؤكد هانتر انه على رغم محدودية المعلومات المتاحة للصحافي في العالم العربي، وعدم وجود نصوص قانونية (باستثناء الأردن) تسمح بحق الحصول على المعلومات من مصادر عامة وخاصة، فهناك معلومات علنية أكثر مما يستخدم الصحافيون بكثير.

"فوضع اليد على معلومات علنية وكتابة قصص مستقاة منها كثيراً ما تكون مكسباً سهلاً، لأن منافسيك من الاعلاميين لا يقومون بذلك العمل، بل غالباً ما يكونون في مرحلة يرجون شخصاً أو مصدراً ما ليقول لهم سراً". ويبين هانتر أن أية حقيقة مسجّلة في مكان ما، ومتاحة للجمهور، هي متاحة للصحافي ليأخذها، وقد يكون لها تبعات خطيرة لم يتوقعها أحد من قبل.

وهنا ينصح بالبحث عن أنماط متعددة من المصادر والأساليب. ماذا عن اختيار قصة ليتم استقصاؤها؟ يجيب هانتر أنه كثيراً ما يجد الصحافيون المبتدئون صعوبة في العثور على قصة، لكن "المادة موجودة في كل مكان والمشكلة في رؤيتها". ولاستشعار قصة تستدعي الاستقصاء، "يمكن مراقبة وسائل الاعلام، ومراقبة البيئة المحيطة بنا وما يتغيّر فيها، وبالاستماع الى شكاوى الناس". القصّ القصّ ثم القصّ أما المشكلة الأكبر بحسب هانتر والتي تواجه غالبية الصحافيين هي كيفية كتابة الكم الهائل من المعلومات وقصص الناس وهمومهم في موضوع واحد. فبالنسبة إليه طريقة الكتابة أهم من المعلومات.

"ما فائدة المعلومات إن لم أعرف كيف أستخدمها وأرتّبها بتسلسل زمني وأقدّمها للقارئ بطريقة سهلة وجذابة؟"، يتساءل، وهنا ينصح هانتر بالبدء "من حيث نحن الآن أي اللحظة الحاضرة، ونعود الى الوراء لنظهر كيف وصلنا الى هنا (ماضي القصة)، ونعيد القصة مرة أخرى الى المستقبل (لنسمح للقارئ أن يتشرب القصة)، ثم نقول الى أين ستذهب لاحقاً (احتمالات في المستقبل)". ويشرح أن هذه البنية (حاضر، ماض، مستقبل)، تجيب عن 3 أسئلة مفتاحية ينتظر القارئ أو المشاهد أن يجيب الإعلامي عليها، وهي لم يجب أن أهتمّ بهذه القصة؟، كيف وقع هذا الحدث؟ هل سينتهي أبداً؟ وكيف؟.

ويرى هانتر أن الصحافي يجب أن يضع نصب عينيه أن يكون تحقيقه مثيراً ولافتاً من الناحية الأدبية (ليستمتع القارئ) ومن الناحية المعلوماتية، ومن الناحية الانسانية بالدرجة الأولى. لذا يتحدث عن التركيز على "إيقاع" القصة.

ثانياً: التغطية الاستقصائية لأحداث الجرائم

إن تغطية أخبار الجرائم هي من أكثر الأدوار الصحفية تحدياً، فهي تحتاج إلى النزاهة والحساسية والدقة والوعي لكل ما يجري من حولك.

ويرغب الناس بقراءة أخبار الجرائم، فهي التي تساهم في زيادة مبيعات الصحف والإعلانات التلفزيونية والكتب. إنها تتحدث عن الطمع والعنف والجنس والانتقام، كل العواطف البشرية القوية بالفعل.

تعكس الجريمة أحياناً قضايا هامة في المجتمع كالفساد والمخدرات والتشرد ونقص التعليم وما إلى ذلك. وأحياناً تكون مجرد قصة جيدة ليس لها أي تأثير على نطاق أوسع. وفي كلتا الحالتين فالصحفي الاستقصائي يحتاج أن تقوم بتغطيتها جيداً الجمهور متعطش لسماع تفاصيلها.

وتتطلب التغطية الصحفية لاحداث الجرائم جملة من الأجراءات الواجب اتباعها من قبل الصحفي الاستقصائي منها : -

1 - الحصول على المهارات الصحفية الأساسية.

أن يكون لديك حقائق تدعم كل جملة قمت بكتابتها. وعلى مدوناتك أن تكون واضحة لا لبس فيها. ويجب أن تشد اهتمام الجمهور.

2 - يُبنى النجاح على النزاهة

إن سلوكك الشخصي والمهني يجب أن يكون فوق الشبهات. فيجب أن تكون صادقاً وضليعاً وجديراً بالثقة وغير متحيز. ويجب أن تكون رحيماً ومراعياً لمشاعر الآخرين. لا تسيء استخدام السلطة والمسؤولية المعطاة لك بسبب مركزك.

اقبل الانتقاد عندما يكون ذلك مبرّراً. صحّح أخطاءك. كن دقيقاً في مواعيدك. سلّم عملك في الوقت المحدد وكن زميلاً جيداً.

3 - القيام بجميع الواجبات

إن هذا هو متطلب لجميع الصحفيين ولكن ربما يكون بشكل خاص فيما يتعلق بالجرائم .إن الصحفي الأمريكي جوزيف بوليتزر (والذي سُميت جائزة بوليتزر من بعده) كان حريصاً جداً في تغطية أخبار الجرائم. وكان يطلب من المحررين دائماً تقديم "التفاصيل والتفاصيل والتفاصيل". فالقُراء يودون معرفة كل شيء عن الجريمة. ما نوع القناع الذي كان المهاجم يرتديه؟ ما لون السيارة التي أُستخدمت للفرار؟ كيف كان الطقس؟ فكلما زادت الحقائق كان التقرير أفضل. لذا اعمل بجد واستمر في البحث والتنقيب وإضافة الحقائق.

4 - اعرف المحيطين والمهمين لعملك

إن مراسل تغطية الجرائم الجيد لا يجلس منتظراً حدوث المداهمة القادمة لأحد البنوك. لكي تتمكن من العمل بفعالية فجب أن يكون لديك علاقات ممتازة مع جميع الوكالات ذات الصلة والشرطة والهيئات الحكومية والمحاكم وموظفي الصحف. وتأكد من أن لديهم أرقام الاتصال الخاصة بك. أنت تحتاج إلى بناء علاقات عمل وثيقة ، حيث عندما يحدث أمر كبير فتجدهم يتصلون بك ليخبروك بدلاً من أن تلاحقهم أنت من أجل الحصول على المعلومات.

5 - التعامل مع المجرمين

كونك صحفياً متخصصاً بالجرائم ينطوي على التعرف على المجرمين. وإن لهذا مخاطر واضحة سواء لعملك أو لسلامتك. إنه من المهم أن تكون مستقيماً تماماً في تعاملك مع هؤلاء الموجودين على الجانب المخالف للقانون. كن منفتحاً دائماً لحقيقة أنك مراسل صحفي. احمل بطاقتك التعريفية دائماً. قم بأخذ الملاحظات. أخبر محرر الأخبار المسؤول لأين ستذهب ومع من ستلتقي. لا تقم بمخاطرات غير محسوب عقباها. وإنه وبشكل عام لا بأس بأن تكون لطيفاً مع المجرمين ، ولكن

ليس أن تكون صديقهم. لا تقم بأي التزامات من نحو اتصالاتك الجنائية. ففي هذا دعوة لرشوتك وإفسادك.

6 - التعامل مع المصادر

ضمن السجلات: إنها ممارسة جيدة أن تقوم بالتعريف بهم في سجلاتك ومصادر معلوماتك .قم بتقديم أوراق اعتمادهم كي يتمكن جمهورك الخاص أن يقرر مدى الوزن الذي تستحقه هذه المعلومات.

خارج السجلات: إن أفضل المعلومات غالباً ما تأتي من مصادر ترغب بعدم الكشف عنها .عليك أن تكون واضحاً مع هذه المصادر بشأن كيفية استخدام المعلومات وحذراً في حماية سرية هوياتهم. وهذا يعني، في نهاية المطاف، أن تكون مستعداً لأن تسجن ولا أن تكشف عن هوية المصدر.

7 - تذكّر أن جميع البيانات التي يتم حفظها إلكترونياً ليست آمنة

إن المعلومات التي تبقى على جهاز الكمبيوتر الخاص بك أو هاتفك الجوال أو أي جهاز إلكتروني آخر تكون قابلة للاكتشاف من قبل السلطات أو اللصوص أو المتسللين. لا تحتفظ أبداً بالمعلومات السرية في شكل إلكتروني.

8 - حافظ على نظافة يديك

إن هذا أمر مفروغ منه، ولكن للتذكير نقول: لا تقبل أي هدايا أو مجاملات. لا تشارك في أي وقت كان بأي نشاط إجرامي أو تتغاضى عنه. لا تشجع النشاط الإجرامي بالشكل الذي يشجع الآخرين على المشاركة في الجريمة. لا تحتفل بالجريمة. لا تعظم المجرمين أو تحوّلهم إلى مشاهير.

9- لا تهوّل

هناك علاقة مثبتة بين الطريقة التي تقوم فيها وسائل الإعلام الإخبارية بتغطية أخبار الجرائم، والخوف العام من الجريمة. فالجريمة هي سيئة بما فيه الكفاية .والصحفيون الذين يجعلونها تبدو أسوأ مما هي في الواقع لا يخدمون المجتمع حقيقة. لا تبالغ بأسوأ جوانب الجريمة. قم بتغطية ما حدث بعقلانية وواقعية.

10- التعامل مع ضحايا الجريمة

من الواضح أن الضحايا هم الأشخاص الرئيسيون في أي تقرير. فأنت في حاجة للوصول لهم، تعامل معهم باحترام وحساسية، اجمع روايتهم للأحداث، وقم بتغطيتها بحرص. وتذكّر أن مثل هؤلاء الأشخاص يتعرّضون لضغط كبير. لا تضف عليهم ضغوطاً بتعاملك معهم بلا مبالاة. ولكن تذكّر كذلك أن الجرائم المرتكبة ضد الشخص تجعلهم ساخطين، وأن الضحايا لهم الحق بغضبهم وضيقهم.

11 - التعامل مع المشتبه بهم

تذكّر الافتراض القائل أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته. وليست هذه هي وظيفة وسائل الإعلام الإخبارية بالحكم أو الدفاع، أو بإقرار الأحكام وتنفيذها. دع هذا للمحاكم.

12 - التعامل مع التعتيم الإخباري

أحياناً تطلب الشرطة من الصحفيين إبقاء القصة خارج الأخبار. وغالباً لأنها قد تتعارض مع عملية المراقبة المستمرة، أو تعرّض حياة شخص ما للخطر. وأحياناً تكون الدوافع من وراء الطلب أقل اعتباراً. وإنه ليس للمراسل وحده قرار التعاون في مثل هذه الحالات. ارجع دائماً لرئيس التحرير في منظمتك.

13 - الذوق واللياقة

إن بعض الجرائم مروعة جداً بحيث يكون من الصعب تغطيتها دون خرق حدود الذوق السليم. تعامل مع مثل هذه المواد بحرص وحساسية للثقافة المحلية ومشاعر المجتمع .تذكر الضحايا وأسرهم.

14 - اتجاه سائد أو لمرة واحدة؟

هذا هو السؤال المهم الذي يجب أخذه بعين الاعتبار. هل الجريمة الفردية التي تقوم بتغطيتها هي جزء من أمر أكبر يحدث في المجتمع؟ هل تثير تساؤلات عامة حول السلامة العامة؟ هل تزداد عمليات الاحتجاز لأن تعاطي المخدرات في ازدياد؟ إذا كان هناك زيادة في الجرائم القتل بالسكين بين الشباب، فما هو السبب وراء ذلك؟ إذا كان هناك نوع محدد من السيارات يتم سرقتها بصورة متكررة، فهل هناك

عمل تهريبي منظم خلفه؟ اعمل سواء كان هناك سياق متكرر للجريمة ، وإن كان هناك قم بإدراجه في تقريرك. ولكن إذا كان مجرد جريمة لمرة واحدة، قم بتغطيتها كما هي.

الفصل الخامس

الصحافة الاستقصائية في الإعلام الأمريكي

لم يهدأ الرئيس الأميركي جورج بوش عندما تصفّح كتاب حالة نكران الذي كتبه صحافي استقصائي متمرّس هو بوب وودورد ، دهش الرئيس كيف كشف الصحافي بالوقائع والأرقام وفي مقابلات مع أقرب المقربين منه كيفية تخبطه وإدارته في حرب العراق.

تمعّن الرئيس في التحقيقات الاستقصائية التي أجراها وودورد مع موظفين كبار في الإدارة يراهم يومياً فضحوا فيها تجاوزه الدائم لآرائهم وتشبّثه بوزير الدفاع دونالد رامسفليد. حتّى وزيرة الخارجية كوندي التي يعتبرها كثر من الأميركيين مسيّرة من قبل بوش ورامسفيلد نالت حصّتها: كشف وودورد أن رامسفيلد لا يجيب على اتصالات (كوندي) حين تطلبه، وانها اشتكت الى بوش من ذلك وأن الأخير طلب من رامسفيلد الردّ على اتصالاتها لكنّ الأخير لم يلتزم بوعده.

دارت أحاديث عن أن وودورد الذي كشف خيوط ما سمي بفضيحة ووترغيت عام 1974 في صحيفة الواشنطن بوست مع زميله كارل برنستاين سينجح للمرة الثانية على التوالي في إسقاط رئيس الولايات المتحدة الأميركية.

الجمهوريون والمحافظون الجدد إرتعدوا خوفاً بعد أن قرأوا يافطة تقول: نرجوك أن تعودي يا مونيكا! إذ تزامن صدور كتاب وودورد مع فضيحة فجرتها شبكة آي بي سي كشفت فيها أن السيناتور الجمهوري مارك فولي كان يبعث لأعوام برسائل جنسية لمتدربين تحت السن، ما أدى الى استقالته على أبواب انتخابات الكونغرس! فضيحتان كبيرتان لحزب ورئيس يتباهيان بالتدين وبالأخلاق ويسعيان الى نشر الديموقراطية!.

لكنّ الرئيس أدرك أنه على الرغم من الصلاحيات التي يمنحها إياه النظام الرئاسي فإنه لا يستطيع رفع دعوى ضدّ وودورد، لأن القوانين الأميركية تحمي الصحافي إن مارس عمله باحتراف. قد يكون في لحظة من الزمن عند قراءته للكتاب الصادر في أيلول الفائت لعن ساعة الديموقراطية التي يسعى لنشرها في العالم، بدءاً من الشرق الأوسط، وتمنى لو استطاع طلب النجدة من الرئيسين بشار الأسد وأحمدي نجاد لمنع هؤلاء الصحافيين المزعجين أمثال وودورد. لكنّ الرئيس

يدرك أنه لا يستطيع التلاعب مع وودورد وسجنه اعتباطيا لأن القضاء سيطاله، ولا يمكنه كذلك أن يتدخّل لطرده من عمله لأنه من الأسهل طرده هو من منصبه، فاكتفى بإصدار بيان يفنّد فيه الوقائع التي أوردها نجم الصحافة الاستقصائية منذ سبعينات القرن الماضي إنه السرّ الذي يقف وراء تفوّق أميركا وجبروتها وقدرتها على أن تكون مثالاً يحتذى، إنه سرّ تكتشفه في طريقة العمل الصحافي والإعلامي. لكنّ الأمر ليس بهذا الكمال.

التحدّي القائم بين الصحف الأميركية يشبه كثيراً التحدّي بين فرق كرة القدم، وكذلك التحدي القائم بينها وبين محطات التلفزة والإنترنت، الصحافة الاستقصائية، التي تلتقط كالمغناطيس الجرائم وقضايا الفساد في مختلف الميادين، هي الخبز اليومي للأميركيين في المطبوعات وعلى الشاشات.

لم تكن نشأة هذا النوع من الصحافة سهلة بل جاءت ثمرة نضال .منذ 50 عاماً كان الفساد يعمّ أميركا والرشى قائمة، حتى رجال الشرطة كانوا يقبضون الرشوة، يروي دايفيد كابلان من صحيفة يو آس نيوز التي تطبع يومياً مليوني عدد في ما يصل عدد قرائها الى 10 ملايين.

يضيف كابلان أنه عام 1976 كتب دون بولز في صحيفة في ولاية أريزونا تحقيقاً عن المافيا فقتل إثره في انفجار في سيارته في سياق الجرائم المنظمة التي كانت تقوم بها المافيا على أثر تلك الحادثة تحركت جمعية المحررين الاستقصائيين وجنّدت عدداً كبيراً من الصحافيين لمتابعة التحقيق الذي بدأه دون بولز.

قرر 50 صحافياً في الولايات المتحدة الأميركية الرد على هذه الجريمة عبر الذهاب الى أريزونا وكتابة تحقيقات استقصائية تكشف جرائم المافيا وأسماء رجالاتها، ونشرت الأعمال في صحف أميركا بعد 6 أشهر من العمل المتواصل ما ارغم المحاكم على التحرك وإلقاء القبض على المجرمين وسوقهم الى المحاكمة. منذ ذاك لم يقتل أي صحافي في الولايات المتحدة الأميركية.

وقبل ذلك أطلق الرئيس الأميركي السادس والعشرون تيودور روزفلت على الصحافيين الاستقصائيين، بعد كشفهم مساوئ إدارته وفسادها، لقب ملوّثو السمعة القذرون، ومذ ذاك صار هذا اللقب مرادفاً للصحافي المتميز والجريء الصحافة الاستقصائية هناك هي رديف للشفافية في الإدارة والحكم وفي المحاسبة وإحقاق الحق.

هذه الصحافة كانت وراء استقالة الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون عام 1974 إثر فضيحة ووترغيت التي كشف خيوطها كارل برنستاين وبوب وودورد من الواشنطن بوست تتمتّع الصحافة هناك بحماية القانون وبقدرة على الوصول الى المعلومات الحكومية وسواها في شكل تلقائي ومباشر ومن دون حواجز. يستطيع الصحافي أن يطلب من صاحب شركة أن يكشف له عن رواتب موظفيه متسلحاً بضرورة الشفافية التي يحميها القانون تسهيلا للمحاسبة ومحاربة الفساد. ولشدّة التسهيلات التي يتمتع بها الصحافيون الأميركيون صاروا مغيّبين عن مشاكل الصحافة في العالم. ولمّا سأل أحد الصحافيين المشاركين في البرنامج كابلان عما يفعله إن رفض رئيس تحريره نشر تحقيق يتعارض مع مصالح الجريدة ومصادر تمويلها بدا الأخير مصعوقاً وسكت لأكثر من نصف دقيقة قبل أن ينطق قائلاً: لم يحصل هذا معي البتّة، هذا النوع من المشاكل لا نعانيه هنا ...!من البرامج الاستقصائية الشهيرة هناك 60 دقيقة، وبرنامج نانسي غرايس التي تحقق يومياً في جرائم وقضايا فساد.

الإنحياز في المحطات التلفزيونية في تغطية الشؤون الخارجية برز بقوة في تغطية سي أن أن العالمية التي لا يشاهدها المواطن الأميركي إذ تحل مكانها سي أن أن دومستيك للحرب التي شنّتها إسرائيل أخيراً على لبنان.

جواب بام بنسون المسؤولة عن قسم الشؤون الدفاعية والوطنية في المحطة على هذا الاتهام كان بأن المحطة أرسلت عدة مندوبين الى لبنان وإسرائيل لكن لم يكن من الممكن التركيز على جثث النساء والأطفال لأن الناس هنا لا تتقبل هذه المشاهد، أعينهم تصدم لرؤيتها، ساندها في هذه النظرية جيف ستين، وهو محرر

شؤون دفاعية، قائلاً إنه حتى في حوادث السير الضخمة في أميركا لا يمكن إظهار الجثث لأنها تؤذي مشاعر الناس.

هذه المواضيع وسواها مثل الأمن الوطني لا تتناولها المحطات التلفزيونية المحافظة وفي طليعتها فوكس نيوز التي تشكّل بوقاً للإدارة الأميركية الحالية وللمحافظين الجدد. هؤلاء ينتابهم القلق من توجّه الجيل الشاب (بين ال18 وال30 عاما) الى الابتعاد من قراءة الصحف ومشاهدة الأخبار الرصينة التي يفضلون استقاءها من الإنترنت أو من البرامج الإخبارية الكوميدية، وأشهرها اليوم على الإطلاق ذي دايلي شو الذي يقدّمه جون ستيوارت على محطة السي ان ان ويثير امتعاض المحافظين لأنه ينتقدهم في شكل سافر. التأثير الشديد لهذا البرنامج دفع الرئيس الباكستاني برويز مشرّف أثناء زيارته الأخيرة الى الولايات المتحدة الأميركية الى الطلب من ستيوارت استضافته في برنامجه لكي يتمكن من مخاطبة الشباب الأميركي.

هذا الشباب غير ملم البتة بما يحصل في العالم وكأنه يعيش في جزيرة نائية، الأمر الغريب أن هذا ينسحب أيضاً على طلاب الصحافة، ففي لقاء مع 15 طالب صحافة وإعلام في كلية الصحافة في جامعة داكوتا الجنوبية اعترف الطلاب، وهم يستعدون للتخرّج بعد اشهر قليلة، بأن أيا منهم لم يفكّر في قراءة صحيفة أجنبية، ويبرّر أحدهم الأمر بقوله: إن أميركا كبيرة ومن الصعب تغطية أخبارها كافّة فلماذا نعطي حيّزاً لبلدانكم وهي بعيدة جداً؟! ثمة قضايا داخلية مهمّة تتعلق بحقوق الأقليات وحقوق الإنسان لا تتطرّق إليها الصحافة الأميركية، منها على سبيل المثال المحميات المزروعة في عدد كبير من الولايات التي يسكنها الهنود، وهم سكان أميركا الأصليون يعيش هؤلاء في أسوأ الأراضي الموجودة هنا، يخبر ريك هوف مدير الحملة الانتخابية لجاك بيليون في سو فولز في داكوتا الجنوبية، مضيفاً أنه توجد في داكوتا 9 محميات تضم أكبرها 17 ألف شخص يعيش هؤلاء أسوأ أنواع الفقر مهمّشين من قبل الحكومة الفيديرالية لا وسائل إعلام تموّلها الحكومة إلا تلفزيون الدولة والمحطات التي تتوجه

الى البلدان في الخارج مثل الحرّة وراديو سوا. يشكل تمويل الصحف لكي تبقى مستقلة تماماً عن التمويل الحكومي أحد البرامج الرئيسية للبنك الدّولي، كما أخبرنا ماركوس مينديبورو ولحمايتها من تدخلات السلطة، لكنّ الأمر ليس سهلاً البتّة الأمن القومي حجّة تبرر الانحرافات.

ضيّقت الإدارة الأميركية الحالية على الصحافيين في شكل غير مسبوق، وتعرّض صحافيون للملاحقة القضائية ومنهم مارك فينارو وادا الذي كتب تحقيقاً استقصائياً في صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل. أعدّه على مدى ثلاثة أعوام كشف فيه عن تناول كثير من الرياضيين للمنشّطات فتعرّض للمحاكمة بغية معرفة المصادر التي استقى منها معلوماته، وبعد ثلاثة أشهر لم يتوصل القاضي الى نتيجة اللافت أن كثراً من الصحافيين الذين التقيناهم ممتعضون من الإدارة الأميركية الحالية، ويقولون إنها كانت من أكثر الإدارات التي ضيّقت عليهم، بينما كانت المؤسسات الحكومية كلها مفتوحة أمامهم باستثناء السي آي آي التي تحصر إعطاء المعلومات للصحافيين بموقعها الإلكتروني. يقول شارل لويس، وقد عمل منتجاً في برنامج 60 دقيقة من المضحك أن إدارة الرئيس جورج بوش وتحت ستار الديموقراطية والأمن القومي تضطهد صحافيي أميركا وتدرّب صحافيي العالم!. ويضيف : إن القاعدة الأساسية لنجاح الصحافي هي عدم ارتباطه بعلاقة مع السياسيين، سيمور هيرش، وهو من أهمّ الصحافيين الاستقصائيين في العالم، لم يُدعَ مرّة واحدة للعشاء الى طاولة رئيس الولايات المتحدة الأميركية في زيارة الى أيقونة الصحافة الاستقصائية، الواشنطن بوست: كان الاكتشاف بوجود فرع خاص للصحافة الاستقصائية يعمل فيه 15 محرراً ويمسكه 3 مديرين.

تخصص الصحافي رويرت أوهارو منذ 1990 في تغطية قضايا المدارس والشرطة ثم انتقل الى مواضيع تتعلق بكيفية صرف الأموال الحكومية لحماية الناس بعد 11 ايلول. ويقول زميله سكوت هيغام إنه طالما حلم بأن يكون شرطياً مثل والده من دون أن يعرض حياته للخطر، فوجد ضالته في الصحافة الاستقصائية.

هيغام هو من كشف عام 2004 فضيحة سجن أبو غريب وممارسات الجنود الأميركيين ضد السجناء العراقيين. قضية التعذيب صارت على كل شفة ولسان (نشرناها بالرغم من أنها تعرض حياة جنود آخرين للخطر، لكن هذا واجبنا).

بعد نشر الفظائع التي يرتكبها الجنود الأميركيون في العراق طُرح السؤال بشدّة هل يجب أن يكون الصحافي صحافياً في الدرجة الأولى أم وطنياً؟ ويأتي الجواب إنه كلما كان الصحافي صحافياً يكون وطنياً بامتياز يعاني الصحافيون الأجانب في اميركا من صعوبة الوصول الى مراكز القرار، إلا إذا كان هذا المركز يحتاجهم. يقول مراسل النهار في واشنطن هشام ملحم :

قبل أحداث 11 ايلول لم نكن نحلم بمقابلة مسؤول أميركي رفيع، وبعد 11 ايلول صار المسؤولون يقابلون صحافيين من الشرق الأوسط. إنهم يستعملوننا ونحن سعداء بذلك لأننا نقوم بعملنا باحتراف.

يستطرد فيليب جيلي، مدير مكتب صحيفة الفيغارو الفرنسية في هذا الموضوع : لاقيت صعوبة مماثلة في مقابلة مسؤولين إسرائيليين رسميين أثناء جولتي في الشرق الأوسط، بينما تمكّنت من مقابلة السيّد حسن نصر الله بعد 3 ايام على طلبي موعداً.

الحرب على العراق صارت جزءاً من القضايا الداخلية التي تتناولها الصحافة والإعلام بكثافة، لأن الجنود الأميركيين يخدمون هناك. أفردت صحيفة (الواشنطن بوست) في عددها الصادر في 27 ايلول 2006 ستّ صفحات نشرت فيها كل صور الجنود الذين قتلوا في العراق.

وتحتلّ الحرب على العراق المرتبة الأولى في تفكير الأميركيين وفي حياتهم اليومية. في المتحف المخصص للنساء اللواتي خدمن في الجيش الأميركي المجاور لمقبرة أرلغتون الوطنية، حيث يجثم الرئيس الأميركي جون كينيدي وزوجته وابنته وشقيقه روبرت، ثمة جناح خاص للجنود الأميركيين الذين قضوا في العراق، حيث وضع رسم زيتي لكل جندي مع مجموعة من أغراضه الشخصية. يحترم الأميركيون

موتاهم وجنودهم في شكل كبير، وثمة حديقة تخلّد القتلى في فيتنام، حيث نرصد اسماء الآلاف من الجنود الى جانب نصب للمرأة الجندية التي شاركت في الحرب.

يعاني الصحافيون الأميركيون، مثل سواهم في العالم، من مشاكل التغطية واستقاء الأخبار من المصادر حتى في الأماكن الثابتة التي يغطون أخبارها. يعمل في البنتاغون زهاء 25 الف شخص بينهم 17 ألف عسكري في 5 مجمّعات تتخذ شكل البنتاغون.

في تلك المساحات الواسعة، حيث يحتاج من يضلّ طريقه الى عملية بحث مضن، تبدو الحركة مضبوطة جدًا. أحذية العسكريين اللماعة بشدّة كانت تتبع الفريق الصحافي الزائر كيفما توجّه، والأمر ينسحب على مكاتب الصحافة هناك حيث يوجد 19 شخصا مسؤولاً عنها. إستقاء المعلومات هنا صعب جدًا، الجوّ متوتّر يُشعر الصحافي بالضيق.

تروي سالي دونلي مندوبة مجلّة التايمز في البنتاغون، مضيفة لدى التطرّق الى دور الصحافة في حرب العراق، وكيف أنها لم تستقص الحقائق حول أسلحة الدمار الشامل التي ثبت أنها بدعة اختلقتها الإدارة الأميركية لخوض الحرب: لم تقم الصحافة هنا بعملها جيّداً قبل الحرب كان يجب أن ندقّق أكثر في الموضوع، وتضيف رداً على سؤال عن وزير الدّفاع دونالد رامسفيلد : من يأبه للنقد الذي يوجّه إليه؟ الجميع هنا يعتبره متعجرفاً، وحده الرئيس بوش يريده لكنّ هذه المعاناة لا تقاس بمعاناة الصحافيين في بلدان العالم. وفيما لا يتعدّى مدخول الصحافي في الفيليبين الألفي دولار سنوياً ويتعرض للقتل على يد المافيا كما روى لنا مراراً الصحافي هيربي غوميز، وهو رئيس تحرير جريدة غولد ستار دايلي، فإن الصحافي المبتدئ الذي يبدأ حياته العملية في صحيفة مناطقية صغيرة مثل أرغوس ليدر يجني 32 ألف دولار سنوياً سرعان ما تصل الى 42 الف دولار بعد تمرّسه لأعوام. ويتأفف المسؤول عن الموارد البشرية في الصحيفة جان هيلي من أن زميلة له تركت الصحيفة لتتوظف في مجلة اجتماعية في ولاية أخرى بمبلغ 105

آلاف دولار سنوياً في الولايات البعيدة تبدو الصحافة الاستقصائية أكثر التصاقاً بحياة المواطنين ومصالحهم، فقد تمّ فضح الحاكم في داكوتا لأنه أصدر عفواً خاصاً عن 260 مجرماً من دون الإفصاح عن ذلك لمصالح خاصة، وفضيحة أخرى حيث كان يستخدم طائرات الولاية لرحلاته الخاصة مع عائلته .

على الرغم من الأداء المحترف في الصحافة والإعلام فإن فضائح كبيرة لطّخت أسماء كبرى منها النيويورك تايمز وال آي بي سي أبطالها صحافيون مبتدئون وحتى متمرسون.

الاستثمارات الحكومية في الصحافة الأستقصائية

تعين محطتا «إن بي آر» و«بي بي إس» والمحطات الإذاعية المحلية حول العالم المزيد من الصحافيين وتضخ الملايين من الدولارات في الصحافة الاستقصائية لتعويض ما يرون أنه افتقار للتغطية العميقة التي تقوم بها نظراؤها من المحطات التي تسعى إلى تحقيق الربح.

لقد رأت المحطات الإذاعية والتلفزيونية الحاجة إلى دعم نوع من الصحافة يسأل الحكومة ورجال الأعمال في ظل خفض الصحف والشبكات التلفزيونية لعدد العاملين لديها وشغل محطات الكابل التلفزيونية لساعات الإرسال بصحافة الرأي.

وقالت بولا كريغر، الرئيسة والمسؤولة التنفيذية لـ«بي بي إس» العام الماضي في قمة تتناول مستقبل الإعلام في لجنة الاتصالات الفيدرالية: «عندما لا تستطيع السوق تقديم الخدمة، ينبغي على الإعلام الحكومي القيام بذلك. إن مهمة (بي بي إس) خدمة الناس لا التخلي عنهم مقابل المال».

وفي السنوات القليلة الماضية، بلغ حجم استثمارات مؤسسة البث العام في الصناديق الفيدرالية أكثر من 90 مليون دولار، في إطار مبادرات صحافية جديدة. ومن ضمن تلك المبادرات مبادرة الصحافة المحلية التي تقدم 10 ملايين دولار لإنشاء خمسة مراكز إقليمية تساعد محطتي «بي بي إس» و«إن بي آر» في تغطية الأخبار التي تؤثر على بقاع جغرافية أوسع.

وكذلك كانت هناك منحة قدرها 6 ملايين دولار مقدمة من المجموعة التي قامت بتطوير سلسلة «بي بي إس» الاستقصائية «فورنت لاين» لتتحول من سلسلة موسمية بها إجازة صيفية إلى برنامج مستمر على مدار العام. في هذه الأثناء، أنشأت محطة «إن بي آر» وحدة التقارير الصحافية الاستقصائية بدعم من أموال جهات إنسانية من ضمنها 2.3 مليون دولار تم التبرع بها العام الماضي.

وسلطت دراسة أجراها مشروع «بيو للتفوق في الصحافة» عام 2010 الضوء على الحاجة إلى هذا النوع من صحافة التحقيقات. وأشارت الدراسة إلى انهيار «النموذج القديم» للصحافة الذي دعم التقرير الإخباري الرقابي من خلال تقييم الروايات على أساس أهميتها من حيث شعبية كل منها. أما في النماذج الجديدة التي تقوم على شبكة الإنترنت، فيرتبط العائد بقصص الأفراد ومدى شعبيتهم، مما يقلل الحوافز للأخبار المدنية. وكذلك استمر تقليص حجم العاملين في صالات التحرير بحسب ما أشارت إليه الدراسة.

وأثار تدفق دولارات الضرائب نحو دعم المحاولات الصحافية التي تقوم بها المحطات العامة موجة من الانتقادات. وكذلك تزامن الدفع باتجاه المزيد من صحافة التقارير مع سعي المحافظين إلى خفض تمويل الإذاعة العامة الفيدرالية في مقترحاتهم الخاصة بالميزانية. ويعد هذا تهديدا تأخذه الشبكات الإذاعية على محمل الجد، على الرغم من عدم نجاح محاولات مشابهة في التسعينات وعام 2005.

وقال راندولف ماي، رئيس مركز «فري ستيت فاونديشن» ومقره في روكفيل بولاية ميريلاند في قمة «إف سي سي» إن الإعلام الممول من جانب الحكومة لا ينبغي أن يتدخل في تشكيل الرأي العام.

وأوضح رئيس المركز الذي لا ينتمي إلى حزب بل يدعم المبادئ الليبرالية قائلا: «في عصر وفرة المعلومات لا حاجة لنا بإعلام حكومي يعمل كمصفاة انتقائية أو كبوق ولا ينبغي لنا أن نسعى إليه».

وقالت باتريشا دي ستاسي، رئيسة مؤسسة البث العام، إنها تستطيع استغلال الزخم الخاص باستخدام المال العام في الصحافة الاستقصائية، لأنها خدمة

عامة مهمة. وصرحت هاريسون إلى وكالة «أسوشييتد بريس» قائلة: «إذا قام الجميع بما يفترض أن يقوموا به، لن تتوقف هواتفنا عن الرنين ولا بريدنا الإلكتروني عن استقبال الرسائل».

وتعد المؤسسة القناة الأساسية لتوزيع الأموال الفيدرالية على الإعلام الحكومي ووصفتها باتريشا بأنها جدار عازل بين الكونغرس والمحطات التي لا تهدف للربح، مما يدل على أنه ليس إعلاما تابعا للدولة.

وشاركت باتريشا في رئاسة اللجنة الجمهورية القومية، وكانت مسؤولة في وزارة الخارجية أثناء فترة تولي إدارة جورج بوش الابن.

وفي عام 2010 خصص الكونغرس 420 مليون دولار للبث الحكومي خاصة المحطات المحلية. وتعتمد أكثر من ربع ميزانية الكثير من المحطات على ذلك الدعم وتسعى إلى الحصول على دعم مالي من متبرعين.

وأطلقت محطة «بي بي إس» برنامج «نيد تو نو» (الحاجة إلى المعرفة) وطورت برنامج «بي بي إس نيوز أور» (ساعة بي بي إس الإخبارية) من أجل زيادة محتواها الإخباري. وستعين الشبكة صحافيين للتنسيق بين المحتوى الإخباري المحلي والقومي من أجل زيادة عدد متابعيها على شبكة الإنترنت. وفي الوقت ذاته، سيتيح منبر رقمي بأموال فيدرالية للمحطات المحلية توفير محتواها للمنابر القومية الحكومية الأخرى.

في سان دييغو، أتاحت المنح الحكومية لـ«كيه بي بي إس - تي في آند راديو» تعيين صحافيين اثنين لتغطية الأخبار على الحدود الأميركية - المكسيكية. ويعد الصحافيان من ضمن تسعة تم تعيينهم في نيفادا وأريزونا ونيو مكسيكو ويعملون على إنشاء مكتب مشترك تحت اسم «فرونتيراس»: «ذا تشينشينغ أميركا ديسك».

وقالت ناتالي والش، كبيرة منتجي الأخبار، إن الجهود التي تبذل أثمرت تحقيقات ومواضيع طويلة، منها قصة حديثة عن زيادة عدد رعاة البقر المكسيكيين في مسابقات الروديو والتحديات التي يواجهونها في هذا المجال. وقالت ناتالي: «أعتقد أنه لدينا موطئ قدم وحصلنا على المزيد من الاحترام، بحيث أصبحنا نقف على أرض

صلبة تمكننا من تدعيم مكانتنا». وقالت ناتالي إنه مع خفض كبرى القنوات في المنطقة لحجم العاملين بها والحد من تغطية الأخبار على الحدود، أصبح للعاملين لديها فرصة للدخول إلى هذا المجال.

وفي محطة «إن بي آر» ازداد عدد متابعي الإذاعة بشكل كبير بمرور السنوات، مما دعاها إلى زيادة الاهتمام بالأخبار. وقد احتفلت الشبكة مؤخرا بالعيد الأول لوحدة التقارير الصحافية الاستقصائية التي يبلغ عدد العاملين بها ثمانية يعملون بدوام كامل.

وتناولت تحقيقات «إن بي آر» السلامة في المناجم ومعالجة الجيش لإصابات المخ سلسلة من مشكلات في المشارح الأميركية تم بثه الشهر الحالي. قام بأكثر هذه المشاريع شركاء لا يسعون إلى الربح مثل «برو بابليكا» و«مركز النزاهة العامة» و«فرونتلاين» التابع لـ«بي بي إس». وقد حصل مشروعان ممولان من «برو بابليكا» الأسبوع الماضي على جائزة «جورج بولك» وهي إحدى أرفع الجوائز في مجال الصحافة.

قالت سوزان ريبير، التي كانت تعمل في مؤسسة البث الكندية وتم اختيارها لترأس وحدة الصحافة الاستقصائية، إنها تطلب من مراسلين صحافيين استعراض مهاراتهم ومصادرهم بطريقة مختلفة. وقالت: «لقد طلب منهم القيام بنوع خاص من التقارير الصحافية وسرعان ما تحسن مستوى أكثر التقارير الإخبارية المقدمة على أي خدمة إذاعة». وفي الوقت الذي تحد فيه الشبكات الأخرى من تغطيتها للأحداث العالمية، تحتفظ «إن بي آر» بـ17 مكتبا لها في الخارج. وكذلك تستعد إلى بدء محاولة لتغطية عواصم الولايات الأميركية.

وقال ديك مير، المحرر التنفيذي الذي قضى الجزء الأكبر من حياته المهنية في «سي بي إس»: إن «إن بي آر» تحتاج إلى الصحافة الاستقصائية نتيجة إيقاف آخرين هذه المشاريع باهظة التكاليف. وأوضح قائلا: «لقد رأيت تحولا في (سي بي إس) من مؤسسة كانت تقوم على رسالة، وهي الأخبار، إلى مؤسسة تسعى إلى جني المال بالأساس. تبدو (إن بي آر) الآن مثل (سي بي إس) عندما رأيتها في الثمانينات».

ومعلــــــوم ان شـــــبكة الــــــصحافة الإستقـــصائية العالميـــــة Investigative Network Global Journalism تأسست في سنة 2001، في شكل منتدى لتبادل أفضل الممارسات في مجال الصحافة الإستقصائية.

وسرعان ما تطوّر إلى ظاهرة مُدهشة، إذ ظهر أن أسلوب التحقيق الصحفي الإستقصائي القائم على حكاية ما تنطلق من فَرَضية، كان منهجا بصدد التجريب في عدة بلدان.

ومن الأعضاء المؤسسين، البروفسور مارك هنتر، أستاذ الإعلام والصحافة الإستقصائية في جامعة باريس الثانية ومؤلف كتاب عن اليمين الفرنسي، وبيا ثوردسون، عضو مجلس إدارة جمعية الصحفيين الإستقصائيين في الدانمرك، ونلز ميولفاد، من المعهد الدانمركي للتغطية الإعلامية المدْعومة بأجهزة الكومبيوتر، وبرانت هيوستن من منظمة "محرِّرون وإعلاميون استقصائيون Reports and Investigative Editors.

وتعزّزت هذه الشبكة بتأسيس مركز لندن للتغطية الإستقصائية ومدرسته الصيفية Summer School السنوية، التي ساعدت على تمثل طرق جديدة في الصحافة الإستقصائية.

شبكات التواصل الاجتماعي لتشجيع العمل الاستقصائي

تسعى بعض وسائل الإعلام الجديد والقديم على السواء إلى تطوير العمل بالصحافة الاستقصائية، في الوقت الذي يرى فيه خبراء الإعلام أن انتشار وسائل الإعلام الجديد يروج لمحتويات أقل مهنية ودقة بما يسهم في تراجع التحقيق الصحفي النوعي الباحث عن خلفيات الأخبار

صحيفة "ذي فاينانشيال تايمز" اتخذت قراراً جديداً مفاده اقامة مشروع تعاون بين موقع "يوتيوب" لأفلام الفيديو وأحد المراكز المتخصصة بتشجيع الاستقصاء في العمل الصحفي.

كما أقدمت الصحيفة المتخصصة في عالم الإعلام والاقتصاد على استحداث موقع وظيفي جديد لهذه الغاية عيّنت على رأسه إعلامية شهيرة أوكلت إليها تأسيس وحدة للتحقيقات الاستقصائية والملفات الخاصة.

وتُعتبر كريستين سبولار، التي اختيرت لهذا المنصب واحدة من أصحاب الخبرات الطويلة ذات العلاقة بهذا النوع من الصحافة خلال ثلاثين عاما في المهنة. وسبق أن كانت مسؤولة عن تغطية المشاريع الاقتصادية في شبكة "بلومبيرج نيوز"، وعملت في صحيفة "واشنطن بوست" و"شيكاجو تريبيون"، وشبكة "سي بي إس" وصحف عديدة أخرى إلى جانب "صندوق تمويل الصحافة الاستقصائية التابع لشبكة "هوفينجتون بوست"، كما سبق لها وساعدت في إنتاج تحقيق يتناول طيارا أميركيا فاز بجائزة "إيمي" الشهيرة للصحافة الاستقصائية وبجائزة وطنية من منظمة "الناشرين والصحفيين الاستقصائيين"

.وذكر موقع "جورناليسم. كو. يو كي" أن دور سبولار تكون مسؤولة عن التحقيقات الاستقصائية في "لوس أنجلوس تايمز" بنسختيها الورقية والإلكترونية. وفي دلالة على الأهمية التي توليها لهذه الوظيفة كانت "فايننشيال تايمز" ذكرت في إعلانها للمرشحين أنها بحاجة لمسؤول اشترطت إن يتمتع "بطموح الحصول على جائزة "بوليتزر" الشهيرة. ويذكر أن "فايننشيال تايمز" تصدر بطبعتها الصباحية من لندن إلى جانب طبعات في 24 مدينة أخرى حول العالم ولاسيما في عواصم المال والتجارة.

وبموازاة ذلك، ذكر الموقع الإخباري لشبكة "أيه بي سي" أن موقع يوتيوب لتسجيلات الفيديو والأفلام يدرس إطلاق خدمة مخصصة للصحافة الاستقصائية، وذلك في رد على الانحدار العميق للتحقيق الصحفي في مؤسسات الأخبار التقليدية.

وأضاف أن مسؤولين في يوتيوب أجروا محادثات مع "مركز الصحافة الاستقصائية" غير الربحي ومقره في بيركلي في كاليفورنيا، والذي يعمل على تمويل التحقيقات الاستقصائية وبيعها إلى المؤسسات الإخبارية في أميركا. وأوضح

التقرير أن يوتيوب يرغب من المركز، الذي يتم تمويله عبر التبرعات، العمل على ما يسميه "تحقيقات يوتيوب".

وعن دوافع اتخاذ مثل هذا القرار قال روبرت روزنتل، المدير التنفيذي للمركز: أن المؤسسات الإعلامية التقليدية تواجه قيودا في الميزانية تدفعها للاتجاه للبحث عن مصادر خارجية للتحقيقات الإخبارية.

وأضاف أنه بسبب الحد من وظائف الصحفيين في غرف الأخبار والتقشف في الميزانيات، فإن وسائل التواصل الاجتماعي ونماذج المراكز الجديدة لتجميع الأخبار مثل "سي آي آر"، يمكن أن تنشط في هذا المجال.

وأوضح موقع "ايه بي سي" أن لدى المركز المذكور فريقاً من 35 محققاً وصحفياً في أفغانستان ومصر. وهو ينجز نحو 35 تحقيقاً استقصائياً في العام ويبيعها لأطراف أخرى من مؤسسات إعلام القارة الأميركية الإخبارية منها الإذاعة العامة الوطنية، ونشرات الأخبار في خدمة البث التلفزيوني والإذاعي العامة وصحيفة "واشنطن بوست".

وذكر روزنتل أن "منصات التواصل الاجتماعي قفزت كذلك إلى عالم التحقيقات الاستقصائية وهي متحمسة للدخول في منطقة فضاء تهيمن عليه المؤسسات الصحفية التقليدية.

كما أن المركز يجري مباحثات مع كل من شركة آبل وشركة جوجل سعياً وراء اتفاقات تعاون محتملة".

في هذا السياق، يقول أحمد إبراهيم رئيس قسم الصحافة الاستقصائية بشبكة الجزيرة:

إن الصحافي المهني هو الذي يعمد إلى التدقيق في المعلومات التي يتوصل بها، من أجل أن يجعلها ذات قيمة إخبارية.

وأشار إلى أن هناك عددا من المقاطع والمعلومات التي تصل في بعض الأحيان بطرقة مشرذمة خاصة عندما ترد عبر الهواتف النقالة أو غيرها من وسائل الاتصال التي يتم الاعتماد عليها من طرف المواطنين في بعض الظروف، مما يجعل الحاجة

ماسة إلى إعادة هيكلتها وتنظيمها من أجل تقديمها في قالب مقبول، مشيرا إلى أنهم داخل شبكة الجزيرة يقدمون مجموعة من الأخبار على شكل أخبار عاجلة قبل أن يتم إعادة صياغتها وجعلها صالحة للنشر.

وبخصوص دور الشبكات الاجتماعية، أشار رئيس قسم الصحافة الاستقصائية بشبكة الجزيرة إلى أنه لا ينبغي النظر إليها كمنافس، بل على العكس تعتبر أداة مكملة لعمل الصحافة الاستقصائية، حيث إنه في هذا العصر وفي ظل الظروف التي يمر بها الوطن العربي على وجه الخصوص أصبح هناك نوع من الالتقاء والدعم المتبادل بين الصحافة الاستقصائية، وهذه الشبكات رغم أن كلا منهما يمكنه تقديم قصة مختلفة وهو ما برز جليا خلال الثورتين التونسية والمصرية.

المخرج والصحافي داني شختر يشير في سياق حديثه عن الموضوع إلى أن التكنولوجيا تعد أحد أهم السبل التي يمكن من خلالها دعم الصحافة الاستقصائية من أجل التواصل والتفاعل مع كل الزملاء للحصول على الوقائع والحقائق، لكن شريكه وضعها في سياقها السليم، و لا يمكن القول بأن الثورة المصرية بدأت يوم 25 يناير، ولكن قبل ذلك بكثير حيث إن هذا التاريخ كان المنعطف الكبير، علما أنه كان هناك نقاش داخل الشبكات الاجتماعية منذ أمد بعيد حول مشاكل مصر بين المواطنين المصريين الذين كانوا يتخذون التكنولوجيا إحدى وسائل التعبير عن هذه الهموم، فيما أكد أنه ورغم الدور الذي تلعبه الصحافة الاستقصائية فإنها اليوم في طريق الانهيار حيث أصبحت الشبكات الخبرية التقليدية تعرف نوعا من التراجع لصالح الصحافة العنكبوتية وشركات وقنوات الكيبل التي بدأت تشكل عصرا جديدا تعد قناة الجزيرة أحد أهم تجلياته بحكم نجاحها في التكيف مع كل متطلبات العصر واعتمادها على إعلام المواطن.

بدوره قال المخرج والصحافي ستيفن غري إن وسائل الإعلام الاجتماعية وصحافة المواطن تعد قوة هائلة رغم بعض المخاطر التي تحيط بها خاصة فيما يتعلق بالسرعة في تبني الخبر والاحتشاد الكبير في بضع المواقع الاجتماعية مما يؤثر على

بعض الأحداث، بل ويوجهها مما يؤدي إلى حدوث نوع من التلاعب ينتج معه التركيز على منطقة ما على حساب أخرى قد تعرف نفس الحدث وبنفس القوة.

أما المخرجة والصحافية منى عراقي، فأكدت أن الثورات التي تعرفها بعض الدول العربية اليوم خدمت الصحافة الاستقصائية بشكل كبير بحكم أن هذه الصحافة لم تؤثر في المجتمعات العربية بحكم العراقيل التي كانت تواجه الحصول على أجوبة لأسئلة معينة، بسبب أن المسؤول كان دائما هو الطرف الأقوى، بيد أن ما حدث مؤخرا في البلدان العربية يعطي تباشير الأمل في أن تكون الصحافة الاستقصائية أقوى وأن تكون الموجّه وتمكن من الوصول إلى الخبر بشكل وسرعة أكبر.

هذا وفي الوقت الذي تشهد المنطقة العربية هجمات دولية من خلال منظمات وهيئات دولية ممولة دولياً تحت مسمى تشجيع الصحافة الاستقصائية ينخرط فيها القاصي والداني لتشجيع هذا النوع (الغريب العجيب) عن الصحافة العربية كما يصوره البعض ، وكانه اعجاز علمي او انجاز جديد جاء لانقاذ البشرية من آلامها وهمومها التي لا تنتهي.

مدارس غربية في الصحافة الاستقصائية

ثلاث تجارب غربية، واحدة من بريطانيا، والتي تتمتع بصحافة تابلويد ليس لها مثيل في صحافة العالم وتمارس تقليدا قديما في صحافة الاستقصاء.

الصحافة البريطانية رفضت قوانين الترخيص الرسمي للصحافيين منذ 1695 ، كما جاء على لسان رئيس تحرير صحيفة «الغارديان» التي فجرت فضيحة التنصت.

ورغم القرب الجغرافي بين البلدين فإن التجربة البريطانية تبعد كل البعد عن التجربة الفرنسية، التي لا تمارس صحافة الاستقصاء بنفس التنمر البريطاني، كما أنها تفتقد إلى صحافة التابلويد، وهذا ما جاء على لسان المديرة التحريرية لصحيفة «لوموند»، التي قالت إنها كانت تحسد الصحافة البريطانية على عملها،

لكنها غيرت رأيها منذ الفضيحة، لكنها تعتقد، خصوصا بعد فضيحة دومنيك ستراوس - كان أن الأمور بدأت تتغير وسوف تتجه الصحافة الفرنسية تجاه زميلتها الإنجليزية.

أما الموقف الذي جاء جليا وضد أي نوع من أنواع تقييد الحريات باسم الحرية الشخصية، فقد عبر عنه كارل روبنشتاين، الذي قام بأشهر استقصاء صحافي في القرن العشرين، وهذا مثل المدرسة الثالثة في الممارسة المهنية، أي المدرسة الأميركية التي تتمتع بأكبر قدر من الحرية في النشر. وطالب بيرنشتاين أن تلعب الصحافة دورا نقديا أكبر وأن تقف ضد أي نوع من أنواع السرية التي تمارسها المؤسسات الرسمية، لكنه طالب في الوقت نفسه أن يمارس الصحافي عمله بمسؤولية لصالح المصلحة العامة وليس الإثارة فقط.

وذكر بيرنشتاين كيف أنه حصل على قوائم بأرقام التليفونات وبطاقات الائتمان خلال تقصيه قضية ووترغيت لكنه رفض التسجيل غير المرخص لأشخاص اتصلوا معه وزودوه بمعلومات حول ووترغيت.

لم تكن الأوساط الإعلامية والعديد من المراقبين المهتمين والسياسيين مخطئين عندما أطلقوا على فضيحة التنصت تعبير «هاك غيت» (نسبة إلى فضيحة ووترغيت الأميركية والتي كانت نتيجتها استقالة الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون).

لقد جاء كارل بيرنشتاين، الشخص الذي عمل لدى صحيفة «واشنطن بوست» وفجر الفضيحة الأميركية عام 1972 إلى لندن ليقول لزملائه البريطانيين إن هناك تشابها كبيرا بين ما حدث في الولايات المتحدة من خرق للقانون في تلك الفترة من قبل إدارة نيكسون وبين ما قامت به مؤسسة روبرت مردوخ، ممثلة بصحيفة «نيوز أوف ذي وورلد»، من تنصت وقرصنة تليفونية على آلاف من الأشخاص في بريطانيا، والتي لم تكن جميعها من أجل المصلحة العامة، وهو العذر الذي يستخدم من قبل صحافة التابلويد البريطانية لتبرير ما تقوم به من خروقات.

هذه الملاحظات جاءت على لسان بيرنشتاين، الذي قام ربما بأشهر استقصاء صحافي في القرن العشرين، خلال مداخلة له في ندوة عقدت في لندن ونظمتها صحيفة «الغارديان» تحت اسم «بعد التنصت على التليفونات: هل يمكن للصحافة أن تعيد ثقة القارئ بها؟».

وتحت هذا العنوان دعت صحيفة «الغارديان»، التي فجرت الفضيحة في بريطانيا من خلال العمل الاستقصائي الذي قام به أساسا الصحافي المخضرم نيك ديفيز، عددا من الصحافيين لمناقشة أخلاقيات المهنة كونهم ينتمون إلى ثقافة وتقاليد مهنية متباينة، وهي بريطانيا، صاحبة الفضيحة، والتي تراقب نفسها بنفسها من خلال لجنة وطنية للشكاوى، وفرنسا التي عادة ما تفتقر إلى الجانب الاستقصائي في عملها ولا يوجد فيها صحف تابلويد، كما جاء على لسان المديرة التحريرية لصحيفة «لوموند» سيلفي كاوفمان، والولايات المتحدة التي تتمتع بأكبر حرية صحافة في العالم.

تفجرت فضيحة التنصت بعد أن كشف نيك ديفيز أن صحيفة «نيوز أوف ذي وورلد» تنصتت على آلاف من الناس من مشاهير ووجوه اجتماعية وسياسيين وأبناء العائلة المالكة. لكن القشة التي قسمت ظهر البعير هي ما كشفته صحيفة «الغارديان» في يوليو (تموز) الماضي بأن «نيوز أوف ذي وورلد» تنصتت على تليفون المراهقة ميلي داولر عندما اختفت عام 2002 وقتلت في ظروف غامضة.

«لقد صعقت بسبب أوجه التشابه بين ما حدث في ووترغيت وفي قضية التنصت. ولهذا فإنني أشيد بما قام به نيك ديفيز وجريدة الغارديان من استقصاء صحافي. جمع هذا النوع من المعلومات من قبل مراسلين يعملون في الصحافة من خلال هذا النوع من الأعمال (الإجرامية) المخلة في القانون تعتبر لحظات ثقافية تهشيمية وتوعد بعواقب ضخمة ستبقى معنا ولعدة أجيال مقبلة. لقد خرق روبرت مردوخ القالب المدني لهذا البلد، محققا درجة من التحكم بمؤسسات المجتمع الرئيسية التي تشكل مفهوم الديمقراطية والحرية، وهذه تتشكل من الصحافة، والشرطة والسياسيين. إنه شيء مرعب».

وأضاف بيرنشتاين أن أوجه التشابه مخيفة حقا (بين ووترغيت وهاكفيت). «لكن المهم في الموضوع ليس اكتشاف السلاح الذي أطلقت منه الرصاصة، المهم في الموضوع أن ما حصل أفسد المؤسسات الحرة، وأن هذا الفساد له انعكاسات كبيرة على المدى البعيد، لأن ما حصل في الصحف التي يمتلكها مردوخ، خصوصا التي تجيء في أسفل جرائده.. أدى إلى انتقاص مستوى العمل المهني بخصوص ما نقوم به نحن كصحافيين في عملنا اليومي. السؤال الذي يطرح الآن: ما هي الأخبار؟».

لكن بيرنشتاين لم ينتقد فقط أصحاب الجرائد فقد لام المستهلك أيضا، مضيفا «نحن لا نعمل في فراغ. إن خطيئة مردوخ أنه قيد الصحافة في هذا البلد بشكل كبير». لكنه حذر في الوقت نفسه من وضع القوانين التي تحد من حرية الصحافة. وقال إنه خلال تقصيه الحقائق بخصوص فضيحة ووترغيت قال إنه استخدم بعض الأساليب الملتوية للحصول على قوائم تليفونات لبعض الأشخاص وكذلك كروت ائتمانية، وقال إنه شعر بأنه محق في عمله هذا الذي كشف في نتيجته النهائية الفساد على أعلى المستويات في الإدارة الأميركية. ولهذا يعتقد بيرنشتاين أن المطلوب هو إعطاء الصحافة حرية كاملة بتحرياتها ولكن يجب أن تمارس هذه الحرية بمسؤولية وليس من أجل قصص الإثارة.

أما وجهة نظر الحكومة البريطانية خصوصا بعد أن عينت قاضيا من مجلس اللوردات للتحقيق بخروقات الصحافة وكذلك بالعلاقة بين الصحافة والمؤسسة السياسية فقد جاءت على لسان جورج اوستيس عضو مجلس العموم الذي عمل مديرا إعلاميا لمكتب رئيس الوزراء ديفيد كاميرون. لقد تبين خلال فضيحة التنصت أن الصحافة تتمتع بعلاقات حميمة وليست من أجل المصلحة العامة مع السياسيين من حكومة ومعارضة، كما تبين أيضا أن بعض رجال الشرطة تلقوا الأموال مقابل تسريب معلومات للمحققين الخاصين الذين يعملون مع صحافة التابلويد.

وقال اوستيس: «لا أريد من الصحافة أن تشعر بالخوف من قوانين تنظيم الصحافة. إن مفهوم المصلحة العامة تم التلاعب به واستخدم بشكل غير لائق في

كثير من الأحيان. نريد اتفاقا عاما على ذلك يتم فرضه من خلال مؤسسات مستقلة».

الصحافة البريطانية وجدت نفسها بين ليلة وضحاها في قفص الاتهام، حتى تلك التي ساعدت في كشف بعض الحقائق مثل صحيفة «الغارديان» التي فجرت القضية من خلال جملة من التحريات الصحافية بدأتها عام 2009، أصبح مطلوبا منها هي الأخرى، في ظل السخط الشعبي و«الاشمئزاز» الذي عبر عنه رئيس الوزراء ديفيد كاميرون، أن تصحح مسارها وتبتعد عن استخدام محققين في الحصول على معلومات شخصية تدعم فيها تحرياتها الصحافية، خصوصا بعد أن أعلن غلين مولكير المحقق الشخصي الذي عمل لصالح صحيفة «نيوز أوف ذي وورلد»، الشخص الرئيسي المتهم في القضية، أنه عمل مع أكثر من 30 صحيفة بريطانية يومية ولم تكن جميعها من نوعية «نيوز أوف ذي وورلد» وتضمنت الصحف الرصينة مثل صحيفة «الأوبزيرفر»، الأسبوعية الشقيقة لصحيفة «الغارديان»، التي اعترفت هي الأخرى أنها لجأت في بعض المناسبات إلى أساليب «غير تقليدية» في الحصول على معلومات تعتبرها مهمة لتحرياتها.

وأضاف اوستيس أن الحد الفاصل بين الأخبار والرأي قد تلاشى تقريبا للعديد من الصحف البريطانية، وأن بعض الآراء في بعض الصحف أصبحت تطغى على الخبر.

وعبر بيرنشتاين عن غضبه تجاه اقتراح تنظيم الصحافة «أهم شيء بالنسبة لنا كصحافيين هو أن نحدد ما هو الخبر، وهذا المحتوى لا تتعامل معه صحافة التابلويد.. لكن من الخطأ جدا أن تصدر قوانين لتمنع التابلويد من القيام بعملها. ما هو دقيق بالنسبة لجورج اوستيس ليس دقيقا بالنسبة لصحافة التابلويد».

وفي مداخلتها قالت سلفي كاوفمان المديرة التحريرية في صحيفة «لوموند» إنها كانت تحسد الصحافة البريطانية على أدائها وتنوعها بين التابلويد وصحافة «برود شيت». لكن بعد اندلاع فضيحة التنصت غيرت رأيها، وأنها لا تحسد الصحافة البريطانية على الثقافة المهنية التي تعمل من خلالها. وقالت إنه لا يوجد

صحافة تابلويد في فرنسا، كما أن ثقافة العمل المهني المعمول بها لا تشجع على التطفل على حياة الناس الشخصية، وأن الصحافة الفرنسية لا يهمها العلاقات الجنسية التي يقيمها السياسيون مثلا، وأن الصحافة الفرنسية لم تخلق شهية خاصة لدى القارئ بخصوص هذه القصص.

وأضافت أن ما تعانيه الصحافة هو أنها تتعرض للتنصت من قبل الأجهزة الأمنية وليس العكس، وتحاول الأجهزة الأمنية كشف بعض مصادر الصحافيين من خلال التجسس عليهم من خلال الأرقام التليفونية وهناك قضايا في المحاكم الفرنسية بخصوص هذا الموضوع.

«استئجار محققين خاصين؟ دفع مبالغ من المال لرجال الشرطة؟ هذا شيء لا يحدث في فرنسا». وكانت سلفي كاوفمان تعلق على ما قامت به صحيفة «نيوز أوف ذي وورلد» من استئجار أشخاص محققين متخصصين في عمليات التنصت.

وفي ردها على سؤال حول التغطية الفرنسية لقضية دومينيك ستراوس - كان رئيس صندوق النقد الدولي الذي اتهم في نيويورك بمحاولة اغتصاب عاملة في الفندق، قالت سيلفي كاوفمان: «إن القضية أظهرت ضعف الصحافة الفرنسية، التي لم تتناول هذا الجانب من حياة دومينيك ستراوس - كان، لأن الصحافيين اعتبروا القضية خارج إطار عملهم، لأنها قضية شخصية. وهذا ما علق عليه العديد من الناس في المجتمع الفرنسي، على أنها قضية شخصية. إن التصنيف بين ما هو شخصي وما هو عام يعتبر قضية حساسة جدا في فرنسا، لكن أعتقد أن ذلك سيتغير بسبب ما حدث، لكن سيكون التغيير بطيئا، لأنه لا يمكن تغيير ثقافة القارئ وثقافة المهنة بين ليلة وضحاها. سنصبح بالتأكيد مثل بريطانيا، ولكن بشكل بطيء جدا».

وتساءلت: كيف يمكن لبريطانيا إعادة الثقة بصحافتها؟ مضيفة: «إن مصداقيتنا (أي في فرنسا) ليست جيدة أيضا، ويجب علينا جميعا أن نواجه هذه القضية معا، ولا أعتقد أن وضع ضوابط محكمة وقوانين تضييق على عمل

الصحافيين هو الجواب المطلوب. إنها قضية كبيرة جدا للمحررين والمؤسسة السياسية والمجتمع ككل».

ورد رئيس تحرير صحيفة «الغارديان» الن راسبريدجر الذي قدم الندوة والمشاركين في الحوار أن هذه القضية صار لها سنتان منذ التحقيق الأول الذي كتبه نيك ديفيز إلى أن توقفت صحيفة «نيوز أوف ذي وورلد» عن الصدور بعد 168 عاما من النشر. وأضاف أن القصة الحقيقية هي فترة الـ18 شهرا التي سبقت التحقيق الذي نشرته صحيفته في الأسبوع الأول من يوليو (تموز) الماضي عندما تجاهل العديد من المسؤولين في الشرطة والبرلمان ولجنة الصحافة أهمية إيجاد التوازن المطلوب في أي مجتمع بعد سلسلة التحقيقات التي قامت بها صحيفته.

ويقوم جهاز الشرطة حاليا بدراسة أكثر من 11 ألف صفحة تحتوي على 4000 اسم قد تكون لها علاقة بقضية التنصت الذي قامت به الصحيفة. وقالت إن طاقمها سيقوم بالاتصال بكل شخص يرد اسمه في قوائم المعلومات الشخصية التي تم احتجازها لدى الجهاز منذ 2005. وستضع هذه المعلومات في أيدي لجنة التحقيق التي شكلها رئيس الوزراء ديفيد كاميرون بعد اندلاع الفضيحة والتي بدأت عملها هذا الشهر وقد تستمر لمدة عام.

وعلى خلفية تحقيق الشرطة الدائر حاليا، فقد تم اعتقال أكثر من 15 شخصا عملوا في صحيفة «نيوز أوف ذي وورلد» وكذلك في مؤسسة «نيوز إنترناشيونال» التي تملك عددا من صحف روبرت مردوخ في بريطانيا مثل «صن» و«التايمز» و«صنداي تايمز».

الفضيحة أعادت فتح الحوار الذي ساد في تسعينيات القرن الماضي حول ملكية المؤسسات الإعلامية وتمركزها في أيدي قلة قليلة من الناس.

وكانت أول نتائج الفضيحة والسخط الشعبي، بعد أن تبين أن صحيفته قد تنصتت على ضحايا الإجرام والهجمات الإرهابية عام 2005، أن «نيوز إنترناشيونال» التي تملك «نيوز أوف ذي وورلد» ضمن حقيبة روبرت مردوخ الإعلامية في بريطانيا عن عرض الاستحواذ الكامل لقناة «بي سكاي بي» الفضائية البريطانية وهي قناة

خاصة رائجة بها 10 ملايين مشترك. وكان يملك روبرت مردوخ 39 في المائة من أسهمها، وأراد أن يشتري 61 في المائة من الأسهم الباقية بقيمة 12 مليار دولار للاستحواذ عليها بالكامل، إلا أن ضجة الفضيحة أطاحت بآماله، وهذا ما كان يعارضه العديد من المؤسسات الإعلامية العاملة في بريطانيا والعديد من السياسيين وأثلج صدر خصومه المعارضين لوضعه الاحتكاري في السوق الإعلامية.

ورد الن راسبيدجر قائلا إن هناك خطرا يواجه الصحافة الآن بعد أن فتح التحقيق في الموضوع من قبل «لجنة ليفيسون».. «في النهاية على اللجنة أن تختار بين وضع قوانين لتنظيم عمل الصحافة أو تأسيس لجنة إعلامية مستقلة من أجل أن تقوم وسائل الإعلام بضبط نفسها.. لا أحد يعرف إلى أين ستتجه الأمور نتيجة تحقيق لجنة ليفيسون، التي ستثير الكثير من الأسئلة الصعبة».

وردا على سؤال حول طرد الصحافيين من المهنة، كما طالب عضو البرلمان ايفان لويس، إذا أخلوا بالقوانين المعمول بها، قال الن راسبريدجر: «لا أتفق مع ذلك نهائيا. لقد تخلصنا من عملية ترخيص الصحافيين قبل أكثر من 300 عام، ولهذا فإنه من المحزن جدا أن نعود إلى قوانين عام 1694.. والسؤال هو كيف يمكنك أن تعطي ترخيصا للمدونين على الإنترنت؟».

وقال كارل بيرنشتاين: «لقد صعقت بما سمعت حول اقتراح ترخيص عمل الصحافة، مضيفا: «إنه مثل محاولة ضبط ما ينوي الآخرون التفوه به».

وأضاف بيرنشتاين: «كيف يمكننا أن نعيد الثقة بالصحافة. الأداة الوحيدة هي النزاهة في تغطية الأخبار واستخدام مفهوم العيب». يجب أن نتوقف عن النظر على الصحافة وكأنها لا تنتمي إلى الثقافة العامة، لقد فقدت مؤسستنا ثقة الناس، الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط واليونان أثبتت أن الناس فقدوا ثقتهم بجميع المؤسسات التي تنظم حياتنا».

واقترح رئيس تحرير «الغارديان» راسبيدجر أن تمارس الصحافة مفهوم استخدام القارئ/ المحرر وهذا ما تقوم به صحيفة «الغارديان» بين فترة وأخرى.

ويعتقد الن راسبريدجر أن الأشهر والسنين المقبلة ستكون في غاية الأهمية بالنسبة للصحافة و«سيكون هناك ردة فعل سيئة بالنسبة للصحافيين». وأن بعض المؤسسات الرسمية ستحاول استغلال الغضب الشعبي من أجل المزيد من التضييق على حرية الصحافة، «لقد شعرت بذلك عندما حاولت الشرطة استخدام قانون أمن الدولة ضد مراسل صحيفته من أجل إجبارها على البوح بمصادرها بعد نشرها معلومات تخص المراهقة ميلي داولر (القضية التي فجرت الفضيحة). وحولت الشرطة آن تعرف من سرب للصحيفة هذه المعلومات التي كانت بحوزة الشرطة. هذا التوجه مقزز ومخيف من قبل الأجهزة الأمنية التي حاولت إسكات هذا النوع من الصحافة الاستقصائية». لحسن الحظ فقد عدلت الأجهزة الأمنية عن قرارها وأسقطت مطالباتها.

وفي النهاية استخلص كارل بيرنشتاين على أن تنظيم الصحافة وخلق أجواء سرية في الحياة الاجتماعية ليس بالشيء المطلوب، ولكن على العكس من ذلك «لا نحتاج إلى هذا النوع من السرية الرسمية، على العكس من ذلك، نريد أن نكون أكثر شراسة في عملنا من أجل كسر كل أنواع السرية. الحكومة تستخدم السرية من أجل حرماننا من أشياء لا تريدنا أن نعرف عنها شيئا».

ويعتقد بيرنشتاين، الذي اعترف بنفسه أنه خرق القانون بتحرياته الشهيرة أن «الذي نحتاجه هو تغيير في نظرتنا للحكومة والمجتمع بشكل عام، أما الاقتراح بضبط الأمور، أي إعطاء مؤسسات مثل البنوك أو الملكة أو مجلس النواب، سرية أعلى مما تتمتع به حاليا، فهو شيء بغيض ومرفوض».

وحول خرقه للقانون في الولايات المتحدة خلال عمله على قضية ووترغيت، قال بيرنشتاين إنه لم يكن يعرف بالضبط إذا قام بخروقات قانونية أم لا، «لكنني كنت دائما أفكر أن ما قمت به كان مبررا بخصوص ما قمنا به في تقصيات ووترغيت، لقد حصلنا على قوائم لأرقام التليفونات وبطاقات الائتمان، لقد اعتقدت أنه كان مبررا، في ذلك الوقت، وما زلت أعتقد ذلك، لكن لم أقم بتسجيلات سرية ضد أشخاص، ولا يجب أن نرى أنفسنا بأننا فوق القانون».

الهجمات الاستقصائية الدولية

هرعت العديد من المنظمات المدنية ومنظمات المجتمع المدني في ارجاء العالم العربي والغربي بتنظيم فعاليات للتعريف بالصحافة الاستقصائية بمشاركة مجموعة من المختصين في هذا المجال.

قبلها دعونا بدءاً نعرف مفهوم الصحافة الاستقصائية فهي عملية التقصي عن الحقائق والخفايا في قضية ما او حدث معين وتقديمه للمتلقي بطبق من المصداقية. .بالله عليكم اليست هذه مهمة ورسالة الصحافة منذ نشأتها ؟ اليست مهمة الصحفي التي طالما اطلقنا عليها مهنة المتاعب في التقصي عن خفايا الامور وكشف عيوب المجتمع وهفواته ؟.

اليست هي ذاتها الصحافة التي قادت حملة ضد الفساد عام (1901) ؟ وذاتها التي قامت بالكشف عن الدور الامريكي في حرب فيتنام عام 1971؟ ؛ ومن ثم اسقطت الرئيس الامريكي نيكسون عام 1974 بفضيحة ما يعرف ب(ووتر غيت) ولا ننسى دور الصحافة العالمية بالكشف عن الحدث العربي في فضيحة سجن ابو غريب عام 2004 واخيرا وليس اخراً ما بال العشرات من شهداء الصحافة العراقية الذين سقطوا شهداء التقصي عن الحقيقة ولا شيء غيرها الامر الذي كلفهم ارواحهم ثمناً لها.

فلماذا اذن كل هذا التطبيل والتزمير من قبل المنظمات الدولية لترويج مفهوم الصحافة الاستقصائية ؟.

صحيح ان دور الاستقصاء تقلص بعد ان افول شمس حرية الصحافة وافتقاد الصحفيين الى الجرأة والمبادرة في تناول مشكلات المجتمع الا ان بعض الصحف لازالت تحاول جادة للعودة لهذا النوع من الصحافة في مرحلة باتت المنطقة العربية بامس الحاجة اليها للتصدي للعديد من المشكلات التي يواجهها مجتمعنا ولكن بجهود صحفية عربية عربية فاهل مكة ادرى بشعابها .

بعد ان بات العمل الصحفي الاستقصائي العربي ليس بالعمل الفردي بل يحتاج الى مؤسسات صحفية ممولة تمنح مجموعة من الصحفيين حق التفرغ بالمقابل توفر لهم كل الامكانيات من اجل الوصول الى الحقائق بجانب الوقت والمال.

وفي عالمنا العربي وكذلك المحلي الكثير من المشاكل العالقة التي تحتاج لصحافة استقصائية فلا ينقصنا الجهد فالصحفي العربي لا يكل جهدا في البحث عن الحقيقة ولا ينقصه الدعم المادي والامكانات التقنية فحسب بل مناخ من الحرية والديمقراطية للوصول الى المعلومات دون ان يقع لقمة سائغة بافواه المنظمات المموولة دولياً لتحقيق اغراض ابعد ما تكون عن الصحافة.

الفصل السادس

الصحافة الاستقصائية العربية

مارست الصحافة العربية وفي مقدمتها الصحافة المصرية العمل الاستقصائي بشكل غير منهجي وبدرجات متفاوتة عبر تاريخها.

ويتفق الباحثون والدراسات الاعلامية على أن النصف الأول من القرن الماضي إبان عهد الاحتلال الإنجليزي شهد ازدهاراً لهذا النوع من الصحافة وهوما يناقض تماماً ما يردده البعض حول حداثة الصحافة الاستقصائية في الصحافة العربية.

فكانت أكبر تجلياته الكشف عن فضيحة الأسلحة الفاسدة التي تم تزويد الجيش المصري بها في مواجهته مع العصابات الصهيونية بفلسطين المحتلة عام 1948، تلك الفضيحة التي فجرها الكاتب الصحفي "إحسان عبد القدوس" عام 1949، الذي يعد برأي الصحفيين المصريين الأب الشرعي لـ"الصحافة الاستقصائية" " الذى فجر دويا محليا وعالميا بتحقيقاته الصحفية التى نشرتها "روزا ليوسف" فيما عرفت بـ"قضية الأسلحة الفاسدة" وهى من أشهر القضايا التى ارتبطت بحوادث جسيمة في تاريخ مصر، أهمها هزيمة مصر فى حرب فلسطين عام 1948 وقيام ثورة يوليو عام 1952 حيث كانت تحقيقات "إحسان عبد القدوس" الصحفية عن الأسلحة الفاسدة التى تم توريدها للجيش المصرى أثناء حرب فلسطين 1948.

وتذكر بطون الكتب عن الملك فاروق أن القيادة السياسية المصرية ممثلة فى الملك "فاروق" ورئيس الوزراء "النقراشى باشا" كانت قد قررت دخول حرب فلسطين عام 1948 قبل نهاية الانتداب البريطانى على فلسطين بأسبوعين فقط، عندها أقر البرلمان المصرى دخول الحرب قبلها بيومين فقط، ونظراً لضيق الوقت والقصور الشديد فى السلاح والعتاد الحربى اللازم لدخول الجيش الحرب، تم تشكيل لجنة سميت "لجنة احتياجات الجيش" يوم 13 مايو كانت لها صلاحيات واسعة بدون أية قيود أو رقابة لإحضار السلاح من كل المصادر وبأسرع وقت ممكن، وكان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أصدر قراراً بحظر بيع الأسلحة للدول المتحاربة فى حرب فلسطين، وهو قرار كان يقصد منه الدول العربية بالذات، لذلك اضطرت الحكومة المصرية للتحايل على هذا القرار أن تجرى

صفقات الأسلحة مع شركات السلاح تحت غطاء أسماء وسطاء وسماسرة مصريين وأجانب.

الامر الذي فتح الباب على مصراعيه للتلاعب لتحقيق مكاسب ضخمة وعمولات غير مشروعة، فكان التلاعب يتم فى شيئين أساسيين هما: سعر شراء السلاح الذى كان مبالغ فيه بدرجة كبيرة، ومدى مطابقة السلاح للمواصفات وصلاحيته للاستعمال، وفى 24 فبراير 1949 تم توقيع اتفاق الهدنة بين مصر وإسرائيل، وبذلك انتهت حرب فلسطين فعلياً بهزيمة مصر والدول العربية واستيلاء إسرائيل على كل أرض فلسطين ما عدا قطاع غزة والضفة الغربية والقدس العربية، وهو أكثر بكثير مما كان مقرراً لليهود وفقاً لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة.

وتفجرت القضية فى أوائل عام 1950 بسبب تقرير ديوان المحاسبة مثل الجهاز المركزى للمحاسبات الآن الذى ورد فيه مخالفات مالية جسيمة شابت صفقات أسلحة للجيش تمت فى عامى 1948و 1949، ولما حاولت الحكومة برئاسة "مصطفى النحاس" الضغط على رئيس الديوان لحذف ما يتعلق بهذه المخالفات من التقرير، رفض وقدم استقالته، فقدم النائب البرلمانى "مصطفى مرعي" من المعارضة استجوابا للحكومة عن أسباب الاستقالة وفضح فى جلسة مجلس الشعب يوم 29 مايو 1950 للمجلس المخالفات الجسيمة التى شابت صفقات الأسلحة، وللأسف استخدمت الحكومة الوفدية برئاسة "مصطفى النحاس" والملك "فاروق" كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لإسكات أصوات المعارضة التى أرادت فتح ملفات القضية للوصول إلى المتورطين فيها.

ويرجع الفضل إلى "إحسان عبد القدوس" ومجلته "روزا ليوسف" أن أوصلت أخبار هذه الصفقات المشبوهة إلى الرأى العام الذى هاله مبلغ الفساد الذى استشرى فى كل شيء حتى وصل إلى المتاجرة بدماء جنود مصر فى أرض المعركة، ونجحت "روزا ليوسف" فى تكوين ضغط شعبى كبير اضطر معه وزير الحربية "مصطفى نصرت" فى ذلك الوقت أن يقدم بلاغ للنائب العام لفتح تحقيق فيما نشر بصحيفة

روزا ليوسف" فى العدد رقم 149 بتاريخ 20 يونيو 1950م عن صفقات الأسلحة الفاسدة فى حرب فلسطين وبعد أن قدم وزير الحربية "مصطفى نصرت" بلاغا للنائب العام، قام النائب العام "محمود عزمي" بفتح باب التحقيق فى القضية، وانقسمت القضية إلى شقين:

قضية اتهام أفراد الحاشية الملكية، وقضية اتهام أفراد من الجيش والمدنيين، أما فى قضية اتهام "الحاشية الملكية"، فقد قرر النائب العام فى 27 مارس 1951 تحت ضغط الملك وموافقة الحكومة حفظ التحقيقات فيها، أما الشق الثانى من القضية المتهم فيه أفراد من رجال الجيش والمدنيين فقد تم إحالته للمحكمة، واستمرت جلسات القضية حتى تحدد يوم 10 يونيو 1953 للنطق بالحكم، أى بعد قيام "ثورة يوليو" بحوالى سنة،وقضى الحكم ببراءة كل المتهمين من كل التهم المنسوبة إليهم، ما عدا متهمين فقط حكم عليهما بغرامة 100 جنيه على كل منهما، وهما "القائمقام عبد الغفار عثمان" و"البكباشى حسين مصطفى منصور"والحقيقة أن هذا الحكم بالبراءة نزل كالصاعقة على الرأى العام فى داخل وخارج مصر، وخاصة بعد قيام الثورة، فلم يكن هناك سبب للتستر على المتورطين.

ونحن لا نعرف يقيناً السبب الرئيسى فى أحكام البراءة ومن المعروف أن حيثيات حكم المحكمة اختفت من سجلات القضاء ولم تظهر حتى الآن، ومع ذلك فسوف يبقى اسم الكاتب "إحسان عبد القدوس" كواحد من أهم الصحفيين الاستقصائيين فى العالم، و"روزا ليوسف" كمؤسسة صحفية مستقلة من أول الصحافة الاستقصائية فى العالم.

ورغم ما قيل عن ظهور البوادر الاولى للصحافة الاستقصائية العربية في مصر الا أن الباحثين لازالوا يؤكدون على أن هذا النمط الجديد من الصحافة لم تعرفه البلاد العربية قاطبة ، الا في السنوات الأخيرة وبقدْر هامِش الحرية المُتاح في كل دولة ، ما جعل المشهَد مُتفاوتا من بلد إلى آخر.

مع ذلك، يسعى إعلاميون منذ 2005، لإرساء صحافة استقصائية عربية وشكّلوا من أجل ذلك إطارا اقتصر في الإنطلاق على الأردن وسوريا ولبنان، ثم

توسّع لاحقا ليشمَل أيضا مصر والبحرين ثم اليمن وفلسطين والعراق.

واستطاعت الشبكة، التي تُديرها الأردنية رنا الصباغ، أن تجمع في مؤتمرها الأخير (الثالث) في عمّان ثلاث مائة صحفي يُغطّون المنطقة الممتدّة من عُمان إلى موريتانيا، لترسيخ فنّ الإعلام الإستقصائي في بلدانهم.

واللافت، أن مبدأ هذه الشبكة، التي تُسمّى "أريج" (اختصار لشبكة إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية بالإنجليزية)، أن تتُرك للصحفي أو المؤسسة الإعلامية المُشاركة لاختيار الموضوع ومساعدته (ها) على إنجازه، مثلا من خلال المشاركة في دورات تدريبية أو ضمان تكاليف الإستشارات القانونية، التي تؤكّد تطابُق التحقيق مع القوانين السائدة في البلد المعني، بالإضافة إلى ضمان النّشر لاحقا.

ولكن ربما الامل لم ينطفئ عند مصر والعرب بصفة عامة حيث قامت شبكة" اريج" الاردنية والتى تعد أول شبكة إعلامية إقليمية، تهدف إلى دَعْم الصحافةِ الاستقصائية المحترفةِ والمستقلةِ في العالم العربي، من خلال تقديم منح لتمويل مشاريع استقصائية معمقة، بلغتين العربية والانجليزية، وهى التى افتتحت مكتبا إقليميا في عمان بداية شهر كانون أول ديسمبر2005 ، يغطي سوريا ولبنان والأردن، كباكورة لنشاطها في العالم العربي، وتعتبر هدفها الاساسى هو مساعدة الصحفيين والمحررين والإعلاميين، بمساعدة إعلاميين عرب، على العمل على بناء ثقافة الصحافة الاستقصائية المحترفة المتأسسة على سلوك مهني راق، قائم على الصدقية، والموضوعية، والتوازن، والدقة الصارمة، بعيدا عن التخندق، والتحيز، واحتكار الصواب، أو الجهل.

اضافة إلى ذلك، تغطي أريج تكاليف التحقيق الاستقصائي الميداني، وتكاليف إطلاع التحقيقات النهائية على محامين، لضمان سلامتها القانونية، قبل

نشرها في المؤسسات المشاركة، وعلى موقع الشبكة الالكتروني، لتعميم وتعظيم المنفعة المتبادلة. ولا تتدخل اريج في فرض أفكار لمواضيع استقصائية بل تترك حرية.

ولعل هذا ما يشير اليه البعض الى ان مصر بها خبرات كبيرة فى الصحف القومية والتى على راسها يأتى "يحيى غانم"، بالاهرام وهو الذى صنع صحافة استقصائية بالمعنى الحقيقي، ولكن الان غير متاح ذلك ،ربما لاسباب تتعلق بالسياسة التحريرية او الوقت او التكلفة.!

تقول رنا الصبّاغ المدير التنفيذي لأول منظمة إعلامية عربية (اريج): أن جيلا جديدا من الصحفيين الاستقصائيين العرب الجَريئين، شرع في رسْم خطٍّ مُلفت في الرِّمال، يسبر غور المآسي الإنسانية وهو يحاسب السلطات العُليا في منطقة يطغى عليها حُكم الفرد المُطلَق، وينخفض فيها مستوى الحريات الإعلامية.

وأضافت ان هؤلاء الرُّوّاد المسلحون بالشجاعة والمثابَرة والالتزام بأخلاقيات مِهْنتهم، يعكِفون على توثيق القضايا الجادّة التي تهُم مجتمعاتهم وأصبحوا يشكّلون قوّة صاعدة في مجال المطالبة بتعزيز سيادة القانون ودعْم العملية الديمقراطية".

وأوضحت أن هذه الشريحة الفتّية، التي تنتمي إلى وسائل إعلام خاصة وعامّة، تعمَل تحت مظلّة "إعلاميون من أجْل صحافة استقصائية عربية" (أريج)، الشبكة الوحيدة الدّاعمة لهذا الضّرب من الإعلام الاحتِرافي داخل غُرف صناعة الأخبار العربية، إلا أنها اعترفت أن التحقيقات الاستقصائية التي رعتْها "أريج"، لم تُفْضِ حتى الآن إلى استقالة تكنوقراطيين من مناصب عُليا أو مسؤولين فاسدين، بخِلاف ما يحدُث في بلدان كثيرة حول العالم، وأكّدت أنها حقّقت تحسينات مُهمّة تُؤثر على الحياة اليومية للمجتمعات المحلية في مجالات حيوية، مثل الصحة والبيئة والتعليم والأمْن وحقوق الإنسان.

ففي مصر، الرازحة تحت قانون الأحكام العُرفية منذ اغتيال الرئيس أنور السادات عام 1981، طلب أحد المحامين من النائب العام مُقاضاة الحكومة بتُهمة الإهمال، بعد أن كشفت منى العراقي، خبايا سوء إدارة نفايات المستشفيات والمافيات التي تقف وراءها، من خلال فيلم وثائقي تلفزيوني.

أما هشام علاّم ودارين فرغلي، فأثارا ضجّة رسمية وشعبية، حين وثّقا التّلوّث الذي تُسبّبه مياه الصّرف الغير مُعالَجة، الناتجة عن مصنع سكّر حكومي، لبعض أجزاء من نهر النيل، والتهديد الذي يشكّله لصحة وحياة أكثر من 220000 من السكان.

وبعد نشر تحقيقهما في الصحيفة المستقلّة الرائدة "المصري اليوم"، استدعى مجلس الشعب وزير الصحة لمساءلته عن ذلك الإهمال، بينما رفع عشرات السكان دعاوى قضائية للحصول على تعويضات.

وفي سوريا، أزالت جرّافات حكومية، جبال القُمامة من موقع كان يُعدّ أكبر مكبٍّ للنفايات قُرب العاصمة دمشق، بهدف منع انتشار الأمراض المُعدية والتخفيف من حدّة تلوُّث الهواء. جاء ذلك بعد أيام من نشر تحقيق لخالد موسى وبراء بوشي، اللّذان عمِلا معاً لمدة ثلاثة أشهر، لكشف أساليب إساءة المُقاول واستغلاله في تطبيق التعاقُد مع البلدية. وفي غُمرة ذلك، تعرّض الصحفيان للتّهديد من قِبل عمّال النظافة المحليين، الذين كانوا يتصرّفون بدعم خفِي من مسؤولين صغار في البلدية.

وفي اليمن، شكّلت الحكومة لجْنةً للنّظر في مؤسسة صحية، كان قد كشفها وديع العبسي، أحد الصحفيين المحليين، حول عدد من المستشفيات بسبب سوء تشغيل أو تعطُل أو غياب حارقات النفايات الطبية فيها. كذلك، استضافت عدة إذاعات محلية الصحفية سهير جرادات، بعد أن نشرت تحقيقا حول عائلات أردنية ترغم بناتها المتزوّجات حديثاً، إلى الخضوع لفحْص العُذرية، لأنهن لم ينزِفن في ليلة الدّخلة، في مخالفة واضحة للقانون ولتعاليم الدّين وحقوق الإنسان.

يـذكر احـد الـصحفيين الاستقـصائيين ان أي موضـوع نلاحقـه مـرتبط بالجريمـة المنظمـة، لديـه درجـة معينـة مـن الخطـر. وكلمـا كـان الموضـوع يتنـاول مجموعات دولية معقدة، كلما كانت المخاطر أعلى درجة.

بعض المواضيع والتقـارير لـديها مرحلـة حساسة للغاية، وخاصة تلك التي تتطلـب اللجـوء الى تقنيـات العمـل بـشكل سـري، أو الـتي تـشمل التحقيقـات الاستقصائية في أماكن حساسة سياسياً. كما أن الظروف المحيطة بتغطية مناطق النزاع، أو العمل في البلدان حيث السلطة تحتكر الإعلام، تضع المراسل في موقع خطر.

والصحف العربية شأنها شأن بقية الأجهزة والمؤسسات الاعلامية الأخرى فـى المجتمـع لا تقـل تعرضـاً للـضغوط والمؤثرات التـى تحـد مـن قيامهـا بـدورها فـى التصدى لهذه الظاهـرة، حيث تواجه بالعديد من العقبات التى تحد من فاعلية دورها فى هذا المجال وتوجد عدة إشكاليات تواجه الصحف داخل البلدان النامية ومنها مصر تحد من دورها فى مواجهة ظاهرة الفساد وهذه العوامل تشمل:

(1) نمط الملكية:

فى دراسة قام بها البنك الدولى مؤخرا حول ملكية وسائل الإعـلام فـى 97 بلـدا، وجـد أن وسـائل الإعـلام التـى تملـكها الدولـة أقـل فاعليـة مـن وسـائل الإعـلام التابعة للقطاع الخاص فيما يخص مراقبة الحكومة، فالبلدان التـى حـدث مـن تملـك الدولـة لوسـائل الإعـلام شـهدت تحـسنا سـريعا فـى كميـة ونوعيـة تغطيـة عمليـات الفساد، فى المكسيك على سبيل المثال الخصخصة الجزئية للإذاعة في عام 1989 أدت إلى زيادة ضخمة فى تغطية الفضائح الحكومية الناتجة عن الفساد، مقارنة مع غيرها من القارات الأخرى فنجد أن أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبى معدلاتها فـى ملكية وسائل الإعلام متدنية، بينما التليفزيون والصحافة ممركزة فـى أيدى قلة مـن المـالكين مـن القطـاع الخاص، فـالتركيز فـى ملكيـة وسـائل الإعـلام بجانـب القوانين القمعيـة الموجودة فـى أمريكـا اللاتينيـة ومعظـم البلـدان الناميـة يقيـدان من حريـة وسـائل الإعـلام. ففـى وسـع الإعـلام أن تتيح المعلومـات بـالتحقيق النـشيط فـى

دعاوى مخالفة القانون من جانب الحكومة وإعلان ذلك وتحتاج وسائل الإعلام لكى تكون لها فعاليتها فى النهوض بهذا الدور أن تكون حرة من الضغوط السياسية التى تحول دون إعلان الفضائح التى تحرج القائمين على السلطة، فهناك ارتباط واضح بين مؤشرات حرية الصحافة وانتفاء الفساد وملكية وسائل الإعلام عامل مهم فى هذا الصدد فمتى سيطرت الدولة على وسائل الإعلام زاد احتمال خضوعها للضغوط السياسية وحتى فى البلدان التى توجد فيها قيود تنظيمية وغير رسمية على الصحافة، يمكن لوسائل الإعلام فيها أن تفضح الفساد وأن تزيد من الضغط لتحقيق نظام أفضل للإدارة، كما فى بيرو، حيث أذاعت إحدى محطات التليفزيون المحلية خلال شهر سبتمبر عام 2000 شريط فيديو يظهر فيه رئيس الأمن الوطنى وهو يقدم رشوة لأحد أعضاء المعارضة فى الكونجرس مقابل التصويت للحكومة القائمة فى السلطة، وسرعان ما انتشرت القصة فى المطبوعات الصحفية مقترنة بتقارير تقول أن رئيس الأمن كان يقوم بتهريب السلاح لرجال حرب العصابات الكولومبيين وقد أدت عمليات كشف المعلومات إلى طرده، واستقالة الرئيس فى نوفمبر 2000.

وهذا يظهر كيف يمكن لوسائل الإعلام أن تغير من دوافع الفساد لدى الموظفين العموميين، وبقيام وسائل الإعلام بتزويد الرأى العام بالمعلومات، فإنها تزيد من شفافية العمل الحكومى وبالتالى فإن مخاطر فضح الفساد تكون أعلى فى حالة وجود وسائل الإعلام الفعالة، كما تساعد وسائل الإعلام فى بناء توافق الرأى العام اللازم لمحاربة الفساد بخلق الرفض العام الذى يدفع القوى الفاعلة الفاسدة إلى الاستقالة وزيادة العقوبات على الفساد.

(2) القيود القانونية:

تواجه وسائل الإعلام، خاصة الصحافة، قوانين تمنعها من حيازة المعلومات ونشرها، فهناك قوانين قمعية وجائرة تلزم الصحفيين بإقامة الأدلة على صحة ادعاءاتهم وإلا خسروا القضية، بينما تؤمن هذه القوانين حماية خاصة للموظفين الرسميين، هذه القوانين معمول بها فى أوربا الشرقية وإفريقيا وآسيا وبعض دول

أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، هذه القوانين تمنع إظهار الحقيقة في حال تشويه السمعة وتجعل سمعة الموظفين الرسميين تستحق الحماية أكثر مما يحق للشعب أن يطلع على الحقيقة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه القوانين تعرض المواطنين لدخول السجن مما يخلق جوا من الخوف لا يشجع على ممارسة التحقيق الصحفي وعلى كشف الفساد، فقانون الطعن في كازاخستان يعتبر نموذجا للقوانين القمعية الجائرة: وهو يستخدم لإضعاف وسائل الإعلام التي تنتقد حكم النخبة السياسية والتجارية، فصحيفة "تاكنمز بونيدلنيكا ponedelnika Nachnems" الأسبوعية المستقلة معروفة بنشر معلومات عن المسئولين السياسيين وتورطهم بتجارة النفط وعقد صفقات عمل أخرى غير شرعية منذ عام 1998 إلى عام 2001 تمت مقاضاة الصحيفة سبع عشرة مرة (17) بحجة تشويهها سمعة المسئولين الرسميين أو مدراء الشركات التي تربطهم بالدولة علاقات وثيقة، وقد جُرِّمت الصحيفة ثلاث مرات بتهمة تشويه السمعة، وأُلزمت بدفع مبلغ قدره حوالي 180.000دولار أمريكي وبما أن قانون الطعن في كازاخستان، لا يعترف بالحقيقة كوسيلة دفاع، غُرِّمت الصحيفة لتشويهها سمعة مسئولين رسميين دون الأخذ بعين الاعتبار دليل تورطهم بالرشوة فهذا الحجم الهائل لهذه الدعاوى يشير إلى القمع المنظم الممارس على الصحيفة وإلى إساءة استخدام القوانين الخاصة من قبل المسئولين في الدولة. فقوانين العيب والقذف هي قوانين مقيدة بصفة خاصة لقمع صحافة التحقيقات، وتحمي جماعات مختارة مثل أفراد الأسرة الحاكمة، والسياسيين، ومسئولي الحكومة من النقد وعادة ما تصنف قوانين العيب من تلك الواقعة بأنها جريمة جنائية تمس الشرف والكرامة، أو سمعة أولئك الأفراد المختارين والمؤسسات المختارة، بغض النظر عن الحقيقة: وقد كشفت دراسة البنك الدولي تم أجرائها على 87 بلدا أن مثل هذه القوانين سائدة في البلدان النامية بصفة خاصة، وفي معظم البلدان الصناعية نادرا ما يتم الاحتكام مطلقا إلى تلك القوانين، إلا أنها مع ذلك تعتبر في كثير من البلدان النامية الوسيلة الأساسية لمضايقة الصحفيين.

وتعمل الصحف المصرية فى ظل ترسانة من القوانين المتصلة بجرائم النشر، ومع أن الدستور المصرى قد نص على أن حرية الرأى والتعبير مكفولة، إلا أنه يحيل ذلك إلى القانون، ومع كثرة هذه القوانين وتعقدها وعمومية أحكامها، ونصوصها، وبالرغم من أنها لا تطبق فى الغالب الأعم، ألا أنها تشكل سيفا مسلطا على رقاب الصحف، فيمكن استخدامها فى أى وقت إذا ما حاولت الخروج عن المطلوب، ومارست دورها فى النقد، والكشف عن الفساد، وسوء استخدام السلطة وفى إطار ندرة المعلومات وصعوبة الحصول على المستندات الكافية حولها، وبالإضافة إلى التخوف من احتمالية تطبيق القانون، يميل الصحفيون إلى الحذر والتردد فى نشر أية معلومات حول انحرافات المسئولين، وتكتفى الصحف فى الغالب بما تفصح عنه جهات التحقيق، أو تصدره ساحات المحاكم حول الفساد، دون القيام بأى دور يذكر فى هذا المجال.

(3) صعوبة الحصول على المعلومات:

فالوصول إلى المعلومات العامة أمر بالغ الأهمية لقيام وسائل الإعلام بالتحقيق فى القضايا بفاعلية، ولنقل الأخبار إلى الرأى العام، وقد كشفت دراسة أجريت مؤخرا فى جنوب شرق آسيا أن عددا قليلا من البلدان على وشك أن تتيح الوصول المفتوح إلى البيانات ذات الأهمية لوسائل الإعلام وللمواطنين، وتشمل تلك البيانات معلومات اقتصادية وتعليمية وصحية، وكذلك معلومات عن الإجراءات الحكومية والقضائية، والإفصاح عن النواحى المالية للشركات والمسئولين، وعن ميزانيات الحكومة وعقودها، وجاءت الفلبين فى أعلى المراتب، وجاءت ميانمار " جنوب شرق آسيا" فى الطرف الأدنى حيث لا تتوافر بها حتى البيانات الاقتصادية الكلية الأساسية مثل الناتج القومى الإجمالى والتضخم.

وقد تم فرز الإجراءات سيئة التحديد للوصول إلى المعلومات، والهيكل المعلوماتى غير الملائم باعتبارهما مشكلتين شائعتين عبر معظم البلاد، ورغم تبنى الدول الصناعية ومعظم الدول النامية لقوانين حرية المعلومات بهدف تحسين تدفقها لتوفير ضمانات قوية لوسائل الإعلام ألا أن معظم هذه القوانين مقيدة بشدة

باستثناءات محددة بصورة فضفاضة وبها ثغرات قد تتجاوز نطاق شواغل الرأى العام فرغم التركيز على عصر ثورة المعلومات وصعوبة إخفاء الحقائق إلا أن تركز السلطة الفعلية فى يد أشخاص معينة فى العديد من دول العالم الثالث قد جعل هؤلاء الأشخاص وحدهم الذين يملكون المعلومات الحقيقية حول جوهر ما يجرى فى المجتمع مما يترتب عليه من صعوبة الوصول إليها بسبب استحالة اختراق السياج المفروض حول المعلومات.

(4) الضغوط الاقتصادية والتبعية المالية:

تؤدي الضغوط الاقتصادية للتدخل فى تزويد المؤسسات الصحفية بالمعلومات، فعندما تمتلك الحكومة المطابع وتحد من استيراد وتوزيع الورق والأحبار اللازمة للطباعة، يمكنها التأثير على المضمون فى وسائل الإعلام. ففى الكاميرون رفضت الحكومة الإعلان فى صحف مملوكة ملكية خاصة بعد قيامها ببعض التغطيات الانتقادية، وفى أوغندا منعت الحكومة إداراتها من الإعلان الحكومى فى الصحيفة الوحيدة المملوكة ملكية خاصة ونظرا لأن الإعلان الحكومى كان يمثل70٪ من عائدات الصحيفة فقد كان له تأثيره السلبى الكبير.

فيوفر هذا الدعم القوى من الدولة حوافز للتغطية الموالية للحكومة القائمة فى السلطة، ويقلل من الدور الرقابى، وفى المقابل تمنع بعض الحكومات الأوروبية مثل ألمانيا وفقا للقانون، الدعم الحكومى المباشر لوسائل الإعلام بهدف منع الدولة من تعريض استقلال تلك الوسائل للخطر كما تؤثر عائدات الإعلان من المصادر الخاصة المتركزة على مضمون وسائل الإعلام، ففى مسح أجراه البنك الدولى مؤخرا للصحفيين ورؤساء التحرير ومسئولى الأخبار التنفيذيين فى الولايات المتحدة، رد ما يزيد عن 35٪ بأن الأخبار لا تنشر إذا كانت ستضر عائدات الإعلان على استقلال وسائل الإعلام مهدد بالخطر من قبل شركات الإعلانات مما يجعل الخط الفاصل بين الإعلان ومحتوى المواد المحررة رفيعا جدا.

(5) ضعف الكفاءة المهنية:

تتطلب المعالجة الصحفية الجادة والنشطة لقضايا الفساد إعداداً وتمرسا خاصا للمحررين الصحفيين الذين يوكل إليهم هذه المهام وذلك نظرا إلى تعقيد هذه القضايا لارتباطها غالبا بالنواحى الإدارية والمالية المعقدة بطبيعتها من ناحية، والفترة الزمنية الطويلة نسبيا التى تأخذها هذه القضايا حتى تكتمل أركانها من ناحية أخرى، فإذا لم يكن الصحفى مطلعا على هذه الجوانب، ويتمتع بحاسة إخبارية متميزة تتيح له القدرة على تحديد المعلومة وتقييمها والكشف عن مكانها وتتبعها. فإن قدرته على التعامل مع هذه النوعية من القضايا سوف تصبح محدودة، فهى قضايا تحتاج تغطيتها إلى المهارة والحركة والقدرة على المناورة، والتعامل بصفة عامة مع الحدث بعقلية المشاركة فى صنع هذا الحدث وليس مجرد نقله.

(6) غياب الهوية وانعدام الرؤيا:

يشكل النظام السياسى القائم الملامح العامة لمضمون العملية الإعلامية، بحيث يأتى هذا المضمون معبرا بشكل كبير عن آراء وتوجهات ومواقف هذا النظام، فهو الذى يحدد نمط ملكية الصحف، وأساليب تنظيمها وإدارتها، ويفرض الأيديولوجيا التى تعمل فى إطارها الصحف كما يحدد الوظائف والمهام التى تؤديها فى المجتمع، وعدد المصادر الأساسية التى تستقى منها الصحف معلوماتها عن الوقائع والأحداث المختلفة التى تقع فى المجتمع، وينعكس هذا الوضع على الجهاز الإعلامى حتى يصبح بلا هوية، وأيديولوجية واضحة، وبالتالى تنعدم الانتماءات الفكرية لكبار المسئولين فيه وفى ظل غياب الولاء المهنى، والإحساس بالمصلحة العامة، تسود المصلحة الشخصية والفردية، وبالتالى ممارسة العمل الصحفى والإعلامى بعقلية الموظفين خاصة فى إطار المؤسسات الصحفية الرسمية.فتجد الصحف المصرية تنتقد أحيانا، وتؤيد أحيانا أخرى، وقد تستخدم كأداة لارتكاب بعض جرائم من خلال إطلاق صفحاتها الإعلانية بدون ضوابط أو محاذير معينة لأخلاقيات وآداب الإعلان كما تلتزم توجهات النظام السياسى من خلال عناصره التوجيهية فى دعم الواقع وعدم الإخلال بالأمن والنظام، والمحافظة على الاستقرار

وتحسين صورة النظام ودعم شرعيته، وبذلك تكون النتائج المتوقعة من معالجات الصحف لمثل هذه الوقائع هي، انسجام المضمون الصحفي وخروجه بصورة معينة ومرسومة سلفا وبالتالي خلق رأي عام مشوه وذلك كما يرى "ميشيل كونيل".

ونستخلص من ذلك أن الصحافة يمكن أن تلعب دورا مهما في التأثير على المطالبة بالتغيير المؤسسي ويمكن أن يؤثر تدفق المعلومات من خلال الصحف في آراء الناس ومراقبة أداء المسئولين، ولتحقيق هذه النتائج يتطلب الأمر استقلال وسائل الإعلام وأن تصل للناس وأن تكون عالية النوعية، بمعنى أنه ينبغي أن تتوافر لوسائل الإعلام القدرة على أن تعكس الآراء المختلفة وأن تخضع للمساءلة فالتحكم في وسائل الإعلام من قبل أية مجموعة منفردة أو مركزة لأصحاب المصالح يمكن أن يعوق مقدرتها على تحسين نظام الإدارة وأن تكون قوة للتغيير وإخضاع الناس للمساءلة، والفساد يحتاج إلى تطوير مفهوم حرية الصحافة بحيث يؤدي إلى تحرير الصحافة من سيطرة السلطة، وسيطرة الاحتكارات والعمل على زيادة التعددية والتنوع في مجال الصحافة عن طريق تشجيع إنشاء وسائل إعلامية مستقلة، وتشجيع ملكية الصحفيين أنفسهم للصحف، وإلزام الصحف بالكشف عن سياستها التحريرية وارتباطاتها التجارية، والكشف عن كل المعلومات التي لا يستطيع الجمهور على أساسها تقييم أداء الوسيلة الإعلامية وتفسير هذا الأداء.

وعلى الرغم من اهمية الفن الاستقصائي كأحد فنون الصحافة الا ان فن التحقيق الصحفي يعد هو النموذج الاول لهذا الفن، وعلى الرغم من ذلك فان التحقيقات الصحفية بالصحف على اختلاف اطيافها سيئة للغاية وهذا بشهادة احد اصحابها حيث ان فن التحقيقات الصحفية قائم على اساس مقدمة ومجموعة اراء بدون توصيف للحالة او الظاهرة ويرجع ذلك الى ضغط الوقت والعمل بالجريدة، وهذا ما يجعله "سيء للغاية"، ولكن يحاول البعض الارتقاء بهذا الفن.

وإذا كان هذا هو حال المؤسسات الصحفية المصرية سواء اكانت قومية او حزبية او حتى خاصة فهل يمكن للفن الاستقصائي ان يعيد مجدة ثانية ويبقى على قائمة الفنون الصحفية المصرية.

ضريبة الاستقصاء الصحفي العربي

اثارت قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري جدلاً واسعاً في الوسط الاعلامي اللبناني الا انها كانت سبباً في مقتل صحفي استقصائي حاول معرفة حقيقة الاغتيال بعد ان كاد يمسك بخيوطها.

يقول زهير محمد سعيد الصديق بصفته شاهدا مهما ومثيرا للجدل في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري .يقول: في رسالة منسوبة اليه يفترض انه كان كتبها قبل توقيفه واحالته الى القضاء ووزعت على عدد من الصحف: طاردت الحكاية من فرنسا الى سورية الى لبنان، لا طمعا بسبق صحافي فحسب وان يكن هذا الهدف حاضرا في ذهني بل لانني صحافي لبناني، لم يهدأ الناس في بلادي منذ أن اغتيل الرئيس رفيق الحريري وهم يطالبون بمعرفة الحقيقة .ظننت انني بما افعله اساعدهم بإمكاناتي المتواضعة في تحقيق مبتغاهم.

فراس حاطوم احيل الى القضاء بتهمة ارتكابه جرم السرقة الموصوفة بتسلق البناء والدخول الى شقة الشاهد في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري .كان فراس حاطوم يعد شريطاً وثائقياً عن أماكن وجود الشاهد في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحرير زهير محمد الصديق في بيروت وبعقلين في منطقة الشوف في جبل لبنان

ودمشق وباريس التي سافر اليها ، حيث اجرى مقابلة مع الصديق، أراد أن يمضي قدما في مهمته ويقول :انه حصل على اذن صوتي من الصديق نفسه بدخول الشقة التي كان يقطنها قبل اغتيال الحريري، ، حيث كان ما كان !تقول مريم البسام مديرة أخبار النيو تي في لم يكن

الهدف الأساسي من مهمة فريق العمل » ان دخول الشقة، بل تصوير المبنى من الخارج فقط، وخلال وجودهم في المنطقة التقوا صاحب المبنى الذي عرض عليهم دخول الشقة عبر النافذة، التي اعتاد دخولها بهذه الطريقة أشخاص كثر، لأنه لا يملك المفتاح، ما طمأن حاطوم ودفعه للقيام بالخطوة من دون خوف يظهر أنه قد تم استدراج حاطوم .لكن لا نعرف.

وتضيف البسام هوية الجهة التي قامت بهذا العمل، قد يكون الصديق نفسه أو الدولة والمعروف ان الصحافة الاستقصائية التي تتركز بدرجة. ...» كبيرة في التحقيقات وتعتمد على المعلومة بشكل اساسي . وعدم اعتمادها بالمعنى الفعلي في لبنان او غيره من الدول العربية والنامية يعود الى صعوبة الحصول على المعلومة ودعمها بالمصادرالموثقة .

غالبا ما تكون العقبة منبعها المسؤول الذي يتخوف من عطاء المعلومات لاسباب كثيرة تتعلق به وبالنظام الذي يدور في فلكه .ومن الطبيعي ان يعمد الصحافي الى مصادره الخاصة للحصول على المعلومات، سواء عن طريق علاقاته الشخصية او عبروسائل أخرى .لكن شرط عدم تجاوز القانون.

تقول مديرة معهد الصحافيين المحترفين في الجامعة اللبنانية ان الصحافة الاستقصائية غائبة في الدول العربية، وذلك لغياب المناقبية والمحاسبة للمسؤول بشكل عام .في حين تجد ان الدول الديموقراطية تعطي للمحاسبة اهمية قصوى وتطالب المسؤولين بتبرير اعمالهم، لذا تصبح الصحافة الاستقصائية حاجة للعمل الاعلامي وللناس على حد سواء .ففي بلادنا يخاف الصحافي لانه غالبا ما يكون محسوبا على طرف من الاطراف السياسية.ان حرية التعبير تتوقف عند حدود الرقابة الذاتية في حال غياب الرقيب الرسمي .

ومن يغامر ويتحدى ويتجاوز الخطوط الحمر يتعرض للخطر ،والتاريخ حافل بشهداء الصحافة الذين دفعوا حياتهم ثمنا لنشرهم معلومة غير مطلوب ان تصل الى الشعب.

اول الغيث شبكة (تاريخ) للصحافة الاستقصائية العراقية

يمثل الفساد في العراق مشكلة كما هو حال العديد من بلدان العالم وهناك تصنيفات عديدة لمنظمات عالمية منها منظمة الشفافية الدولية التي صنفت العراق بين أكثر الدول فسادا حيث إن الفساد يعرقل التطور الاقتصادي في البلاد ويضعف الثقة لقابلية الحكومة على توفير الخدمات بشكل عادي وفعال ، لذا برزت إلى الوجود عدة منظمات حاولت وتحاول تسليط الضوء على هذا النوع من الصحافة مثل مرصد الحريات الصحفية ومعهد صحافة الحرب والسلام ومركز دعم الإعلام العراقي المستقل.

وهنا ياتي دور الصحافة الاستقصائية في العراق لتوضيح مايلي : -

1 - هدر اموال وموارد، غياب عدالة، تعاسة، ممارسات خاطئة

2 - اخفاقات المسؤولين او الانظمة الحكومية العامة.

3 – الدعوة لتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة.

وفي مدينة السليمانية شمال العراق ظهرت اول بوادر الصحافة الاستقصائية في العراق وذلك بالاعلان عن تأسيس أول شبكة للصحافة الاستقصائية في العراق منطلقة من مدينة السليمانية.

يقول مدير برامج العراق في مؤسسة دعم الإعلام الدولي، اسامة الحباحبة: إن "أول شبكة للصحافة الاستقصائية في العراق انبثقت انطلاقا من مدينة السليمانية وبدعم من مؤسسة دعم الإعلام الدولي.

مبيناً أن "تأسيس الشبكة يهدف إلى ترسيخ عمل الصحافة الاستقصائية وهي إحدى الخطوات التي نرى في دعمها وتعزيزها تعزيزا للثقافة والديمقراطية في مجتمع خرج من أزمات وحروب مثل العراق ويعيش مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية".

ويعمل الصحفيون من دون قانون يحميهم رغم أن العراق يعد من أشد البلدان خطورة على حياة العاملين في حقل الإعلام.

وكان مجلس النواب العراقي قد تناول مشروع قانون حماية الصحفيين بقراءة أولى في 28 آذار/مارس 2011 في صيغته التي أعدها مجلس شورى الدولة عام 2007.

والصيغة الحالية للقانون يرفضه عدد كبير من الصحفيين والإعلاميين، معتبرين انه يشمل فئة واحدة وانه يخرق الدستور العراقي.

وأكد الحباحبة ان "الشبكة أسست من قبل مجموعة من الصحفيين العراقيين الشباب الذين فازوا بجوائز دولية في الصحافة الاستقصائية بدعم من المؤسسة".

واعتبر أن "حرية التعبير هي جزء لا يتجزأ من ميثاق حقوق الإنسان الدولي، وهو الميثاق ذاته الذي يضمن حرية الوصول إلى المعلومة لضمان الشفافية ومحاربة الفساد".

وقال إن "الصحافة الاستقصائية هي إحدى وسائل ترسيخ أسس الثقافة ومحاربة الفساد في المجتمع وضمان المشاركة العامة في صنع القرار".

ويتعرض الصحفيون والعاملون معهم في العراق لهجمات منذ الغزو الاميركي للبلاد عام 2003.

وبحسب إحصائيات جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق فإن نحو 297 صحفيا قتلوا منذ حرب العراق في عام 2003.

وكانت منظمة "صحفيون بلا حدود" قد قالت في تقريرها الأخير الذي صدر أيلول/سبتمبر 2011 ان العراق شهد "أكبر" مذبحة للصحفيين ومساعديهم منذ الحرب العالمية الثانية خلال المدة منذ 2003 حتى الآن.

وبيّن التقرير أن عدد الصحفيين الذين قتلوا في العراق خلال المدة المذكورة تجاوز عدد الصحفيين الذين قتلوا خلال 20 عاما من الحرب الفيتنامية والحرب الأهلية في الجزائر.

مركز المرآة لمراقبة وتطوير الاداء الاعلامي الذي تم تاسيسه في بغداد منذ عام 2005 ، توصل الى ان هناك ضعفا في مجال الاعلام حول الاستقصاء عن ملفات الفساد ، فكانت هناك بعض وسائل الاعلام تنقل الصورة التي تحصل عليها من النزاهة حول ملفات الفساد ولا تستقصي عليها ، بالاضافة الى ان الاعلام العراقي لم ينجح في مساعدة اي فرد او مؤسسة او وزارة في الارتقاء بواقع حقوق الانسان. واشار المركز في مؤتمره الاخير الذي عقد اواخر عام 2011 الى ان هناك ضعفا في مجال الاعلام حول الاستقصاء عن ملفات الفساد ، فكانت هناك بعض وسائل الاعلام تنقل الصورة التي تحصل عليها من النزاهة حول ملفات الفساد ولا تستقصي عليها ، بالاضافة الى ان الاعلام العراقي لم ينجح في مساعدة اي فرد او مؤسسة او وزارة في الارتقاء بواقع حقوق الانسان ".

يقول استاذ الاعلام في جامعة بابل كامل القيم ان " المركز يسعى الى تحليل مضمون اداء وسائل الاعلام من خلال اختيار مواضيع ذات اهمية كبيرة والتي اخفقت بعض وسائل الاعلام في تناولها وهي ايضا موضع اهتمام المواطن العراقي والتوصل الى تلك الموضوعات من خلال تحليل اولي لعينات من بعض وسائل الاعلام للوقوف على المواضيع الاكثر اهمية ".

وبيّن :" ان المركز استخدم 25 مراقبا لوسائل الاعلام ممن لهم التجربة والمشاركة السابقة في مشاريع مراقبة الاعلام وممن يتمتعون بالاستقلالية والنزاهة وتم ادخالهم في دورة تدريبية في مقر المركز لمراقبة وتحليل محتوى التغطية الاعلامية سواء المرئية او المقروءة او الانترنت من اجل الحكم في ما اذا كانت وسائل الاعلام تتبنى سياسة متوازنة ومعايير عادلة في ادائها ".

واضاف القيم :" أن بعض وسائل الاعلام اكتفت بنقل تصريحات لجنة النزاهة بينما انحصر كشف ملفات الفساد بشكل كلي ببعض وسائل الاعلام القليلة ، كما استخدمت معظم وسائل الاعلام المراسلين كاداة اساسية في معالجة ملفات قضايا تحليل وندرة الاعتماد على الوكالات او شهود العيان او مصدر مجهول".

وتابع :" أن بعض وسائل الاعلام تناولت الاداء الحكومي بشكل حيادي مصنفة الكثير منه على انه اداء جيد مع تسليط الضوء على اخفاقات ذلك الاداء في حين وجهت بعضها الانتقادات للحكومة العراقية وتصويرها انها تعاني وتتخبط في الكثير من ازماتها.

ورغم كل ماسبق قوله وتجاهل الكثيرين لوجود صحافة استقصائية عراقية، يحصد الصحفيون العراقيون الجائزتين الأولى والثانية، وللعام الثاني على التوالي، لأفضل تحقيق استقصائي في العالم العربي لعام 2011، من بين 112 تحقيقا مشاركا من 12 دولة عربية.

وبحسب النتائج التي اعلنت في العاصمة الاردنية عمان، احرزت الصحفية ميلاد الجبوري الجائزة الأولى لمسابقة "شبكة أريج للصحافة الاستقصائية" لأفضل تحقيق استقصائي في العالم العربي لعام 2011، فيما فاز الصحفيان العراقيان سامان نوح وموفق محمد، بالجائزة الثانية للمسابقة، من بين 112 تحقيقا مشاركا في الجائزة قدمها صحفيون من 12 دولة عربية. وانتزعت الصحفية العراقية ميلاد الجبوري الجائزة الأولى في المسابقة عن تحقيقها (مشردو العراق تجندهم القاعدة وتوظفهم عصابات بيع الأعضاء، وتطردهم الحكومة)، فيما فاز الصحفيان سامان نوح وموفق محمد عن تحقيقهما الذي حمل عنوان (محرقة النساء في اقليم كردستان؛ تلتهم فتاة كل عشرين ساعة، والسلطات عاجزة عن وقفها).

ويعمل الصحفيان سامان نوح وموفق محمد في وكالة (اصوات العراق)، ووصف الصحفي موفق محمد، فوزه بالجائزة العربية للصحافة الاستقصائية، بانه "فوز للمنتدى العراقي للصحافة الاستقصائية (ناريج) الذي تأسس حديثا وانجز التحقيق لحسابه، وفوز للعمل الصحفي الاحترافي"، مبينا انه "سعيد بالجائزة ويشكر كل من ساهم في انجاز التحقيق واخراجه بالشكل الذي حصد من خلاله الجائزة الثانية".

واضاف محمد، ان "نجاح الصحفيين العراقيين وللعام الثاني على التوالي في حصد الجوائز الأولى في أهم مسابقة عربية للصحافة الاستقصائية يؤكد التطور

المهم الذي يحققه الصحفيون العراقيون في مجال التحقيقات الاستقصائية"، متوقعا ان "يستمر الصحفيون العراقيون بحصد جوائز مهمة بفضل اسلوب عملهم وطبيعة التحقيقات التي يكتبونها والتي تعالج قضايا غاية في الأهمية"، مشيرا الى ان "الصحفيين الفائزين في العام الماضي والعام الحالي كلهم تدربوا وعملوا لسنوات في وكالة اصوات العراق المعروفة بمهنيتها".

وتابع محمد وهو كردي يقيم في اقليم كردستان، وكان يتحدث من اربيل، انه "لم يستطع السفر مع زميله المشارك في كتابة التحقيق الى العاصمة الأردنية عمان للمشاركة في المسابقة وتسلم الجائزة لأسباب فنية"، معتبرا فوزه في العام الحالي مع فوز صحفي كردي آخر في العام الماضي "دليلا على التطور الذي تحققه الصحافة في اقليم كردستان".

وكان التحقيقان الفائزان بالمركزين الأول والثاني قد نشرا قبل فترة في صحيفة (الحياة) اللندنية، واعادت نشرهما عشرات المواقع الألكترونية بينها مواقع واسعة الانتشار، وحظيا باهتمام محلي وعربي واسع.

وتعد مشاركة الصحفيين العراقيين في مسابقة الصحافة الاستقصائية، الثانية من نوعها، فقد سبق ان فاز الصحفي دلوفان برواري بالجائزة الأولى والصحفية ميلاد الجبوري بالجائزة الثانية في المسابقة العام الماضي التي حملت اسم جائزة سيمور هيرش، وأثار فوزهما حينها صدى واسعا بين وفود الدول العربية التي تعودت العديد منها المشاركة في الجائزة والاعداد لها مسبقا. وشارك المنتدى الاستقصائي العراقي ناريج، الذي تأسس في التاسع من أيار 2011، لأول مرة في مسابقة (جائزة أريج (وبتحقيقين فقط، والذين انجزا بإشراف المشرف على الشبكة الصحافي محمد الربيعي.

وللمنتدى العراقي (ناريج) تعاون مع شبكة اريج للصحافة الاستقصائية التي يقع مقرها في العاصمة الاردنية عمان. وجائزة "أريج- سيمور هيرش" تمنح بالتعاون مع المركز الدولي للصحافيين (ICFJ) واطلقت نسبة إلى رائد صحافة الاستقصاء الأمريكي الذي كشف تجاوزات جيش بلاده في فيتنام والعراق سيمور هيرش.

جدير بالذكر ان سيمور هيرش، هو الصحافي الإستقصائي الامريكي الأشهر ونال سمعة ومصداقية عالية، فقد بدأ حياته المهنية بكشف فضائح الجيش الأمريكي في فيتنام أوائل السبعينيات حيث كان يعمل مراسلا حربيا هناك، اذ سببت له تقاريره من ارض المعركة الكثير من الاشكالات القانونية مع وزارة الدفاع الامريكية، بيد ان جنودا وضباطا امريكيين عادوا من فيتنام اقروا في شهادات تحت القسم بارتكابهم لفضائح كشف عنها سيمون هيرش ما دفع الى رد الاعتبار اليه.

ويتمتع هيرش وهو في العقد السبعيني من عمره اليوم بمصداقية عالية وكان قد كشف عن فضيحة تعذيب المعتقلين العراقيين في سجن أبي غريب والتي صدمت المجتمع العالمي. وحصد هيرش أكثر من عشر جوائز عالمية بالغة الأهمية أولها جائزة "بولتزر" الشهيرة.

الثورات العربية والصحافة الاستقصائية

كيف سيتعامل الاعلام العربي الذي كانت تقوده صحف ومحطات تلفزة واذاعات موجهه تابعة للحكومة او الحزب بعد ربيع الثورات العربية ؟.

كيف ستتعامل بعد موجة التغيير السياسي الذي فرضته رياح الثورات العربية؟

بدءاً برؤساء تحرير مرعوبين وانتهاء بجيش الصحافيين، الذين تأقلموا مع ظروفهم الواقعية لعقود وباتوا جزءا من أدوات الترويج لحكومات غير ديمقراطية وساعدوا على جلب ويلات حكم الفرد؟ هل سيصبح الإعلام محركا للتغيير ويساعد على تاسيس نظام عربي جديد قائم على أسس العدالة، الديمقراطية والحاكمية الرشيدة؟ هل يدعم الاعلام بناء هوية جامعة ويساعد على توعية المواطنين أم يستغفلهم ويكرس التناحر العرقي

والطائفي؟ هل سيتحول إلى سلطة رابعة مستقلة ويستعيد ثقته بنفسه كما يعيد ثقة الشارع به؟ ماذا عن التغطية الاعلامية للاحتجاجات المستمرة في عدد من العواصم العربية بين من يقول أن هنالك فبركة وقصص لصور مواجهات دموية غير موجودة يقف وراءها "مخربون" وبين من ينبه إلى ان ما نشاهده من صور مرعبة ما هو إلا رأس جبل جليدي؟ وما دور صحافة الاستقصاء في كشف أخطاء وخطايا الماضي، قراءة الحاضر والتنبيه إلى ما سيقع في المستقبل؟ وهل سيتوقف دور الاعلاميين على نبش أخبار النهب وسرقة الاموال العامة التي طغت على العقود الماضية أم سيتقصّوا تجاوزات فساد يمارسها من يجلسون اليوم على مقاعد السلطة؟.

يسري فوده - أحد رواد صحافة الاستقصاء المتلفزه في العالم العربي ومقدم برنامج "اخر كلام" الحواري على قناة "اون.تي.في" المصرية الأوسع مشاهدة - يرى أن الثورات العربية خلقت تحديات ووفرت فرصا أمام الصحافة العربية.

فوده يرى أن الربيع العربي فرض ثمان تحديات كما ولد ثمان فرص أمام الإعلام ورموزه التي كانت نائمة في حضن السلطة في غالبية الدول.

التحديات تتمثل بالمخاطر الامنية، زيادة حساسية الاطراف المعنية، تحديات نفسية، ارتفاع مستوى المنافسة والرومانسية الثورية. من بين الخصال المهمة أن يكون الصحفي "مهنيا ووطنيا"، كما يقول فوده لافتا إلى أنه أزال توصيف "وطني لاحقا لأنه وجد أن مجرد ان يكون الاعلامي مهنيا فهو وطني بالضرورة".

أما الفرص فمنها انهيار الحاجز النفساني (على غرار ما يحدث في سورية مثلا)، غزارة ظهور الوثائق والمصادر الاولية، انقسام الاطراف

المتناحرة، جوع الجماهير الى المعلومة بعد رفع التسلط عن الكلمة الحرة وانهيار نموذج النجم التقليدي السياسي والاعلامي .

والأهم من ذلك عطش الناس إلى المعلومة وارتفاع أهمية الصحافة كناقل للمعلومة بعد أن كان شغفهم باهتا بسبب تلون الإعلام بالصبغة الرسمية.

وتبقى الصحافة الاستقصائية المحترفة - التي كانت شبه غائبة عن غرف الأخبار العربية - مدخلا لتطوير المنتج الاعلامي ورفع مصداقية الوسيلة و تأثيرها على تشكيل الرأي العام واستقطاب المزيد من المتابعين، مما يرفع من مواردها الإعلانية. فالمتلقي يبحث دائما عما وراء الخبر من خلال ريبورتاجات أكثر عمقا، خصوصا مع بدء اندثار الصحف اليومية المعتمدة على نقل الخبر، الذي يصبح "سلعة بايتة" في اليوم التالي مع تدفق الإعلام المجتمعي والفضائيات .

بالتزامن، لا بد للإعلاميين من تشكيل تحالفات ضغط مع نشطاء المجتمع المدني، من محامين، قضاة ومسؤولين يرغبون بصدق في تطوير اعلام اكثر مهنية، لإزاحة القوانين التي تكمم الافواه والعمل على استصدار قوانين تنص صراحة على حق حصول المواطنين، بمن فيهم الصحافيون، على المعلومات في العالم العربي تحت طائلة معاقبة حاجب المعلومات المتاحة.

فالأردن وتونس هما الدولتان الوحيدتان اللتان سنتا هذه القوانين - التي شكّلت سببا مباشرا في إحداث ثورة الصحافة الاستقصائية في الغرب في منتصف ستينيات القرن الماضي .

وتبقى الصحافة الاستقصائية بوابة رئيسه لكشف تشابك المصالح بين السلطة والشخصيات العامة والخاصة التي تشرف على القطاع الإعلامي

في غالبية الدول العربية قبل وبعد مرحلة التحول صوب الديمقراطية. وتكمن الخشية في استبدال عصر الهيمنة الرسمية على قطاع الإعلام الذي يظل أهم عناصر الدعاية والتكوين السياسي والثقافي للمواطن، بالعلاقات الحميمة القائمة بين السلطة والنخب السياسية والاقتصادية القديمة والجديدة قيد التشكيل والتي باتت تهيمن على هذا القطاع الحيوي على أسس استثمارية وتجارية بحت. فآخر ما نريد رؤيته هو خروج السلطة من الباب لتدخل من الشباك بالتواطؤ مع القطاع الخاص.

الفصل السابع

نماذج من التحقيقات الاستقصائية

على الرغم من تأفف كثير من الصحافيين من التشدد في إعطاء المعلومات لأسباب تتعلق بالأمن القومي، فإن الصحافيين الاستقصائيين يخرقون المحظورات ويبقون أقوى من أي منع.

بعد كثرة الأحاديث عن الإجراءات الأمنية المكثفة التي تتخذها الإدارة الأميركية من أجل حفظ الأمن ومنع (الإرهابيين) من إيذاء الأميركيين، قاد فريق إعلامي في تلفزيون (اي بي سي) على مدى عامين تحقيقاً استقصائياً بين اسطنبول وجاكرتا واميركا تناول إمكانية إدخال موادّ خطرة مثل الأورانيوم الى أميركا.

قام الفريق بالتعاون مع خبراء في البلدان المذكورة بإدخال مواد خطرة منها الأورانيوم عبر مستوعبات نقلت بحراً ودخلت الى الأراضي الأميركية لمرتين في عامي 2003 و2004 من دون أن تلتقطها أجهزة الإنذار، ولمّا بثّ التحقيق الذي بلغت كلفته 100 ألف دولار شكل فضيحة كبرى وتمّ التحقيق مع المسؤولين في المحطة.

هذا نموذج بسيط ومقتبض من نماذج الصحافة الاستقصائية سقناه لك عزيزي القارئ لتوضيح حجم المشاكل التي يعالجها التحقيق الاستقصائي فضلاً عن الجهد المبذول اضف الى ذلك كلفة العمل الاستقصائي 100 الف دولار امريكي وهي ضئيلة مقارنة بالمخاطر التي كانت تحدق بالملايين جراء خطر اليورانيوم.

مشرّدو العراق تجنّدهم «القاعدة» وتوظّفهم عصابات بيع الأعضاء . وتطردهم الحكومة *

يفترش الشاب أحمد رياض منذ قرابة العام، أرضَ «حديقة الأمة» الواقعة في منطقة الباب الشرقي وسط العاصمة بغداد، بعد خروجه «قسراً» من دار المشردين لتجاوزه السن القانونية. رياض الذي يعتاش الآن على ما يكسبه من بيع قناني المياه النقية قرب ساحة التحرير القريبة من الحديقة، يعتقد أنه أفضل حالاً من زميله نبيل عباس الذي خرج من دار المشردين قبله بعام واحد، ويقضي الآن حكماً بالسجن ثلاثة أعوام بتهمة الانتماء لـ «عصابة سرقة سيارات.*»

تحوّل نبيل عباس من مجرد مشرد الى «لص محترف»، بعد أقل من عامين قضاهما في التشرد بشوارع العاصمة، ولا احد يعرف بالضبط الى ماذا سيتحول حين يخرج من السجن .

وربما سيكون مصير أركان محمد، الذي اعتقل بعد أشهر قلائل من خروجه القسري من دار المشردين، مشابهاً لمصير عباس، فهو لم يتمكن حتى الآن من إقناع المحققين بأنه لم يكن ينوي تنفيذ عملية إرهابية حين عثرت عليه الشرطة مختبئاً في «براد» مهجور في ساحة للأنقاض شرقي العاصمة، بل كان ينام في المأوى الوحيد الذي حصل عليه بعد خروجه من دار المشردين.

أحمد رياض ونبيل عباس وأركان محمد وآخرون غيرهم: كانوا كلهم ضحايا «تشرد قسري» فرضه إصرار الحكومة العراقية على تطبيق قانون قديم للمشردين سُنّ قبل نحو 28 عاماً، يقضي بعدم السماح لمن تجاوز سن الـ18 عاماً بالبقاء في دار المشردين، حتى لو كان مأواه البديل هو شوارع المدن العراقية الملتهبة

---

* التحقيق الحائز على المرتبة الاولى في مسابقة افضل تحقيق استقصائي في العالم العربي لعام 2011 والذي نظمته شبكة اريج للصحافة الاستقصائية ،انجز هذا التحقيق بالتعاون مع المنتدى الاستقصائي العراقي (نيريج).

بـالعنف، والـتي تـصفها بعـض التقـارير بأنهـا مـن أخطـر المـدن في العـالم.

قانون «قديم» لمجتمع متحول.

يعرِّف قانون الاحداث رقم 76 لسنة 1983 «المشرَّد» بأنه كلُّ حَدَث لم يتجاوز الـ15 من العمر ويُعثر عليه من دون مرافقة ولي أمره وهو يتسول في الاماكن العامة، او يمارس متجولاً مهنة مثل صبغ الأحذية او بيع السجائر أو أي مهنة اخرى تعرضه للجنوح. كما اعتبر القانون الحدث« مشرداً» اذا لم يكن له محل إقامة معين او اتخذ الأماكن العامة مأوى له ولم تكن له وسيلة مشروعة للعيش، او ترك منزل ذويه من دون عذر مشروع .

خبراء قانون وعلماء اجتماع وباحثون وجهات رسمية معنية بقضايا المشردين، وجهوا انتقادات لاذعة لقانون المشردين الذي لم يخضع للتعديل منذ 28 عاماً، رغم كل ما مر به العراق من حروب ونزاعات وتحولات اقتصادية واجتماعية خلال العقود الثلاثة الاخيرة.

الباحث عبد الرزاق سليمان أشار الى ما يسميه «غياب الإدراك الحقيقي» لأهمية تعديل قانون دار المشردين «الهزيل» الذي ورثناه من النظام السابق، مستعرضاً في الوقت نفسه الصورة المأسوية الواسعة التي انتهى إليها ملف المشردين في العراق أواخر العام 2011.

سليمان يتحدث عن ثلاثة حروب خاضها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية، هي على التوالي، حرب الخليج الاولى 1980–1988، حرب الخليج الثانية 1990- 1991 وما تبعها من انتفاضات في معظم المدن العراقية، ومرحلة الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة بين عامي 1990- 2003، وتسبب بدمار البنى التحتية للاقتصاد العراقي وانتشار الفقر بين أكثر من 90 في المئة من شرائح الشعب العراقي، وصولاً الى تداعيات حرب الخليج الثالثة التي غزت فيها الولايات المتحدة العراق عام 2003، وما تبعها من عمليات قتل وتشرد وتهجير طائفي وعرقي يُعَدّ الأوسعَ في العالم منذ عام1948أرقام متضاربة

ازاء كل هذا، يلخص الباحث ما يحويه ملف التشرد في العراق بأنه «مأسوي» لا يمكن حل تداعياته بقانون جامد مضى عليه قرابة الثلاثة عقود.

تعترف وزارة التخطيط العراقية بأنها لا تمتلك حتى الآن أي إحصائيات يمكن من خلالها معرفة العدد الحقيقي للمشردين. ويبرر الناطق باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي غياب هذه الاحصائيات الى التأجيل المتكرر للإحصاء السكاني في العراق على خلفية الصراعات السياسية التي تحيط بملف الإحصاء رغم مرور أكثر من ثمانية أعوام ونصف على سقوط النظام السابق.

آخر تعداد سكاني جرى في العراق كان عام 1997، لكن حتى هذا التعداد لم تكن فيه أي إشارة الى المشردين كما يقول الهنداوي، الذي يقر بأن الحصول على أعداد المشردين الحقيقي هو السبيل الأمثل للبدء بإعداد الخطط اللازمة لتأهيلهم وحل مشكلتهم المزمنة.

الهنداوي ينتقد التقارير التي نقلت عن وزارة التخطيط رقماً «وهمياً ومبالغاً فيه» للترويج لاهداف سياسية لا علاقة لها بأوضاع المشردين. ويشير في هذا السياق الى التقارير التي نقلت عن الوزارة ان عدد المشردين في العراق وصل الى 500 الف مشرد بعد سقوط النظام السابق، بالإضافة الى أكثر من 5 ملايين يتيم ومثلهم من الأرامل كحصيلة لأحداث ما بعد العام 2003. لكن لا يوجد اي مصادر موثوقة، كما يقول الهنداوي، لهذه الارقام الافتراضية.

الباحث سلام الاعرجي يستهجن ما يسميه «خرافة الأرقام المليونية» التي تقدمها هذه التقارير، لكنه في الوقت ذاته يستهجن بشكل أكبر «سذاجة» الأرقام التي تطرحها المؤسسات الحكومية العراقية، فليس من المعقول كما يقول الاعرجي أن يكون عدد المشردين بضعة مئات فقط في بلد مثل العراق عانى ثلاثة حروب وحصاراً اقتصادياً طويلاً وصراعاً طائفياً امتد لسنوات.

الأرقام التي طرحتها إدارة الدارين الوحيدين في العراق (دار المشردين ودار المشردات في بغداد)، تؤيد ما ذهب اليه الاعرجي، فلا تضم هاتين الدارين رسميا سوى 62 مشرداً و 47 مشردة.

ومـا بـين الفـرق الـشاسع في الأرقـام المطروحـة (109 مـشردين وفـق الاحصائيات الرسمية و500 الف مشرد بحسب بعض التقارير)، يعيش المشردون الحقيقيـون في العـراق وضعاً خطيراً فشلت الدولـة حتى الآن في معالجتـه أو فهمـه بشكل صحيح، كما يقول الاعرجي، الذي يطلب من الحكومة أن «تنتظر قليلا لترى كيف سيكون ملف التشرد بوابة عنف واسعة في العراق، إذا لم يُتدارك أمرها منذ الآن.»

العنف.. أول الأبواب المشرعة ما زال الفتى صفاء الذي هربه جنود عراقيون بسيارتهم العسكرية الى العاصمة بغداد بعد مقتل كل أفراد عائلته بقصف اميركي في مدينة الفلوجة، يشعر بالقلق حيال فكرة عودته الى مدينته مجدداً والتعرض للظروف ذاتها التي دفعت بوالده واثنين من أعمامه للانضمام الى تنظيم القاعدة.

سيخرج صفاء بعد بضعة أشهر من دار المشردين في ختام 6 سنوات قضاها بين جدرانها، لكنه لا يعرف حتى الآن الى أين سيمضي بعدها .

البقاء في شوارع بغداد المحفوفة بالمخاطر ليس اقل خطراً من العودة الى الفلوجة التي قاتل فيها أبوه وأعمامه الكثير من الجماعات المسلحة المتصارعة على النفوذ في المدينة قبل مقتلهم في الغارة الجوية. لكن قانون المشردين سيفرض على صفاء أن يبحث عن طريقه بنفسه.

يعتقد مسؤول بارز في قيادة عمليات بغداد التي تتولى الملف الأمني في العاصمة، أن المشردين ما زالوا يشكلون خطراً بالغاً على مجمل الحياة في العراق، خصوصاً في ما يتعلق بقضايا العنف المسلح، فهناك عدد كبير من المشردين ثبت ضلوعهم بزرع العبوات الناسفة او وضع عبوات لاصقة تحت سيارات مستهدفة او مراقبة عناصر نقاط التفتيش لمعرفة عدد الجنود المتواجدين في موقع عسكري معين، وبعضهم كان يَستَرِق السمعَ بالقرب من جنود الدوريات بحجة بيع الماء او الحلويات.

يرفض المسؤول البارز ان يعطي أي أرقام، حتى لو كانت تقريبية ، لعدد المشردين الذين التحقوا بالعمل المسلح او شاركوا فيه. لكنه يروي كيف أن عناصر تنظيم القاعدة كانوا يستغلون حاجة المشردين الصغار للمال من اجل استخدامهم في عمليات تفجير مبتكرة، واحدة من هذه القصص كانت قصة الحمال الصغير «سعيد» الذي طلب منه رجل مجهول نقل بضعة أكياس فاكهة الى سيارته المركونة في طرف السوق.

ظل سعيد يومها يبحث عن الرجل المجهول الذي غاب وسط الحشود ، وسرعان ما كانت أشلاء سعيد تتطاير مع أجساد عدد من المتبضعين جراء انفجار مادة الـ C4 التي وضعها الرجل المجهول في أكياس الفاكهة وفجرها من بعد.

الطريقة نفسها اتبعها التنظيم في مناطق أخرى من العراق، ففي محافظة ديالى اعتقلت القوات الامنية 11 صبياً مشرداً، تورط أحدهم في وضع عبوة لاصقة في سيارة موظف كبير مقابل 20 الف دينار فقط (17 دولار أميركي) ما تسبب بقطع ساق الموظف وعجز شبه تام في باقي أنحاء جسده.

ضابط التحقيق الذي تولى استجواب المشردين الصغار، ظل محتفظاً في ذاكرته بمشهد الفتى الذي انهار وهو يدرك، لأول مرة، أن «الأمانة» التي أوصلها مقابل 10 آلاف دينار (7 دولارات)، ستكلفه البقاء في السجن ما لا يقل عن 7 سنوات.

الأمانة التي طلب منه «رجل غريب» إيصالها لصديقه صاحب محل بيع الأقمشة في طرف السوق، كانت عبارة عن عبوة ناسفة موضوعة داخل مغلف سرعان ما انفجرت وتسببت بمقتل صاحب المحل وجرح آخرين كانوا بالقرب منه.

مشردون... وقادة عصابات في الطرف الآخر من معادلة استغلال المشردين من قبل التنظيمات المسلحة لتنفيذ اعمال عنف، يقف المشردون أنفسهم في صراع مع باقي فئات المجتمع، من خلال العصابات التي يشكلونها بعيداً من أعين السلطات، ويبرعون في قيادتها او الانضواء فيها. وتحفل سجلات شرطة بغداد بأسماء عدد كبير من عصابات القتل والابتزاز والسرقة التي كان يقودها مشردون.

غالبية المشردين الذين التقتهم كاتبة التحقيق في سجن الأحداث ببغداد على خلفية انتمائهم لعصابات السرقة والمجموعات المسلحة، ينحدرون من أسر امتهنت الإجرام والسرقة او مارست العنف ودفعت أبناءها للسير في الطريق نفسه، آخرون انحرفوا بإرادتهم واختاروا حياة التشرد، لكنهم جميعاً كما يرى الباحث في سجن الأحداث ماجد حسام الدين، كانوا ضحية الفقر وانتشار مظاهر الجريمة بشكل واسع منذ تسعينيات القرن الماضي.

أخطر العصابات التي انتشرت في بغداد خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي، وصولا الى سقوط النظام السابق في نيسان (ابريل) عام 2003، كما يقول حسام الدين، كان يقودها فتيان مشردون يقتل بعضهم بعضاً في ممرات المصارف الحكومية والأهلية او أروقة أسواق الذهب التي نهبوها آنذاك.

كثير من هذه العصابات قام بعضها بتصفية بعض في ما بعد، لكن الذين نجوا من حرب التصفيات الجسدية انخرطوا في الجماعات المسلحة وأصبحوا أبشع آلة للقتل إبان مرحلة العنف الطائفي التي اندلعت في العراق ما بين عامي 2006-2008.

يتذكر حسام الدين كيف أن أسعار المقصات القادرة على كسر الأقفال الحديدية الكبيرة ارتفعت بشكل كبير حين بدأ «الربيع العربي» مطلع هذا العام، فقد كانت العصابات التي يقودها المشردون تتحرك علناً بالقرب من محلات الذهب وحتى المصارف بانتظار أي تطورات أمنية على خلفية التظاهرات، ففي العراق غالباً ما تكون أي متغيرات على الساحة فرصة تقتنصها عصابات المشردين للانتقام من المجتمع والاستحواذ على كل ما يصلون اليه.

المشردون.. أرخص بضاعة في سوق الأعضاء البشرية أحصى المحقق في وزارة الداخلية رحيم اللامي، أكثر من 25 حالة إتجار بالأعضاء البشرية كان ضحية 14 منها مشردون تقل أعمارهم عن 18 سنة. الأرقام التي ذكرها اللامي هي فقط ما تمكن من متابعته هو شخصياً خلال العام الماضي فقط.

يقول اللامي إن اغلب هذه الحالات كانت تتعلق ببيع كلى مشردين قامت عصابات منظمة بنقلهم من بغداد ومدن الجنوب الى محافظات أخرى تتواجد فيها مستشفيات متخصصة بأمراض الكلى. لا يكشف اللامي عن المعالجات التي وُضعت من قبلهم للحد من هذه الظاهرة، لكنه يقول ان بعض الضحايا الذين باعوا كِلاهم كانوا يبررون ما فعلوه بأن خسارة جزء من الجسد مقابل بضعة آلاف من الدولارات، أفضل بكثير من خسارة الجسد والروح معاً نتيجة الاضطرار للانخراط في العمل الإجرامي الخطر، أو ربما الموت جوعاً.

تكلف عملية نقل كلية واحدة كما يقول اللامي، قرابة الـ 25 مليون دينار (22 الف دولار)، تخصم منها أجور الجراحين المتخصصين وتكاليف المستشفى وعمولة الوسطاء، ولا يتبقى منها في النهاية سوى 5 الى 6 مليون دينار فقط (5 آلاف دولار) يتسلمها «المتبرع» الذي سرعان ما يعود الى التشرد بعد نفاد المال، ولكن هذه المرة بكلية واحدة.

ثغرات في القانون مسؤولو داري المشردين، الخبراء والباحثون الذين شاركوا في هذا التحقيق، وهم قضاة ومحامون وعدد من ناشطي المجتمع المدني، يعتقدون ان ظاهرة التشرد ستتحول الى المشكلة الأكثر خطورة على مستقبل الاستقرار في العراق، فبعد إغلاق ملفات العنف المرتبطة بالتحولات السياسية السائدة الآن، سيتحول المشردون الى خزين إستراتيجي لعصابات الجريمة المنظمة والعصابات العادية على حد سواء.

يجمع هؤلاء على أن البدء بتعديل قانون المشردين ومعالجة ثغراته ينبغي الاّ يتأخر أكثر من هذا، لأنها الخطوة الاولى على الطريق الصحيح في معالجة ظاهرة التشرد. ويحدد الخبير القانوني عبد الوهاب الصائغ جملة من الثغرات التي يعتقد أنها «فاضحة» في قانون المشردين في العراق.

الثغرة الأكثر خطورة في قانون المشردين، كما يشير الباحث صائب العمري، هو إجبار المشردين الذي يبلغون السن القانونية على مغادرة دار المشردين من

دون ان تكون هذه الدور أصلاً قد سلّحتهم بمقومات العيش، مثل المهنة او التعليم او ايجاد مأوى مناسب يحميهم من الانحراف او الجريمة التي تنتظرهم في الخارج.

لكن المحامي حسن شعبان يجمع بين الثغرات الموجودة في القانون وبين الخلل في التطبيق باعتبارهما «السبب الرئيسي في ما يشهده ملف المشردين من فوضى»،

فالمشردون يفتقدون بعد خروجهم من الدار لرعاية مؤسسات الدولة، ولا يخضعون لأي رقابة، وفي الوقت ذاته تواجههم مشكلة النظرة الدونية التي ينظر بها اليهم افراد المجتمع.

هذه التركيبة المعقدة لاوضاع المشردين خارج أسوار دور الدولة، تجعلهم اداة طيعة بيد التنظيمات المسلحة وعصابات السرقة وحتى لمخاطر الاستغلال من قبل مجموعات او اشخاص منحرفين، كما يعقب المحامي شعبان.

سرقة أعضاء الأفارقة المتسللين إلى إسرائيل عبر سيناء..

عصابات من البدو تحتجز المتسللين فى مغارات بسيناء وتساومهم على حياتهم وسرقة أعضائهم *

«فى الحياة كلنا هاربون نسعى لتحقيق حياة أفضل لنا ولأطفالنا، منا من يهرب لبناء وطن ومنا من يهرب من وطنه سواء بطرق شرعية أو غير شرعية، بحثا عن لقمة خبز فى ارض مجهولة » هذه كلمات شاب سودانى يدعى «ياسر إبراهيم هارون» يبلغ من العمر 22 سنه، جاء من إقليم دارفور قاصدا التسلل لإسرائيل، جسده الضئيل يحمل حروقا خطيرة وتقيحات لا

** نشر هذا التحقيق على موقع صحيفة اليوم السابع والتي تصدر عن الشركة المصرية للصحافة والنشر بعددها الصدر بتاريخ الإثنين، 31 أكتوبر 2011 - 11:20 ، انظر:
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=523921

يزال يعالج من اثارها داخل مستشفى العريش العام، «ياسر» نجا من موت محقق بعد تعرضه للتعذيب والتهديد بسرقة اعضائه وهو ما يكشف عنه هذا التحقيق الاستقصائى الذى يخترق عالم عصابات تهريب الافارقة وقتلهم ونزع أعضائهم بهدف الاتجار داخل وخارج مصر وبيعها بآلآف الجنيهات، وإلقاء الجثث فى الصحراء لتلقى مصيرها أما بتحللها أو نهش الحيوانات المفترسة لها، أو العثور عليها ووضعها داخل مشرحة مستشفى العريش العام لتشريحها والتعرف على سبب الوفاة.

دخول مشرحة مستشفى العريش العام يتطلب النزول عبر أربع درجات من السلم، لترى بداخلها ثلاجات الجثث يوجد بكل منها درجين أو ثلاثة أدراج، والتى تضم حاليا خمسة جثث لأفارقة منهم الجثث الثلاثة التى تم العثور عليها منذ عدة أيام، مما يتسبب فى رائحة العفن تدل على استقبال قريب لجثث متحللة.

ووفقا لشهادة عامل بالمشرحة طلب عدم ذكر اسمه – أكد أن المستشفى أحيانا كثيرة تستقبل حالات من الافارقه لا تقوى المشرحة على تحمل عددهم، لذا تضطر إلى وضع أكثر من ثلاثة جثث فى درج ثلاجة واحد، وتتنوع الاصابات مابين جثث مقتولة برصاص الحدود أو ممزقة الجسد قبل التشريح الاستكشافى، وهو ما يعنى أن تلك الجثث تعرضت لفتح وسرقه أعضاء.. أحيانا يصل عدد الجثث إلى 10 حالات كما قال لنا «ع.ب» احد الأطباء بمستشفى العريش العام، مؤكدا أن طاقة المشرحة أحيانا لا تتسع لعدد الجثث التى تستقبلها.

نظرا لعدم وجود هذا العدد الضخم من الجثث وقت دخولنا المشرحة، استطعنا الحصول على صور لجثث أفارقة منزوعة الأعضاء والأغشية، داخل المشرحة، وبعضها بدون أعين وو بعض الجثث تحمل جروح عميقة فى منطقة

الكلى تدل على سرقتها، بالإضافة إلى وجود جثث بلا قرنية وبعضها الأخر بلا قلب.. أخرى مشوهة لدرجة لا تتضح معها هل تم سرقة أعضائها أم لا.

نساء ورجال تلقى جثثهم ممزقه فى صحراء شمال سيناء بدون بعض الأعضاء وذلك اثر حقنهم بالبنج حتى لا يفسد العضو، ثم تحمل أعضائهم فى ثلاجات صغيرة ويتم تهريبها عبر الحدود» هذه هى شهادة الطبيب «ع.ب»، مشيراً إلى ان معظم الأطباء يتجاهلون كتابة تقارير طبية عن حاله الجثث الممزقة هربا من المسئولية، ويكتفون بوصف سبب الوفاة فى تصاريح الدفن بانه «لازال قيد البحث»، وهو ما يعد مخالفة صريحة للوائح والقوانين المنظمة لعمل الأطباء.

بالعودة إلى قصة ياسر الشاب السودانى، نتعرف أكثر على تفاصيل رحلته من السودان حتى وصوله إلى قسم الحروق والجراحة فى الدور الثالث بمستشفى العريش، قبل ان يبدأ ياسر كلامه ظلت عيناه المنكسرتين معلقتا على باب الحجرة فى توتر كأنة يخشى دخول شخص ما، فخرجت كلماته مرتعشة من الخوف الذى انتابه من جراء التعذيب الذى تعرض له على يد عصابات تهريب الأفارقة من سيناء إلى إسرائيل، مما جعل جسده الضئيل مليئاً بالتقيحات والحروق، حالته الصحية الرثة أعجزتنا عن فهم ما يقول لدرجه أجبرتنا على أعاده التسجيل معه ثلاث مرات... تذكر ياسر تفاصيل رحلة تهريبه من السودان إلى الحدود المصرية، قائلا « احد الأشخاص يدعى ياسين وعدنى بالسفر إلى لبنان على أن يكون السفر مجانا وان يدفع لى نفقات السفر بمجرد وصولى إلى سيناء... فوجئت فور وصولى مصر انه سيتم ترحيلى إلى إسرائيل ورغم هذا استسلمت لقدري دون اعتراض فإسرائيل أهون الف مرة من رصاص الهَرب »

تعذيب ياسر بدأ عندما فوجئ بطلب من « جماعات التهريب المسلحة من البدو» بمضاعفة المبلغ الذى اتفق على دفعه من 8 آلاف دولار إلى 16 ألف دولار، وهو أمر كان خارج الاتفاق الذى ابرمه فى السودان مع الجماعات التى تسهل هروبه من هناك، حيث كان الاتفاق ينص على أن الانتقال سيكون مجانا على أن يدفع 8 الاف دولار عند الوصول للحدود المصرية، فى رحلة تستغرق ثلاثة ليالى ويتنقلون خلالها من ثلاث إلى أربع عربات «لاندكروزر»، مغطاة بخيم لا تسرب شعاع شمس ولا نسمة هواء على حد تعبيره، وأحيانا يستقلون مركب صغير عن طريق قناة السويس، الا ان ياسر عندما اكد لهم انه لا يستطع دفع كل هذا المبلغ تعرض للتعذيب عن طريق رش جسده النحيل بماء النار وكية بالجمر وكسر ضلوعه..

وقال ياسر محاولا إلتقاط أنفاسه خاطفا نظرة سريعة على باب الغرفة « البدو قالولى لازم تدفع فلوس كتير.. قلتلهم ماعندى، جابولى تليفون وقالولى كلم اهلك يدفعولك وإلا سنقتلك ونأخذ أعضائك...، احد أفراد الأمن وصف لنا وضع ياسر قائلا «بينام كالمولود فى بطن أمه منكمش فى أخر السرير وجسمه كله بيترعش» ليقاطعنا ياسر قائلا « انا آسف كان نفسى اخلق حياة جميلة لى ولأطفالى »... ياسر تمكن من الهرب من البدو بعدما القوه فى الصحراء لأسباب لايعلمها إلى الله حتى عثرت عليه قوات حرس الحدود لتسلمه لمستشفى العريش العام. قصة ياسر تتشابه مع قصص الكثيرين من الأفارقة النازحين بقصد الهرب إلى اسرائيل فى رحلة هجرة غير شرعية عبر الحدود المصرية.

رباب عبد الغنى سليم ناشطة حقوقية تعمل تطوعا فى غسل وتكفين جثث الأفارقة أكدت أن 50 ٪ من الجثث التى تأتى تكون منزوعة الأعضاء، خاصة « الكبد والكلى والقرنية وأحيانا القلب » يتم وضع تلك

الاعضاء فى ثلاجات صغيرة بعد استخراجها فى غرفة مجهزة لانتزاع الأعضاء أو فى عربة صغيرة أشبة بعربات الإسعاف وتنقل عبر الحدود أو إلى بعض المستشفيات الاستثمارية التى سحب منها الترخيص أكثر من مرة.

و تضيف رباب «الافارقه يعتقدوا أن إسرائيل هى ارض النعيم مايعرفوش أن الفتيات يغتصبن من عصابات البدو وإذا نجحوا فى العبور لإسرائيل يمتهن الدعارة والرجال يعملون فى الجيش الإسرائيلى واغلبهم يصبح «جواسيس».

حادث سيارة وقع منذ عدة أيام فى طريق « المهدية»، كشف النقاب عن استمرار تجارة الأعضاء بشمال سيناء رغم نفى جميع السلطات الأمنية، حيث فوجئ اهالى قبائل «الشيخ زويد» وفقا لرواياتهم إن السيارة التى توفى فيها طبيب يدعى «س.ع »، كانت تحمل ثلاجة صغيرة تحوى مجموعه من الأعضاء.

تهريب الأعضاء أو الأغشية المنتزعة من جسد الأفارقة عبر الحدود إلى إسرائيل امر سهل حيث يتعاون ضباط الجيش الإسرائيلى مع بدو من سيناء من منطقتى القسيمة ووداى الجمر، ووفقا لتقرير مركز الدراسات السودانية فإن ثمن الكلية فى مصر يصل إلى « 30 ألف دولار »و «40 ألف دولار للخصية الواحدة » و«40 ألف دولا ثمن الرحم » ويبلغ طقم الأسنان السودانى «15 ألف دولار » وكذلك تعرض العيون والأجهزة الداخلية حتى القلب للبيع.

اللافت ان كل هذه الممارسات تحدث على الرغم من ان المادة السادسة من قانون مكافحه الاتجار بالبشر رقم 64 لعام 2010، تنص على معاقبة كل من ارتكب جريمة الاتجار بالبشر بالسجن المؤبد والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنية.

المفاجأة الأخرى تكمن فيما كشفه الشيخ محمد رشيد شيخ قبيلة التياها — الذى أكد أن أشهر الأشخاص المتاجرين بالأفارقه والمتعاملين مع إسرائيل هو شخص يدعى (س.. ن)، هارب من حكم بالمؤبد ويعرف نفسه «بالسلطان» يعرف بأنه مقتدر يملك كثيراً من المال والسلاح، ويضيف الشيخ ان (س.. ن) يقوم بتخبأة الأفارقة فى كهف سري يبعد 40 ك تقريبا عن مدينة « نخل» طريق نفق «نوبيع» ويبعد عن العريش 155 كيلو متر مشيرا إلى انه مكان ناء لايوجد به احد، يقول الشيخ « كنا نرى لديه أحيانا سيارة بيضاء كبيرة أشبة بعربة الإسعاف تأتى له عند منزله، وفى إحدى المرات وجد بعض الشباب لديه طبيب تقريبا فى الخامسة والثلاثون من عمره، اعتقدنا وقتها انه مريض، إلا آننا عرفنا فيما بعد انه طبيب ثم فوجئنا بوجود عدد كبير من الافارقه عنده، وفى احدى الجلسات العرفية اقر انه يتاجر فى الرقيق فقط كوسيلة للمعيشة على اعتبار انه كغيرة من أهل سيناء بلا عمل، إلا أن خوف أهل القرية من احتمال تحويل الأمر لمافيا جعلنا نجبره على الرحيل وبالفعل هاجمناه منذ شهرين إلا انه هرب، وبعدها اكتشفنا مقبرة جماعية على بعد 500 متر من منزله، بها العديد من الجثث الممزقة وكثير من الهياكل العظمية ».

وهنا التقط طرف الحديث ضيف الله من قبيلة التياها احد الشباب الذى شارك فى عملية اقتحام منزل (س.ن) الرجل الذى يعرف عنه انه من اكبر المشتغلين بتجارة الأعضاء المنتشرة فى شمال سيناء، ليقول «عندما اقتحمنا منزله منذ 30 يوم تقريبا وجدنا ورق يدل على تحويل أموال للرجل من اسرائيل، مشيرا انهم عثروا على المغارة السرية التى يخبئ بها الافارقه بعد تتبع دليل إطار العربة على الرمال، ليؤكد أنهم حينما اكتشفوا المكان

وجودوا بقايا جثث وما يقرب من 80 شخصاً لا يزالون على قيد الحياة، وقاموا بعدها بتسليمهم لقسم شرطة نخل.

كان من الضروري التحقق من المعلومات التى أدلى بها أفراد قبيلة التياها، وهو ما دفعنا إلى زيارة المنطقة التى يوجد بها منزل « س. ن »، وهو عبارة عن منزل بسيط كغيره من المنازل المتطرفة فى شمال سيناء، يقع فى منطقة خالية تماما من البشر، يتكون من 4 حجرات، وبالفعل على بعد ما يقرب من 500 متر، يوجد كهف ومغارة تبلغ مساحتها تقريبا 1000 متر، فى أرضية المغارة تُلقى على الأرض بعض علب الطعام واشولة من البصل وعلب العصير وبجوارها بقايا هياكل عظمية وجثث مضروبة العنق وأخرى فى تحلل كامل الشيخ رشيد أوضح أن معظم تلك الجثث يؤخذ منها كل شىء حتى دمائها، ليشير بقوله لا ينجو من هؤلاء الأفارقة إلا من رحم ربى... وحاولنا كثيرا التصدى لهذا المجرم، إلا انه هرب بمعاونه أتباعه من أهل عشيرته والى الآن لانعرف مكانه.

فى اتصال تليفونى مع شاب اريترى يدعى «وليد داوود» من داخل «سجن رمانة» قرب العريش تحدث «اليوم السابع» مع الشاب ابن الثلاث وعشرين عاما، والذى وصف رحله النازحين من اريتريا إلى السودان ثم إلى سيناء، مؤكدا ان البداية كانت مع احد المنظمات الدولية فى السودان المختصة بشئون دارفور، والتى تحصلت على اموال منه ومن أصدقائه تتراوح بين « 1000 - 2000 دولار »، مشيرا ان بعض الهاربين لا يلجأون إلى هذه المنظمات ويكتفون بعلاقاتهم مع بعض السماسرة، ممن هم على علاقة ببدو فى شمال سيناء، يقول داوود « فى مدينة «كسلا » اتفقت مع احد الأشخاص على الهرب لإسرائيل على أن يكون النقل مجانا وان أدفع 10 ألاف دولار عند الوصول لسيناء عن طريق عربات لاند كروزز تحمل مابين

- 15 17 شخص، ولو حاول احدنا التحرك من السيارة يطلق عليه الرصاص مباشرة.. نحن لم نكن نعرف أين نحن أو إلى أين سنستقر حتى نذهب لإسرائيل كل مانعرفه هو أننا سنذهب إلى سيناء، داوود أشار إلى أنهم أثناء احتجازهم لدى البدو فوجئوا بمضاعفة المبلغ، ومن لايدفع يعطوهم تليفونات اهله للتواصل معهم بعد تلقيهم لجرعه تعذيب بوسائل متنوعة كالضرب بالسوط والخراطيم والقاء المياه الساخنة على جسدهم... وبعد صمت دام لفترة حاول داوود أن يصف مشهد قتل صديقة أمام عينه بيدى البدو قائلا «قتلوا زميلى «روزانى برهانى» أمامنا واخذوا جثته وألقوها بالصحراء ليؤكدوا على تنفيذ تهديداتهم فى حاله عدم دفعنا للفلوس».

حمدى العزازى رئيس جمعية الجيل الجديد لحقوق الإنسان بشمال سيناء، اكد أن عدد القتلى الأفارقة زاد بعد ثورة يناير نظرا لزيادة معدل الانفلات الامنى فى المنطقة، وهو ما يتفق بالفعل مع التقرير الصادر من مركز دراسات السودان والذى يؤكد الأحداث السياسية فى مصر عقب انشغال العالم بمجريات ثورة 25 يناير، أدت إلى ممارسة المهربون أعمالا أكثر خطورة إذ يتم حبس المتسللين كرهائن فى الشقق فى سيناء أو المزارع ولا يطلقون سراح أحدهم إلا عقب قيام ذويه بدفع فدية تصل إلى 10 آلاف دولار.

ويؤكد عزازى ان المقابل الذى تحصل عليه عصابات البدو هو إما شحنة من الأسلحة أو اموال، فى حين تقوم إسرائيل ببيع تلك الأعضاء المهربة بثلاث أضعاف المبلغ للحالات الحرجة لجميع أنحاء العالم، مشيرا إلى أن بعض المنظمات السودانية المهتمة بملف دارفور تحصد أموالاً من الأفارقة الراغبين فى الهرب مقابل حصولها على مبلغ يتراوح من «- 1000 2000

دولار» لتساعدهم على الهرب من السودان لإسرائيل على أن يتم تجنيدهم فى الجيش الإسرائيلى.

وعن تلك العصابات أكد عزازى بأنها متعددة الإجرام قائلا « تلك العصابات ليس لها اختصاص محدد، فهى جماعات مسلحة تتاجر بالمخدرات والسلاح، وأحيانا يستغلون الافارقه لزراعة الحشيش، ناهيك عن الاستغلال الجنسى لبعض النازحات الأفريقيات فكثير من الفتيات يتعرضن للاغتصاب والحمل سفاحا من العصابات بعد عجزهن عن دفع الفدية».

تقرير الاتجار بالبشر الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية العام الماضى، جاء فيه ان مصر تحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم فى الاتجار بالبشر، كما أن مصر تعد محطة انتقالية هامة فيما يخص الاتجار فى النساء بين أوروبا الشرقية وإسرائيل بشكل اساسى، كما أشار التقرير إلى تراوح أسعار الأعضاء المباعة والتى تم سرقتها من الأفارقة بعد قتلهم، لتباع داخل إسرائيل بمبالغ تتراوح من - 100 150 ألف دولار.

سعيد العتيق ناشط سياسى بشمال سيناء يؤكد أن عمليه تسهيل هرب الأفارقة من القرن الأفريقى تتم عن طريق كوبرى السلام أو نفق الشهيد احمد حمدى ويكون فى ساعات متأخرة من الليل، تحديدا فى آخر ساعتين من خدمة الضباط أو المجندين بتلك المناطق حتى لا يكتشف أمر من يقوم بتسهيل تلك العملية المحرمة دوليا.

بينما يؤكد الدكتور عماد الدين الشحات رئيس مصلحة الطب الشرعى فرع بورسعيد والمسئول الأول عن تشريح الجثث بشمال سيناء، يؤكد أن هناك بعض الجثث لا يتم تشريحها لأسباب غير معروفه، يقول الطبيب « أحيانا لا نرى جثث معينة وعندما نسأل عن السبب نسمع عن صدور قرارات بمنع تشريح بعض تلك الجثث، وأحيانا يقال لنا أن السفارة

التى تتبع لها الجثة تأبى تشريحها وتطلب إيفاده لهم فورا ، مؤكدا أن من افضل الأعضاء التى يمكن تهريبها ، هى قرنية العين حيث حفظها فى ثلاجات معينة ، ويمكن استخدامها خلال 24 ساعة من يوم استخراجها بالاضافة إلى انها ليست من العمليات المعقدة ولاتحتاج لمعدات كثيرة».

معلومات التى كشفنا عنها عبر رحلة طويلة لا تزال لها تفاصيل وأبعاد اخرى سنكشفها فى الفترة القادمة ، بهدف التخلص من تلك العصابات التى تبث مشاعر الخوف على هذا البلد من داخليا وخارجيا.

المصادر والمراجع

اولاً: الكتب

1 - الصحافة الاستقصائية الفضيحة الكاملة ، عبد الحليم حمود ، مركز الدراسات والترجمة ، بيروت لبنان ، 2010.

2 - الموسوعة الصحفية العربية ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 1991 ، 6 ج.

3 - المعاجم العربية WWW. arabic. Ajeeb. com.

4 - جون هوهنبرج، الصحفي المحترف، ترجمة محمد كمال عبد الرؤوف (القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1990) ط5، الطبعة العربية الأولية.

5 - حرية الاطلاع على المعلومات والصحافة الاستقصائية ، دليل للصحفيين العرب ، المادة 19 ، الحملة العالمية لحرية التعبير ، لندن ، تشرين الاول، 2007.

6 - ذوقان عبيدات و اخرون، البحث العلمي - مفهومه – ادواته – اساليبه، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،ب س.

7 - سمير محمد حسين، بحوث الاعلام ،القاهرة ،عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1999.

8- سامي طايع، بحوث الاعلام، القاهرة ،دار النهضة العربية، 2001.

9 - سيف الدين حسن العوض، المداخل والتيارات والاتجاهات الجديدة في التغطية الإخبارية ، كلية الاعلام – جامعة ام درمان الاسلامية – السودان ، 7 يوليو 2009.

10 - شريف اللبان وهشام عطية ، مقدمة في مناهج البحث الاعلامي، القاهرة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، 2008.

11 - عباس مصطفى صادق ، الصحافة والكومبيوتر ، مدخل للاستقصاء الصحفي بمساعدة الكومبيوتر ، الدار العربية للعلوم، بيروت ، 2005.

12 - عبد الفتاح عبد النبي، سوسيولوجيا الخبر الصحفي، دراسة في انتقاء ونشر الأخبار (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 1989م)

13 _ فاروق ابو زيد ، فن الخبر الصحفي، القاهرة، عالم الكتب، 1998م، ط3.

14 - فاضل البدراني ،الاعلام صناعة العقول ، منتدى المعارف ، بيروت، 2011.

15- فرانك كيلش، ثورة الانفوميديا: الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك؟ ترجمة حسام الدين زكريا(الكويت، سلسلة عالم المعرفة253، يناير2000).

16- فريد مصطفى ، تكنولوجيا الفن الصحفي ،دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2010.

17 - فوزي غرايبة وأخرون، اساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية ، عمان ، دار وائل للنشر، 2008.

18 - في مواجهة الفساد ، حرية المعرفة والاطلاع اساس الشفافية والمساءلة ، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة غزة ، 2006.

19 - هيبة محمود منصور ، الخبر الصحفي وتطبيقاته ، القاهرة ، مركز الاسكندرية للكتاب ، 2006.

20 - مجد هاشم الهاشمي ، الاعلام الكوني وتكنولوجيا المستقبل ، عمان ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2001.

21 - مقدم سعيد ، اخلاقيات الوظيفة العمومية ، دراسة النظرية التطبيقية ، الجزائر ، دار الامة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع ، 1997.

22 - نبيل علي، ، الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافى العربى، سلسلة عالم المعرفة رقم 276، (الكويت، مطابع السياسة، ديسمبر2001)، ص 592 .

23 - عبد الرحيم نور الدين حامد ، الإعداد للعمل الصحفي ، الصحافة الاستقصائية والتحقيقات العامة ، مركز دار الشرق للعلام والدراسات والتدريب.

ثانياً– دراسات وبحوث منشورة على الانترنت:

1 - الباحث الاعلامي لخدمة الباحثين والاكاديميين انظر :

http://www.alba7es.com/Page2693.htm

2 - الصحافة الاستقصائية هي جوهر العمل الصحفي.. لكنها تتطلب الكثيرا ، المفكرة الاعلامية ، انظر :

http://www.themedianote.com/news

3 - جيسيكا وايس ، الصحافة الاستقصائية في عصر التكنولوجيا والتطور السريع ،شبكة الصحفيين الدولية ، أنظر :

http://ijnet.org/ar/stories/54637

4 - جريدة الشرق الاوسط ، الخميس 09 ذو القعدة 1432 هـ 6 اكتوبر 2011 العدد 12000.

5 - جريدة الشرق الاوسط ، الخميس 05 ربيع الثاني 1432 هـ 10 مارس 2011 العدد 11790.

6 - رعد منير نشيوات ، دليل توظيف الكمبيوتر والانترنت في العمل الصحفي ، شبكة اعلاميون من اجل صحافة استقصائية عربية (اريج) ، عمان ،الاردن 2010.

7 - زكي الوردي ، الصحافة الاستقصائية كشف للانحرافات واجندة للاصلاحات ، مجلة التواصل تصدر عن هيئة الاعلام والاتصالات العراقية ، السنة الخامسة ، العدد الثاني والاربعين _ حزيران – تموز 2010.

8 - سيف الدين حسن عوض ، دراسة إعلامية... الصحافة التفسيرية في مواجهة الصحافة الاستقصائية ،الهدى للثقافة والاعلام. انظر: -
http://www.siironline.org/alabwab/alhoda-culture/134.html

9 - صحف وشبكات تواصل اجتماعي تسعى إلى تنشيط الصحافة الاستقصائية ، جريدة الاتحاد، الإثنين 03 أكتوبر 2011.

10 - عيسى عبد الباقي ، الفرق بين الصحافة الاستقصائية والصحافة التقليدية ،مركز الصحفي العربي المحاضرة الرابعة ،2010. انظر :
http://www.alsahfe.com/News-697.htm

11- علامات استفهام حول الصحافة الاستقصائية في لبنان ، جريدة الشرق الاوسط ،24 /12 / 2006، انظر :
..http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=37&iss

12- علي حسن دنيف ، دور الصحافة الاستقصائية في مكافحة الفساد المالي والاداري والحد من الجريمة المنظمة ، جريدة الصباح الصادرة بتاريخ 7/ 6 / 2009.

13 - التحقيق الحائز على المرتبة الاولى في مسابقة افضل تحقيق استقصائي في العالم العربي لعام 2011 والذي نظمته شبكة اريج للصحافة الاستقصائية ،أنجز هذا التحقيق بالتعاون مع المنتدى الاستقصائي العراقي (نيريج)انظر:
http://www.alsahfe.com/News-479.htm

14 http://www.alraynews.com/News.aspx?id=257809

15 - أنظر نص الميثاق:
http://www.ifj.org/en/pages/journalism-ethics

16 - نص الميثاق: http://www.faj.org.eg/charter.asp#

17- أنظر نص الميثاق http://www.jpa.jo/arabic/CodeOfEthics.aspx

18 - مجموعة من الباحثين ، الحقيبة التدريبية لبرنامج التعليم والتعلم بالاستقصاء ،وزارة التربية والتعليم ، السعودية ،2010.

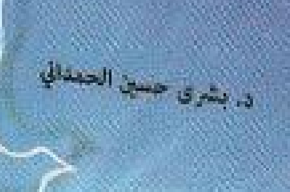
19 - أنظر: www.newsombudsman.org.

20
http://www.alittihad.ae/details.php?id=90773y=2011#ixzz1ihrEKDLc


تم بحمد الله

التغطية الصحفية الاستقصائية

(تحقيقات عابرة الحدود)





دار أسامة

دار أسامة للنشر والتوزيع
الأردن - عمان

هاتف 00962 6 5658253 / 00962 6 5658252
فاكس 00962 6 5658254 ص.ب 141781
البريد الالكتروني darosama@orange.jo
الموقع الالكتروني: www.darosama.net